جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

مطبوعة محاضرات

العولمة و الأمن الدولي

موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر دراسات أمنية واستراتيجية

إعداد:

الأستاذة : بلخثير نجية

السنة الجامعية: 2019-2020

مـــقـــــدمـــــة

شكلت ظاهرة العولمة منذ إنـــتـــشـــارها عالميا في مطلع التسعينيات ومن خلال مضامينها الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية ضغط قوي على سائر المجتمعات من خلال جملة من التصورات والمواقف الفكرية سوقت لفكرة العالم الواحد والمواطن العالمي.

وقد تأرجحت ردود الدول والمجتمعات والأمم بين القبول ظاهرة العولمة على أساس أنها ظاهرة تملك من القوة والتأثير مما مكنها من إجتياح العالم، وأنّ مواجهة العولمة ستؤدي إلى عملية إعادة البناء بمعايير خارجية بعيدة عن معايير الذاتية للمجتمعات وبين الرفض بناءًا على مواقف وجدت مبرارتها في إتهام العولمة بتفكيك القيم والثقافة المحلية، وإذابة الخصوصيات وصهر الهويات الخاصة في نمط واحد هو الهوية العالمية، وهناك فريق ثالث يحاول التوفيق بين النظريات من خلال التركيز على إيجابيات العولمة وترك سلبياتها. وبالتالي التأمل في التطورات والتغيرات التّي تبلورت في العصر الحالي يقود بنا إلى ملاحظة مجموعة من العوامل والقوى الدافعة التي تعمل على تشكيل وتكوين نظام عالمي جديد بخصائص وسمات شكلت العلاقات الدولية، وهي مختلف من تلك السمات السابقة الأمر الذي دفع إلى بروز تسميات جديدة تُشخصُ الواقع الدولي كالقرية الكونية ، الكوكبة ، الكوننة، العولمة ، الأمركة.

المحور الأول : الاطار المفاهيمي للعولمة.

1- مفهوم العولمة :

تعد العولمة مفهوم متعدد الدلالات والمعاني يصعب تحليله بدقة، كماإ نها و كانت ظاهرة قديمة بمعاييرها و أبعادها إلا أنّها إتخدت أبعاد جديدة ومضامين حديثة، وبالتالي فإنّ صياغة تعريف دقيق للعولمة يبدو صعب نظرًا لتعدد تعاريفها. وتعدد الخلفيات الأيديولوجية للباحثين إما رفضا أو قبولا ومن أهم التعاريف السائدة مايلي:

01- هي إتجاه تاريخي نحو إنكماش العالم زمنيا ومكانيا وزيادة وعي الأفراد بهذا الإنكماش، وهو تعريف يسلط الضوء على ظاهرة العولمة من زاوية تقارب الثقافات ومسافات حيث يصبح من الصعب الإنعزال أو الإنغلاق وبالتالي تعتبر ظاهرة تاريخية لا مفر منها[1].

02- تعرف العولمة على انها تعميم الشيء وتوسع مجاله ليشمل كل مناطق العالم دون إستثناء ،أو محاولة جعل العالم واحد وموجه توجيه واحد في إطار حضارة واحدة ويعرفها المؤلف الأمريكي "وليام جريدر"في كتابه الصادر سنة 1977م و المعنون " عالم واحد مستعدون أم لا":

"إنها ثورة صناعية وتجارية تقوم إما للبناء أو الدمار دون التقيد بحدود الجغرافية التقليدية، رغم من فوائدها إلا أنّها تثير مخاوف حسب سرعتها،وعدم التحكم وضبط إتجاهاتها".[2]

03-تعريف نيل فليغشتاي : FLOGSTAIM NEILعندما نتحدث عن العولمة نعتمد عادة على ثلاث عمليات : نذكر منها نمو المبادلات الدولية،بحيث أن المؤسسات لم تعد تتنافس داخل التراب الوطني الواحد و لكن في كل أنحاء العالم و أن العلاقات الطبيعة هذا النمو و المنافسة العالمية قد تغير إذ أصبحت تعتمد الشركات على التكنولوجيا الحديثة للإعلام لتوزيع أنشطتها الإنتاجية أين تكون الأسعار العالمية أكثر انخفاضا[3].

04- تُعرف العولمة بأنها مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية التي مكنت من السلطة الكلية للمال التي تتحكم في العالم بإعتباره وحدة واحدة[4].

---

[1] شريف بوقصبة، "انعكاسات تحليل البيئة الخارجية الدولية على التسيير الاستراتيجي المؤسسة الاقتصادية في ظل العولمة: دراسة حالة سونطراك "، (أطرحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزائر: كاية العلوم الإقتصادية و التجارية،بسكرة ، 2015، ص14.

[2] دريدي مشيرة، خلفيات الموقف المعارض للعولمة الثقافية : الموقف الفرنسي نموذجا.

[3] زديك الطاهر، لعربي رزق لله بن مهيدي، العولمة و تقويض مبدأ السيادة، (مجلة المفكر)، العدد الثاني، 2013، ص 35.

[4] نافر أيوب محمد علي، مقاومة العولمة.فلسطين، 2005، ص 12.

05- كما تُعرف على أنها نظام عالمي يقوم على العقل الإلكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على معلومات والإبداع التقني والتكنولوجي غي محدود دون إعتبار للأنظمة والحضارات والثقافات والقيم والحدود الجغرافية السياسية أو ديناميكية جديدة تبرز داخل علاقات دولية من تحقيق درجة من الكثافة وسرعة في عملية إنتشار المعلومات يتزايد فيها دور العالم الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الذاكرة المندمجة ، وبالتالي لهوامشها أيضا.

06- كما أنها ظاهرة تقوم على إقتصاد السوق، والثورة التكنولوجية لتعميم القيم الغربية.وهي إنتصار لمبدأ المنافسة على الصعيد الدولي ، بحيث تعبر عن إكتمال دورة من دورات الهيمنة و إعادة التوازن بين الأقطار الكبرى التي تسيطر على الإقتصاد العالمي وهي مفروضة على المجتمعات غير قادرة على مواجهة هذه التحديات حيث أصبحت مطالبة بعملية الإنتاج و الإستهلاك لصالح الغير.

07- كما تعرف العولمة على أنها تكثيف للتفاعلات الدولية وهي فكرة تركز على التدويل لجعل الإعتماد المتبادل بين الدول، وفي مختلف المجالات.حيث تصبح القرارات النتخدة والأحداث في منطقة معينة من العالم تؤثر على الأفراد والمجتمعات في أجزاء أخرى.

08- العولمة بمعنى التحرير: رفع الحكومات للمعوقات المفروضة على كافة المجالات.

09- العولمة بمعنى الإستعمار والهيمنة حيث يعرفها " مارتن كول ": إنها تمثل مصطلح ما نسميه" العالم الثالث" لخضوعه لعدة قرون من الإستعمار.

10- يعرفها **جيمس روزانو** أحد علماء السياسة الأمريكيين عن العولمة " إنها علاقة بين مستويات متعددة لتحليل الاقتصاد والسياسة والثقافة والأيديولوجيا، وتشمل: إعادة الإنتاج وتداخل الصناعات عبر الحدود، وانتشار أسواق التمويل، وتماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول نتيجة الصراع بين الجماعات المهاجرة والجماعات المقيمة11- كما يعرفها **برهان غليون** بأنها " ديناميكية جديدة تبرز دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعلمية للحضارة ويتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة[1].

[1] دلال اعواج ، نشأة العولمة، الحوار المتمدن، متاح على الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=222719&r=0

2- نشأة مصطلح العولمة :

ظهر مصطلح العولمة لأول مرة في الستينيات على يد **مارشال ماكلوهان** في مؤلفه المعنون **الحرب والسلام في القرية العالمية**، ثم ورد المصطلح من جديد في الثمانينيات (1982م)، من طرف **تيودر لوفيت** في كتابه المعنون " عولمة السوق"، ثم في مناسبة أخرى تكلم **بريجينسكي** عن ضرورة نشر القيم الأمريكية، وتوالت الدراسات حول العولمة لا سيما بعد تبني ملتقى دافوس 1993م .

فكرة العولمة كمصطلح جديد في مجال التجارة والمال والتعاملات الإقتصادية، وهناك من عبر عنها بالنظام العالمي الجديد كالرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش الأب" في التسعينيات بعد أسبوع واحد من إرساله للقوات الأمريكية إلى منطقة الخليج العربي عندما خاطب الشعب الأمريكي مشيرًا إلى عالم جديد خالي من الإرهاب[1].

3- العولمة والعالمية :

كلمة العالمية مشتقة من لفظة "العالم" الذي يطلق على كوكب الأرض وتشمل كل ما يمتد ويتسع متخطيا العوائق والحواجز ليشمل العالم كله من دون تمييز أو تفرقة، بينما العولمة تفرض وتتم البرمجة لفرضها من خلال العلم والإبداع في مجالاته، وتطبيقاته التي يتحكم بنتائجها رأس المال والقوى المهيمنة.

تعني العالمية تلك الدعوة التي تتبين القضايا والهموم المشتركة للبشر جميعاً والسعي لتسخير إمكانات العالم لصالح الإنسانية جمعاء باعتبار ان البشر شركاء في هذا العالم[2].

تعبر فكرة العالمية عن فكر مثالي قائم على مشروع بناء مجتمع إنساني أساسه العدالة بين الأمم والشعوب دون تمييز على أساس العرق أو الثقافة أو القوة أو الطبقة، وتتصل بالتنوع الثقافي والرغبة في مشاركة الآخر و الإنفتاح على مختلف التجارب الإنسانية الحضارية، والتبادل الحر فيما بينها لمنجزات العلوم والتكنولوجيا والفنون إنطلاقا من القيم والديمقراطية وحقوق الإنسان، و إحترام القانون وتحسين ظروف المعيشة لكل البشر[3] .

---

[1] بوجمعة عويشة، مرجع سبق ذكره، ص14.

[2] حامد أحمد مال، "العولمة في ظل التطور التقني وآثارها في مستقبل الوطن العربي"، (أطروحة دكتزراه غير منشورة)، قسم العلوم السياسية، جامعة سانت كليمنتس،2009، ص 27.

[3] بوجمعة عويشة، مرجع سبق ذكره، ص18.

وهي إنفتاح على العالم و إحتكاك بالثقافات العالمية الأخرى مع الإحتفاظ بخصوصية الأمة وفكرها وثقافتها ومبادئها، والخلاف الإيديولوجي إثراء الفكر وتبادله مع الإعتراف بالآخر دون فقدان الهوية الذاتية، على خلاف العولمة القائمة على منطق براغماتي مصلحي و مبنية على تطور وفرض النظام الرأسمالي لواقع إقتصادي تكنولوجي، معلوماتي، وسياسي، أي إمبراطورية قائمة على إمتداد البشرية والفضاء الذي تتحكم فيه القوى الكبرى هدفها الهيمنة على إقتصاد العالم مفتوح لإنتاج الدول المتقدمة ووسيلتها الإنفتاح الإقتصادي، والشركات الكونية والخصخصة وتقدم المعلومات و الإعلام فهي إنسلاخ عن قيم ومبادئ الأمم، مما يؤدي إلى إلغاء شخصياتها بسبب الإختراق الثقافي[1] .

وتقوم العالمية على المساواة والندية بين مختلف الثقافات، بينما تقوم العولمة على الهيمنة والتبعية وتطبيع، والغزو الثقافي، تتضمن الأساليب الغربية المستخدمة التي أدت إلى فروقات الإقتصادية الهائلة بين دول الشمال ودول الجنوب رغم الفروقات الهائلة في الكثافة السكانية بين الاتجاهين[2].

4-نشأة العولمة :

يعرف تحديد نشأة العولمة كظاهرة تضارب في الآراء، و وجهات النظر مثلما حدث مع التعريف نفسه فهناك من يرى أنّ العولمة لها جذور ضاربة في التاريخ والتي تعود إلى القرن الخامس عشر الذي شهد بداية ما يسمى بعصر الكشوفات الجغرافية، وذلك عندما حاولت كل من إسبانيا والبرتغال أنْ تفتح لها طريق بحريا إلى شرق آسيا بداية من الإمبرطوريات الإسلامية في المشرق العربي إلى شرق الأقصى حيث تم الوصول الأوربيين إلى سواحل غرب إفريقيا في 1434م. وإلى رأس الرجاء الصالح في 1488م وجنوب الصين سنة 1511م، والقارة الأمريكية الشمالية في 1492م، والهند 1498م، والمحيط الهادي عبر أمريكا الوسطى سنة 1513م، إنتهاءًا بأوّل رحلة دوران حول الأرض في 1522م، وهناك بدأ الأوربيون يفكرون في السيطرة على الأسواق العالمية لترويح منتجاتهم ، فبدأت الرأسمالية التجارية التي تدل على نشوء العولمة التي ينظر لها على أنها تأسست مع بدايات الرأسمالية التي بنت الحضارات التي تسيطر في يومنا هذا[3].

---

[1] سليم بركات ، العالمية و العولمة، متاح على الموقع :

www.annaba.org

تاريخ التصفح: 2018/01/17.

[2] المرجع نفسه.

[3] الأكاديمية البريطانية العربية للتعليم العالي، متاح على الموقع:

وهناك من يرى أن نشأة العولمة كانت بفعل العديد من العوامل السياسية العالمية تجلت في مظاهر كثيرة كإدخال توقيت العمل وفق خط غرينتش في سنة 1845م، و أيضا نشأة عصبة الأمم سنة 1919م، وظهور هيئة الأمم المتحدة عام 1945م، لتحقيق التعاون الدولي في المجالات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وإنشاء محكمة العدل الدولية، ومجلس الأمن الدولي، وإتفاقية التعريفة الجمركية التي تحولت إلى منظمة التجارة العالمية، و أوّل مؤتمر في التنمية البشرية أقامته هيئة الأمم المتحدة في السبعينيات وكلها أحداث عالمية مكنت من النزعة الكونية وتسهيل الإتصالات في العالم وتقريب المسافات إلى درجة حولته إلى قرية صغيرة[1].

وهناك من يرى بأنَّ نشوء العولمة كان بعد الحرب العالمية الثانية تحديدًا مع مشروع الأمريكي (مارشال) لإعادة إعمار أوربا والتي إستهدفت إلى جانب ذلك إعادة تنظيم العلاقات الدولية السياسية والإقتصادية وذلك من جهة ظهرت هيئات أخرى مثل: صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين.ومظاهر أخرى مثل نماذج السوق المشتركة والسوق الأوربية الموحدة[2].

زيادة على إعلان الرئيس السوفياتي "خورباتشوف" سنة 1985م عن سياسة الإصلاح (البيرسترويكا) وهدم جدار برلين في عام 1989م، وكلها أحداث هيئت للولايات المتحدة الأمريكية الطريق للسيطرة العالمية إقتصاديا، سياسيا، وحضاريا أبرز ما تعرف به الأحادية القطبية،إذ تم ترسيخ القوانين وإيجاد المؤسسات التي تقوي ظاهرة العولمة كظاهرة كونية شاملة،كللت بتحرير التجارة تحريرًا كاملا كنظام تجاري دولي جديد فرض على الجميع وخاصة مع إعتماد المنظمة العالمية للتجارة.

من هنا يمكن تحديد تطور مراحل العولمة كما يلي :

المرحلة الجنينية : (مرحلة تكوين العولمة)

وقد أرجع محسن الخضيري مرحلة التكوين إلى فتوحات الفراعنة القدماء، سواء في رحلاتهم إلى

https://www.abahe.uk/international-trade-and-global-marketing-enc/63842-the-emergence-of-globalization.

[1] المرجع نفسه.

[2] طاهر الزيباري، النظرية السوسيولوجية المعاصرة.الأردن: دار البيروني للنشر و التوزيع، ط 1، 2016،ص 484.

بلاد (بونت) الصومال، أم بلاد الفينيقيين، وأكد أن تطور العولمة اختلط بمفهوم الغزو العسكري[1].

مرحلة الميلاد :

مرحلة نشأة المؤسسات المتعلقة بتنظيم العلاقات بين الدول كصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي عصبة الأمم، وظهور الظواهر العالمية مثل: جائزة نوبل، وتقنين الحياة الإقتصادية العالمية حيث بدأت إزالة الحواجز والقيود وتحرير رؤوس الأموال والمنتجات وغيرها.وبدأت الحكومات تتنازل شيئا فشيئا عن حدودها و إدماج العالم الثالث في المجتمع الدولي (التبعية).

مرحلة الإنطلاق:

وذلك مع نهاية الحرب الباردة وترسيخ هذه المؤسسات الدولية والإقتصادية و العسكرية تتداخل المصالح وظاهرة الإعتماد المتبادل، وإنفتاح عوالم دون فواصل جغرافية. وبروز الشركات العابرة للقوميات والمتعددة الجنسيات، والتطور التكنولوجي والمعلوماتي وتقريب المسافات، و في هذا الإطار يعطي "سمير أمين" تعريفاً للعولمة مشيرًا لنشأتها : "هي بداية مرحلة تاريخية إنطلقت خلال أعوام 1989م – 1991م. من خلال إخفاق الأنظمة الإشتراكية"[2].

أما برتسون فقد حدد تطور نشوء العولمة في خمس مراحل:

-المرحلة الجينية: في القرون الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر.

و هي مرحلة الكشوف الجغرافية: وهي مرحلة التمهيد لنشأة الرأسمالية ، أي فترة الكشوف الجغرافية التي امتدت من نهاية القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن السابع عشر، وهي الفترة التي مهدت لتكوين السوق العالمية فيما بعد، عبر اندفاع جحافل من التجار والبحارة المغامرين في أوروبا (أسبانيا، البرتغال.) إلى البحار والمحيطات الواسعة لكسر حدة السيطرة التجارية التي كانت تفرضها الإمبراطورية العثمانية على مبادلات أوروبا مع المناطق الشرقية الأفريقية[3].

ومن هنا، استهدفت حركة الكشوف الجغرافية التي تمت في هذه المرحلة هدفين رئيسيين:

---

[1] مثنى خلف المزروعي، الثأثيرات الجيوبوليتيكية للعولمة على العالم العربي، متاح على الموقع:
https://almerja.com/reading.php?idm=131316
تاريخ التصفح: 2020/201/04/12.

[2] محمد يوسف الهزايمة، العولمة الثقافية و اللغة العربية : التحديات و الأخطار. الأردن :الاكاديميون للنشر و التوزيع، 2015، ص19.

[3] رأفت الدسوقي، عولمة المدير في العالم النامي. القاهرة: دار العلوم للنشر و التوزيع، 2006، ص15

- الأول، هو كسر الحصار التجاري الذي فرضته الإمبراطورية العثمانية.
- الثاني، هو البحث عن الذهب ومصادره[1] .

وبالفعل تمكن عدد كبير من البحارة المعروفين، (فاسكودي جاما، وكريستوفر كولومبس.) بتمويل ضخم من الأمراء وكبار التجار، من الوصول إلى الهند والعالم الجديد (أمريكا الجنوبية والشمالية)، حيث تمكن الأوروبيون من نهب موارد هائلة من الذهب والفضة من البلاد المكتشفة، وتكوين مستعمرات للمستوطنين البيض على المناطق الساحلية، وإقامة محطات تجارية فيها،و تحويل اتجاهات التجارة الدولية وطرقها لصالحهم. وخلال هذه المرحلة التي مثلت فجر الرأسمالية المبكر بدأت أولى محاولات تكييف الهيكل الاقتصادي لتلك البلاد والمناطق من خلال فرض نمط إنتاج كولونيالي عبودي، يقوم على إجبار السكان المحليين لإنتاج بعض المنتجات الزراعية التي كان الطلب عليها قد تزايد في أوروبا، مثل الدخان والشاي والبن والسكر والقطن والأصباغ[2].

-المرحلة الثانية: النشوء :

وكانت في أوربا منذ أواسط القرن الثامن عشر حتى عام 1870 وما بعده، وتتسم بالتحول الجذري نحو فكرة الدولة المتجانسة الواحدة، وتبلور مفاهيم عن العلاقات الدولية، ووضع مقاييس للأفراد كمواطنين ونشأة تصور أوضح عن الإنسان، والزيادة الهائلة في عدد المؤسسات والهيئات المختصة بالنظم والاتصال الدولي وعبر القومي، وظهور مشكلة قبول المجتمعات غير الأوربية في المجتمع الدولي وطرح قضية النزعتين القومية والدولية .

-المرحلة الثالثة: الانطلاق:

استمرت من سبعينيات القرن الثامن عشر حتى أواسط عشرينيات القرن العشرين، وتميزت بظهور مفاهيم عالمية عن "الصورة المثلى" لمجتمع دولي "مقبول"، ضم بعض المجتمعات غير الأوربية إلى "المجتمع الدولي"، وظهور الصيغة الدولية ومحاولة تطبيق أفكار عن الإنسانية، وزيادة هائلة في عدد أنماط الاتصال العالمي وسرعتها، ونمو صور التنافس العالمي

[1] غازي الصوراني ، مراحل تطور الرأسمالية الى الامبريالية وصولاً إلى مرحلة العولمة المتوحشة الراهنة
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=411722&r=0

[2] المرجع نفسه.

(الألعاب الأوليمبية، وجائزة نوبل) وتطبيق الوقت العالمي، والانتشار شبه العـــالمي للتقويم الغريغوري، والحرب العالمية الأولى، وتأسيس عصبة الأمم[1]

-المرحلة الرابعة: الصراع من أجل الهيمنة في النصف الأول من القرن العشرين.

استمرت هذه المرحلة من العشرينات من القرن العشرين حتى منتصف الستينات، وبدأت الخلافات والحروب الفكر ية حول المصطلحات الناشئة الخاصة بظاهرة العولمة، والتي بدأت في مرحلة الانطلاق ونشأت صراعات كونية حول صور الحياة وأشكالها المختلفة، وقد تم التركيز على الموضوعات الإنسانية بحكم الحوادث التي تمت كإلقاء القنبلة الذرية على اليابان وبروز هيئة الأمم المتحدة مكان عصبة الأمـــم في هذه المرحلة وقعت الأزمة العالمية سنة 1929 ثم اندلعت الحرب العالمية الثانية، وبعدها نشوب الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، لقد عرفت هذه المرحلة إنشاء البنك العالمي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، والاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية[2].

- المرحلة الخامسة: مرحلة عدم اليقين.

بدأت في ستينيات القرن الماضي، واتجهت نحو التأزم في أوائل تسعينياته. ومن سماتها، إدماج العالم الثالث في المجتمع العالمي، وتصاعد الـــوعي الكـــوني، والهبوط على سطح القمر، وتعمقت قيم ما بعد المادية، ونهاية الحرب البـــاردة، وانتـــشار الأســـلحة النووية، وتزايد عدد المؤسسات والحركات الدولية إلى حد كبير، وتزايد تعقيد مفاهيم الفردية بـــسبب الاعتبارات النوعية والعرقية والعنصرية وسيولة الحقوق المدنية والنظام الدولي، ونهايـــة القطبيـــة الثنائية، والاهتمام بالمجتمع المدني العالمي والمواطنة العالمية، وتزايد الاهتمام بالإنسانية كجماعـــة نوعية، واندماج النظام الإعلامي العالمي[3].

إذن: مصطلح العولمة حديث الإستخدام، قديم النشأة وسبب ذلك يرجع إلى :

- تطور وسائل الإعلام والإتصال، وطرق نقل المعلومات التي أمست ذات طابع عالمي.

---

[1] عبد العزيز المنصور،" العولمـــــةوالخيارات العربية المستقبلية "، (مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية)، المجلد 25 العدد الثاني، 2009 ، ص 565

[2] يحياوي سمير، مطبوعة بعنوان : محاضرات في الاقتصاد الجزائري والعولمة، كلية العلومالاقتصاديةو العلوم التجارية وعلوم التسيير : قسم العلوم الاقتصادية، جامعة العقيد آكلي بلحاج محند، 2014، ص23.

[3] خليل حسين، أصل العولمة و آثارها، متاح على الموقع:
https://middle-east-online.com/%D8%A7%D8%B5%D9%84-

- ظهور التكتلات الإقليمية التي أدت إلى الإشتراك في المجال الجغرافي والأسواق.
- إبرام الإتفاقيات العامة لتعريفات الجمركية والتجارة التي فرضت تحرير التجارة العالمية.

المحور الثاني: العولمة الإقتصادية وعلاقتها بالتنمية الإقتصادية :

هناك من يذهب إلى إعتبار الجانب الإقتصادي أهم أبعاد العولمة حيث ترتكز العولمة الإقتصادية على مفهوم عولمة السوق ،فهي عملية سيادة وقانونية على العلاقات الدولية لجعل العالم منطقة تجارة حرة يشارك فيها الأغنياء والفقراء وتكون معايير السوق هي الفاعل في تحديد القرارات حيث ينفتح الفواعل على بعضها البعض، وتزداد سرعة النقل والموصلات،وتزول الحواجز أمام السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال.

فالعولمة الإقتصادية تعني تعميم الإقتصاد الرأسمالي كنموذج مرجعي و إلى قيم المنافسة والإنتاجية بإعتباره النموذج الأمثل لتحقيق الرفاه والتقدم،ومن جهة أخرى تعتمد على تطبيق الإعتماد المتبادل بين الفاعلين في الإقتصاد العالمي بحيث تزداد نسب المشاركة في التبادل الدولي والعلاقات الإقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوى والوزن والحجم في مجالات متعددة بحيث تنمو عمليات التبادل الإقتصادي الدولي لتشكل نسبة مهمة من النشاط الإقتصادي الكلي من جهة يشير **أوماي** إلى مدلول العولمة الإقتصادية على أنها التكامل على مستوى الدولي بحركات ونشاطات شركات المتعددة الجنسيات حيث يضع هذه الأخيرة كمرجعية تحليل أسياسية لدراسة العولمة الإقتصادية حيث أضحت العلاقة بين الشركة الأم وشركات الفرعية المنتشرة عبر العالم محدد أسياسيا في العلاقات الإقتصادية، وهنا نفس ما يؤكده **تيودور لوفيت** عندما يشير إلى العولمة الإقتصادية بأنها " تداخل وترابط وثيق بين الإقتصاديات في الأسواق العالمية بفضل شركات المتعددة الجنسيات ذات الإستراتيجية الكونية التي أدت إلى توحيد أنماط الإنتاج والإستهلاك على الصعيد الدولي، والوصول إلى معايير موحدة في الإستهلاك، وبالتالي فعولمة إقتصادية".

و**بغواتي** يشير أن العولمة الإقتصادية هي إندماج إقتصاديات الوطنية ضمن إقتصاد العالمي بيدا أنه يركز على الفواعل الأخرى يعتبرها أساسية تتمثل في المؤسسات الدولية مثل: صندوق النقد الدولي (FMI)، المنظمة العالمية للتجارة (OMC) و البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والوكالات الدولية مثل : الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. هذه المؤسسات تقوم سياستها على منطق المشروطية المتبعة من قبل هذه الفواعل التي تفرض على الدول المعنية شروط إقتصادية محضة.

1- إشكالية التنمية الدولية في إطار العولمة الإقتصادية :

تتطلب التنمية عملية ديناميكية تتكون من سلسلة التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة لتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية للمجتمع عن طريق زيادة فاعلية إستثمار الطاقات المجتمعية إلى الحد الأقصى وتعرفها الأمم المتحدة على أنها عمليات تمكن من توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية، والثقافية، والسياسية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الإندماج في الحياة المجتمعية. في السبعينيات حدث تحولاً حاد في أهداف التنمية من التركيز على متوسط الفرد من ناتج المحلي الإجمالي لهدف التنمية الإقتصادية، إلى جانب أهداف أوسع كتخفيف حدة الفقر، وعدالة توزيع الدخل، وزيادة التوظيف، كما تم التركيز على إصلاحات والنمو الإقتصادي دون الإهتمام بالآثار السلبية على الناس ، وهو ما حدا بالأمم المتحدة في برنامجها الإنمائي تتبنى مفهوم التنمية البشرية، كمفهوم جديد للتنمية بحيث ينظر إلى الناس كغاية وليس كوسيلة[1].

ويرتبط مفهوم التنمية الدولية بالمساعدات الدولية التي تقدم على مستوى طويل الأجل بغية إيجاد حلول جذرية للدول التي تعاني من إنعدام التنمية والمسائل المرتبطة بها. في هذا الإطار يجدر الإشارة إلى المؤسسات الإقتصادية الدولية ودورها كآداة رئيسية في تحقيق التنمية الدولية.

1-1- أليات تحقيق التنمية الدولية :

أ-المؤسسة الدولية للتنمية:

هي جزء من البنك الدولي تهتم بمساعدة الدول الأكثر فقرًا في العالم، وتهدف إلى تقليص عدد الفقراء عبر تقديم عروض للبرامج التنموية من أجل تحقيق النمو الإقتصادي، ومواجهة إشكاليات عدم المساواة وتردي أوضاع المعيشة كما تقدم مساعدات دولية للرعاية الصحية، وللتعليم، ومساعدات من أجل القيام بمشاريع تتعلق بالبنية التحتية، وتقدم أيضا حلول لمشاكل الزراعة[2].

ب- البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

نشأ بموجب مؤتمر (بروتون ووذز) في سنة 1944م،تم إقرار الإتفاقية الرسمية سنة 1945م، وهو مؤسسة دولية حكومية تابع للأمم المتحدة، ويتمتع بالشخصية القانونية.

---

[1] نوري رشيد نوري، "القانون الدولي للتنمية"، (مجلة الكلية الاسلامية الجامعة)، المجلد 2، العدد 41، النجف، 2017، ص 210،

[2] المرجه نفسه.

أُنشئ البنك الدولي للإنشاء والتعمير لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وانضم مع المؤسسة الدولية للتنمية، وهي الصندوق المعني بمساعدة أشد البلدان فقرا، ليشكلا معا البنك الدولي، ويعمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية عن كثب مع جميع مؤسسات مجموعة البنك الدولي والقطاعين العام والخاص في البلدان النامية لإنهاء الفقر وبناء الرخاء المشترك[1]

ويعلن البنك الدولي عن مجموعة أهداف ، وتتمثل في :

- المساعدة في تعمير الدول الأعضاء لأجل تحقيق التمنية عن طريق تسهيل تنقل رؤوس الأموال.
- بناء الإقتصاديات التي دمرتها الحرب العالمية الثانية.
- تشجيع التجارة الدولية والحفاظ على توازن الدولي.
- تقديم القروض البنكية.
- تقديم المعونة والقيام بالدراسات الإقتصادية لتطوير إقتصاديات دول الأعضاء،عبر الخبراء الإقتصاديين في جميع نواحي الحياة الإقتصادية.
- تدريب موظفي الحكومات الدول الأعضاء في إدارة التنمية في بلدان النامية[2].

ج- صندوق النقد الدولي :

صندوق النقد الدولي هو أحد الوكالات المتخصصة في منظمة الأمم المتحدة، نشأ بمو جب المعاهدة الدولية سنة 1945م للعمل على تعزيز سلامة الإقتصاد العالمي ،ويقع مقر الصندوق في عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية ويديره أعضاء يمثلون جميع بلدان العالم تقريبا؛ حيث بلغ عدد هذه الدول 189 كما بدأ نشاطه الفعلي في مارس 1947م وأن الدول الأعضاء به لا يشترط أن يكونوا أعضاء في منظمة الأمم المتحدة، كما أن للصندوق أعضاء أصليين وهم ممثلي الدول التي حضرت مؤتمر "بريتون وودز" قبل شهر ديسمبر عام 1946م، أما الدول التي انضمت بعد ديسمبر من نفس السنة، فلا تعتبر أعضاء أصليين، وقد صدر قبول عضويتها من قبل مجلس محافظي الصندوق ولا

[1] International Bank for Reconstruction and Development
https://www.cambridge.org/core/journals/international-organization/article/international-bank-for-reconstruction-and-development/575FCFEE13AA4DAF1C363B93E18800F0

[2] خويلد السعيد،أجهزة النظام الاقتصادي الدولي،(دفاتر السياسة و القانون)، العدد التاسع، جويلية 2013، ص 335.

يوجد فرق في الإلتزامات بين الأعضاء الأصليين والأعضاء الجدد، ولكل دولة الحق في الإنسحاب من الصندوق[1].

لصندوق النقد الدولي مجموعة من الأهداف مستمدة من المادة الأولى الفقرة الرابعة من الميّثاق المؤسس لصندوق النقد الدولي والمتمثل في إتفاقية بروتن وودز و التي تعمل على تحقيقها :

– تحقيق إستقرار أسعار الصرف من خلال وضع نظام الأسعار يكفل عدم حدوث تخفيضات المضرة بالمنافسة الدولية.

– تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور و التآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية

– العمل على تحقيق استقرار أسعار الصرف حيث يقوم الصندوق في ظل أسعار الصرف الثابتة إلى ضمان إحترام الدول الأعضاء لنسبة عملتها مقابل الذهب أو الدولار الأمريكي و لا يمكن تجاوزها إرتفاعا أو إنخفاضا إلا من أجل تسوية العجز الهيكلي لميزان المدفوعات و بشروط ، أما فًي ظل اسعار الصرف المرنة فيكون إستقرار اسعار الصرف من خلال و ظيفة الرقابة التي يمارسها صندوق النقد الدولي على سياسات الصرف المتبعة من قبل الدول الأعضاء

– تنمية وتطوير المواد الانتاجية لكل الدول الأعضاء كدف أول للسياسة الإقتصادية.

– المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعددة الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء وإلغاء القيود المفروضة على عملّات الصرف والمعرقلة لنمو التجارة العالمية[2] .

بيد أن هذه الوظائف تطورت بانهيار نظام بروتن وودز ، ومع ظهور أزمات المديونية في الدول النامية تجدد دور صندوق النقد الدولي، وذلك بالإشراف على إدارة هذه الأزمات من خلال ضبط برامج الإقراض وإعادة جدولتها، ومع تنامي الأزمات المالية في آسيا وأمريكا الوسطى والجنوبية، اكتسب الصندوق دورا جديدا والمتعلق بالمحافظة على استقرار النظام المالي العالمي مع محاربة الاختلالات التي قد تؤدي إلى وقوع أزمات، وذلك من خلال منح قروض مع تقديم المساعدات الفنية والتدريبية المساعدة لدوله الأعضاء، في بناء الخبرات والمؤسسات اللازمة لتنفيذ السياسات الاقتصادية السليمة، وكذا إعطاء المشورة لها في ما يتعلق بالسياسات التي

[1] دودان حنان، دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون الخارجية للدول العربية خلال الفترة (2015–2008)، (مجلة البشائر الاقتصادية)، المجلد الرابع، العدد 2 ،ص235.

[2] حنان درحمون، " دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون السيادية الأوروبية – دراسة حالة اليونان"، (التواصل في الاقتصاد والإدارة والقـــانون)، عدد 45 ، مارس 2016، ص 204.

تعتمدها لمنع وقوع الأزمات المالية أو تجاوزها بعد وقوعها ولذلك يعمل صندوق النقد الدولي على استحداث وتعزيز أشكال مساعداته، كما يعمل الصندوق على متابعة أحداث الاقتصاد العالمي، وإ طلاق إشارات تحذيرية عند استشعار الأزمات من خلال اعتماده على برامج تحسيسية[1].

د-المنظمة العالمية للتجارة :

إذا كان الميلاد الفعلي والرسمي للمنظمة العالمية للتجارة في سنة 1995م، فإنّ محاولة الهادفة لإنشاءها تعود إلى النصف الأول من القرن العشرين، وذلك عبر إنشاء التعريفة الجمركية العامة سنة 1947م التي حولت فيما بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة.

نشأت منظمة التجارة العالمية المعروفة اختصاراً بكلمة WTO في أبريل عام 1994 في اجتماع مراكش في المغرب ودخلت اتفاقياتها حيّز التنفيذ في 1995/1/1 بعد أن تمخضت عن المراحل النهائية لمفاوضات أورغواي الثامنة في إطار اتفاقية الجات، وفكرة هذه المنظمة وإنشاؤها ليست جديدة وإنما تعود إلى بدايات القرن العشرين عندما اقترح (كورديل هل) عضو مجلس النواب الأمريكي أثناء الحرب العالمية الأولى إنشاء مثل هذه المنظمة، غير انها لم تنشأ وأعيد طرحها مجدداً في المؤتمر الاقتصادي العالمي عام 1927 والمؤتمر السابع للدول الأمريكية عام 1933 وبعد ذلك جدد الفكرة الرئيس الأمريكي (روزفلت) ورئيس وزراء بريطانيا تشرشل من أجل تمكين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من الوصول ، وكان المخطط أن تنشأ المنظمة الدولية إلى المواد الخام الأولية وراء البحار للتجارة بمقتضى ميثاق هافانا عام 1948 لكن عدم عرض المشروع على الكونغرس من قبل الرئيس الأمريكي (ترومان) أصاب الفشل ذلك المشروع وظلت الدول الرأسمالية تفكر في ولادة مثل هذا المشروع ومحاولة تحفيز الولايات المتحدة الأمريكية للتوقيع عليه، فكان أن بدأت مناقشات في نيويورك تم التوصل فيها إلى التفاهم بشأن نصوص اتفاقية سميت اتفاقية الجات بدلاً من إنشاء منظمة دولية للتجارة ودخلت حيّز التنفيذ عام 1948 بتوقيع 23 دولة[2].

وقد عُدت اتفاقية الجات (الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية) المحفل الدولي المعني بشؤون المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف فضلاً عن انها محكمة لتسوية الخلافات التجارية بين الأطراف المتعاقبة. وعقدت منذ عام 1948-1986 جولات من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ضمن

[1] لبيوض أسماء، "المشروطية في السياسات الخاصة بصندوق النقد الدولي و انعكاساتها على الدول النامية "حالة الجزائر"،(أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية الحقوق و العلوم السياسية: تخصص قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة مستغانم،2018،ص25.

[2] حامد أحمد مال، مرجع سبق ذكره، ص 57.

اتفاقية الجات كان آخرها جولة الأورغواي التي بدأت عام 1986 وانتهت عام 1993 شارك فيها ممثلو 107دولة وعند التوقيع وصل إلى 117 دولة. وكانت النتائج النهائية لجولة أورغواي هي صدور 28 اتفاقاً كان أهمها اتفاقية تأسيس منظمة التجارة العالمية في جانفي 1995 بانتساب 130 دولة[1].

و أهم أهدافها :

-إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية

أي جمع الدول في شبه منتدى أو ناد يتباحث الأعضاء فيه في شتى الأمور التجارية ويتفاوضون ضمن جولات متعددة الأطراف، فمن جهة تؤمن اجتماعات اللجان الفرعية الدورية في المنظمة فرصة للقاءات الدائمة بين ممثلي الأعضاء وتتيح المجال أمامهم لمناقشة المشاكل المهمة ومواكبة التطورات في شؤون منظمة التجارة

ومن جهة ثانية فإن منظمة التجارة العالمية تجمع الدول الأعضاء في جولات محادثات منظمة بشأن علاقاتهم التجارية المستقبلية. وقد ورثت منظمة التجارة العالمية فكرة المفاوضات الدورية متعددة الأطراف عن سلفها الغات (الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة). وتهدف كذلك إلى تحقيق مستوى أعلى من التحرير ودخول الأسواق في القطاعات المعنية.

- تحقيق التنمية

تسعى منظمة التجارة العالمية إلى رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول وبخاصة النامية التي يزيد عدد أعضائها في المنظمة عن 75% من جملة الأعضاء، وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق.

-حل المنازعات بين الدول الأعضاء

لم تكن آلية الغات كافية لفض المنازعات بين الدول الأعضاء التي قد تنشأ بسبب الاختلاف حول تفسير أحكام واتفاقيات جولة أورغواي نظرا لكثرتها وتشعبها وبسبب المشاكل التي عانت منها على مدى الخمسين عاما الماضية، لذلك كان من الضروري إنشاء آلية فعالة وذات قوة رادعة، تمثلت هذه الآلية في منظمة التجارة العالمية.

-إيجاد آلية تواصل بين الدول الأعضاء

تلعب الشفافية دورا مهما في تسهيل المعاملات التجارية بين الدول، خاصة مع تعدد التشريعات وتنوع

[1] المرجع نفسه، ص 59

القطاعات التجارية والابتكارات، لذلك تفرض معظم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الدول الأعضاء إخطار غيرها بالتشريعات التجارية وغيرها من الأنظمة والأحكام ذات العلاقة والتأثير على شؤون التجارة الدولية. كما تلعب الاتفاقية الخاصة بمراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بشكل دوري دورا مهما في هذا المجال، فهي تتيح فرصة للدول الأعضاء للاطلاع على النظام التجاري لكل دولة على حدة ومناقشة جميع جوانبه وإبراز النواحي التي قد تتعارض مع الالتزامات التي تفرضها اتفاقيات المنظمة[1].

- تنشيط التبادل التجاري والتبادل الدولي
- إزالة عوائق تحرير التجارة.
- ضمان المناخ المناسب للمنافسة: تهدف المنظمة إلى خلق جو تجاري عالمي يتسم بالمنافسة و يعتمد على الكفاءة الاقصادية في تحقيق الموارد، حيث تسود المنافسة المشروعة بين الدول في مجال إنتاج السلع و الخدمات من حيث الجودة و النوعية
- حسم النزاعات التجارية:

تعتبر عملية حل المنازات والخلافات التي قد تحصل بين دول أعضاء المنظمة من أهم أهداف منظمة التجارة العالمية، بحيث تعتبر آلية فعالة وقوة رادة لحل النزاعات بأكثر فعالية التي قد تحصل بين دول أعضاء حول تنفيذ اتفاقيات أو خلاف حول تفسير احكامها[2].

2-تحديات التنمية الدولية:

2-1- تعميق فجوة الفقر و التخلف بين الشمال و الجنوب :

وجدت الدول النامية التي استقلت حديثا- و التي كانت تتبنى النموذج الاشتراكي- نفسها أمام تحديات بفعل سقوط النموذج الاشتراكي كتدهور شروط التجارة الخارجية و ارتفاع المديونية و عجز موازين المدفوعات، و ارتباط صادراتها بالمواد الخام، اذ بانهيار المعسكر الشيوعي، فقدت الدول النامية حليفا اقتصاديا كان يمدها بالمساعدات الاقتصادية و القروض و الخبرات ، فاضطرت في

[1] فادي علي مكي، ما بين الغات ومنظمة التجارة العالمية. بيروت ، المركز اللبناني للدراسات، 2000.

[2] شرادي نبيل، " دور منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة الخارجية للدول النامية"، (مجلة المعيار)، العدد13 ، 2018، ص2015.

اثمانينات الى تبني ركائز النظام الاقتصادي الجديد من سياسات الاستقرار الاقتصادي و التكيف الهيكلي من أجل تصحيح الاختلالات الهيكلية كارتفاع المديونية[1].

-تعميق التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين الناس في الدولة الواحدة، واختزال طاقات شعوب العالم إلى طاقات دفع لماكينة الحياة البراجماتية المستهلكة للقوى الرأسمالية لقد كان المدافعون عن العولمة يراهنون على أن العولمة ستؤدي إلى ارتفاع مستوى دخل الفرد على المستوى العالمي وبالتالي تخف ظاهرة الفقر التي تعاني منها كثير من دول العالم، لكن الحقائق تكشف عن واقع مؤلم مختلف، ففي الوقت الذي ازداد معدل دخل الفرد، فإنه صاحب هذه الزيادة اتساع في الهوة الشاسعة بين مستوى الدخل في الدول الغنية والدول الفقيرة، فمازال دخل أكثر من مليارين إنسان لا يزيد عن 60 دولار في الشهر[2].

يقوم عمل الصندوق على منح القروض بالفوائد لحكومات الدول المحتاجة، فعندما تصل الحكومة إلى أزمة اقتصادية حادّة وتعلن حالة الإفلاس، مع عدم قدرتها على سدّ العجز في الموازنة اعتماداً على الإيرادات المحلية ضمن المدى المنظور، تُقرر عدد من الحكومات اللجوء إلى الاستدانة من الصندوق الدولي كحلّ لمشكلاتها، وذلك على أمل أن تكون قادرة على سدّ الدَيْن خلال سنوات معدودة[3].

ولكن ما يحصل هو أنّ الصندوق يشترط بدايةً أن تخضع الحكومات لتوصياته ووصفاته وشروطه التي يضعها فريق الخبراء عنده، وذلك كشرط من أجل استمرار منح القروض، وتسهيل سدادها من خلال إعادة الجدولة وتمديد الآجال، وهنا تبدأ سياسة الصندوق والغايات غير المعلنة بالانكشاف، حيث إن الصندوق يعتمد وصفة ثابتة موحّدة لا تتغير، يقوم بفرضها على جميع الدول، رغم ما بينها من تفاوت وتباينات شاسعة في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[4].

وتقتصر توصيات الصندوق بشكل أساسي على فرض خطط التقشف وتخلي الدولة عن مسؤولياتها الاجتماعية بما في ذلك من رفع الدعم عن السلع الأساسية، وفرض الضرائب والرسوم،

---

[1] علي جابر عبد الحسين، "صندوق النقد الدولي:وصفات التنمية و مشروطية التحول الرأسمالي في الدول النامية"، (مجلة المثنى للعلوم الادارية و الاقتصادية)،المجلد 8، العدد 4، 2018، ص 94.

[2] صالح الرقب، العولمة، الجامعة السالمية، د،د،ن، ط1، 2003 ،

[3] خالد بشير، كيف يهيمن صندوق النقد الدولي على النظام الاقتصادي العالمي، متاح على الموقع: /https://www.hafryat.com/ar/blog

[4] المرجع نفسه.

إضافة إلى خفض الإنفاق على خدمات الصحة والتعليم، بما يضمن توفير عوائد مالية سريعة يتم دفعها للصندوق ليقوم بالمقابل بمنح الحكومة قروضاً جديدة. ولا تمسّ هذه الخطط غالباً مُخصصات الإنفاق العسكري والأمني [1].

وبالإضافة إلى خطط التقشف، يفرض صندوق النقد على الحكومات برامج تحت مسمى "إعادة الهيكلة" والإصلاح الاقتصادي، تفرض خصخصة مؤسسات القطاع العام، وترافقها توجيهات برفع الحواجز الجمركية والتعرفات عن السلع القادمة من الدول الكبرى المهيمنة على الصندوق، ويهدف الصندوق من ذلك إلى فتح السوق المحلية أمام الشركات المسجّلة في الدول الكبرى، بحيث يتحول السوق المحلي إلى سوق مستهلك لمنتجاتها، ومُسيطر عليه من قبل هذه الشركات، وهو ما يؤدي إلى فقدان الدولة القدرة على توفير عائدات محلية تسدّ عجز الموازنات، وذلك بسبب فقدان الدولة الإيرادات العائدة من شركاتها التي تم بيعها، وبسبب تقلص القاعدة الضريبية نتيجة لتراجع الشركات المحلية أمام الأجنبية، وهكذا، وبسبب توصيات الصندوق ووصفاته تدخل الحكومات في حالة من العجز والإفلاس الدائم مع تفاقم حجم الدين الخارجي بما يحولها إلى زبائن دائمة للصندوق [2].

2-2- **الهيمنة الاقتصادية:**

تعتبر الهيمنة بواسطة المديونية من أحسن وسائل الهيمنية، حييث أن الإستدانة المفرطة لدول المحيط كانت سببا في إخضاعها للمركز وحافزا في تدخل هذا الأخير في تسيير شؤون دول المحيط المستدينة، وفي السياق ذاته، يمكن التطرّق إلى ديون العالم الثالث التي تفاقم ثقلها منذ السبعينيات مين القرن الماضي، إذ وكما صرّح "روبرت ماك نمرا" مدير البنك الدولي أنذاك :" إنّ الانشغال الرئيس للدول النامية هو ثقل ديونها الضخمة التي تقيّم بي 55 مليار وتنمو بمعدل 15 %سنويا" لتصل قيمة هذا المخزون إلى 1262 ملييار دولارفي 2006، وهو ما يمثل أكثر من 86 % من الناتج الداخلي للخام للعالم الثالث بعدما كان يمثل 15% منه في بداية السبعينات.

[1] حسين سرمك حسن، دور صندوق النقد الدولي في تخريب الاقتصاد في المغرب والأردن ومخططه لاستغلال انتفاضات "الربيع العربي"

- /http://www.odabasham.net

[2] خالد بشير، مرجع سبق ذكره.

وما جعل من هذه الديون عبئا بالنسبة للعالم الثالث هو ثقل خدماتها، هذه الأخيرة في نمو مستمر بسب إعادة هيكلة هذه الديون بعد عجز تسديدها ، حيث قدرت خدمة الدين سنة 2000 ب360 مليون دولار وقدّرت سنة 2006 ب540 مليون دولار أمريكي[1].

إنّ ثقل هذه الديون وخدماتها مكّنت دول المركز من التدخّل في شيؤون اليدول المهييمَن عليها ففتحت اقتصادياتها وأقحمتها في االقتصاد العالمي عن طريق برنامج االصالح الهيكلي بإشرا المؤسّسات الدولية، اذ ساهم صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بشكل محسوس في فتح الاقتصاديات الأقل انفتاحا كاقتصاد الهند الذي خفّض من رسومه الجمركية إلى30 %سنة 1997بعدما كانت تقدّر ب82%في1990 ،وفي نفس المدّة تقريبا خفّضت كل من البرازيل والصين رسومها الجمركية من 25 %إلى12 ،%ومن43 %إلى18% على الترتيب، وبذلك أدخلت هاتان المؤسّستان منذ منتصف الثمانينات أكثر من 60 بلدا ناميا في الاقتصاد العالمي المعولم[2].

وتعتبر الاعانات من أجل التنمية أحد أشكال تدفق رأسمال الدول الغنيية إلى دول العالم الثالث، والتي قد تأخذ شكل ديون بشروط تفضيلية عن شروط السوق قد تصل إلى الهيمنة، وتمثل هذه الاعانات نسبة معتبرة من صافي التدفقات المالية إلى العالم الثالث، حيث تتراوح نسبتها بين ثلثها ونصفها حسب السنوات، حيث بلغت 52 مليار دولار في 1998، و78مليار في 2004.

تعتبر الدول الأقل تطورا المستهدف الأوّل لهذه الاعانات، فعجز هذه الدول عن استقطاب رأس المال الاستثماري وعجزها عن الاستدانة، جعلت هذه الاعانات تمثّيل جلّ إيراداتها الخارجية بحوالي 16 % من ناتجها الوطني الخام، مما يبيّن الاهمية النسبية لهذه الاعانات بالنسبة لهذه الدول[3].

لقد وضع البنك الدولي و صندوق النقد الدولي خطة لتخريب إقتصاد البلدان النامية، و تم استخدام آليات لجرها إلى المزيد من الخراب، و قد جاء في كتاب أعده جون بركنز Perkins Jhonبعنوان "اعترافات قاتل اقتصادي محترف"، أن المنظمات الاقتصادية الدولية مثل البنك الدولي و صندوق النقد الدولي بالتعاون مع أجهزة الاستخبارات الامريكية استخدمت ملفات مغلطة عن طريق أعوان أسمتهم باسم "القتلة الاقتصاديون المحترفون) من أجل فرض عقوبات إقتصادية، تكون أعمالهم بمثابة نقاط مراقبة إقتصادية متقدمة و مستدامة، و هذا من أجل نهب الدول المستضعفة، الفاشلة منها

[1] سفين بطاطا،" الهيمنة و العولمة الاقتصادية"،(مجلة الاقتصاد)، العدد 22، ديسمبر 2014،ص 9.

[2] سفين بطاطا،" المرجع نفس، ص10.

[3] بهلول نسيم،العقبات الاقتصاديات الدولية بين سياسات الهيمنة والفوقية الاقتصاديات المستبدة،(مجلة القانون الدولي و التنمية)، المجلد الاول، العدد الثاني، 2015، ص 124.

والهشة و تحطيم إقتصادها و بناء الامبراطورية الاقتصادية الامريكية، و من خلال خلق أوضاع تسمح بجر أكبر قدر من الموارد نحو الولايات المتحدة[1].

2-3- إشكالية غياب العدالة في توزيع الأصوات :

يتم اتخاذ قرارات المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بناءً على التصويت المرجح الذي يعكس حصة العضو،و يحصل كل عضو في صندوق النقد الدولي على 250 صوتًا أساسيًا وتصويتًا إضافيًا لكل 100.000 وحدة حقوق سحب خاصة ساهمت في حصته، و تقدم الولايات المتحدة أكبر مساهمة لصناديق صندوق النقد الدولي ، وبالتالي تمتلك أكبر قوة تصويت (743،371 صوتًا أو 17.11٪ من إجمالي أصوات الصندوق)، كما لا توجد قوة تصويت في أي دولة أخرى قريبة من قوة التصويت القوية للولايات المتحدة، تليها اليابان ب 378،133 صوتًا أو 6.14٪ ، وألمانيا بـــ 130332 صوتًا أو 6.0٪[2].

حيث توجد فجوة كبيرة بين القوة التصويتية للولايات المتحدة وجميع الدول الأعضاء الأخرى.

اذ يعاني جنوب الصحراء والعديد من الدول الأفريقية الفقيرة الأخرى (ثلاثة وعشرون دولة في المجموع) من التهميش ، و يمثلها مدير تنفيذي واحد بقوة التصويت تبلغ 25169 صوتا أو 1.16٪ من مجموع أصوات الصندوق[3].

نص مواد اتفاقية صندوق النقد الدولي (المادة الثانية عشرة ،) على أن القرارات ، بما في ذلك الموافقة على اتفاقيات الأعضاء والشروط المقابلة ، تتطلب أغلبية أصوات صندوق النقد الدولي حيث يوضح منتقدو الصندوق أن التوزيع المنحرف للأصوات يضمن هيمنة البلدان الصناعية في جميع جوانب صنع القرار ، وخاصة في تصميم شروط القروض.

في المقابل ، نجد الدول الفقيرة والمديونة لها رأي صغير في صنع القرار بصندوق النقد الدولي وقد اتهم أن الولايات المتحدة غالبًا ما تحدد الشروط من خلال فرض قوتها التصويتية[4].

مما يعني سيطرة الدول الكبرى على عملية إتخاذ القرار دون الرجوع إلى الدول المعنية بمشروع التنمية.

---

[1] المرجع نفسه.

[2] Bessma Momani, American politicization of the International Monetary Fund, Review of International Political Economy , December 2004,P 904

[3] ibid ,p905.

[4] Rapkin, D,et al 'Institutional Adjustments to Changed Power Distributions: Japan and the United States in the IMF', Global Governance,1997 3,p 100..

ويلاحظ من ناحية أخرى أن الحصص في رأس مال البنك الدولي موزعة تقريبا بنفس الأوزان الموزعة بها في صندوق النقد الدولي، حيث نجد أن الدول المتقدمة الخمس الكبرى وهي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا تملك حوالي 43 %من الحصص ، وبالتالي تتحدد قوتها التصويتية بحوالي 41 %من عدد الأصوات وبالتالي يكون لها دور كبير في توجيه السياسة داخل البنك، ويتزايد تأثيرها أيضا على أغلبية القرارات التي يصدرها البنك[1].

ولا تزال الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر حملة أسهم البنك الدولي، و قوتها التصويتية قد تقلصت من نسبة 35 %التي كانت تتمتع بها عام 1947 ، إلا أن هذه النسبة تكفيها لتحتفظ بحق النقض الفيتو، على قرارات مهمة، كما أن قوة الولايات المتحدة الاقتصادية تعد قيدا على قرارات البنك الدولي وأشد مفعولا من النسبة المئوية للقوة التصويتية، فقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية حمل البنك الدولي عن الكف عن إقراض الشيلي خلال أعوام أللليندي، على الرغم من أن دولا كثيرة من حلفائها الأوربيين احتفظت بعلاقات ودية مع حكومة أللليندي، وواصلت تقديم المعونة إليه، كما حاولت استخدام البنك كقناة للدعم المتعدد الأطراف للنظام المستبد في السلفادور على الرغم من المعارضة الأوربية، وثمة تقرير أعدته وزارة الخزانة لحكومة الرئيس ريجان يوضح فيها فرض الولايات المتحدة الأمريكية لرغباتها على البنك الدولي، بما في ذلك التوقف عن إقراض الشيلي وفيتنام وأفغانستان في عام 1979[2].

2-4- إشكالية المشروطية:

الشرطية هي سمة مركزية لأنشطة صندوق النقد الدولي، وهي عبارة عن آلية تربط بين التمويل والسياسات ، حيث تحدد السياسات الشرطية السياسات ومعايير الأداء والمعايير التي يجب على الدول المقترضة استيفائها لتلقي الموارد من الصندوق.

على الرغم من أن الشرطية كانت في البداية مفهومًا مبهمًا غامضًا في اتفاقيات بريتون وودز ، فقد تطورت خلال الخمسينات مع التوسع في أنشطة الإقراض لصندوق النقد الدولي ، وبشكل خاص بعد عام 1979، وخلال الثمانينيات والتسعينيات ، واجه صندوق النقد الدولي مشاكل معقدة بشكل متزايد مثل أزمة ديون البلدان النامية ، وانتقال البلدان الاشتراكية إلى اقتصادات السوق ، وزيادة تأثير

[1] حامد نورالدين،منظمات الهيمنة العالمية "BIRD.FMI" والحقوق الإقتصادية والإجتماعية للدول النامية ــ دراسة حالة الجزائر، (مجلة الحقيقة)، المجلد الثالث، العدد الثالث،2016، ص 184.

[2] المرجع نفسه، ص 185.

أسواق رأس المال العالمية، ونتيجة لذلك ، أصبحت الشروط الملزمة الملحقة باتفاقيات صندوق النقد الدولي أكثر تعقيدًا[1].

حيث بدأ صندوق النقد الدولي يدخل في برنامجه، شروطا أكثر فأكثر مرتبطة بالحكم و التدخل في الحكام المحليين و المساس بالسيادة، الأمر الذي يعتبر خروجا عن الغرض من المشروطية[2].

كما أن اشكالية المشروطية مرتبطة بالتسييس ، حيث يدعي صندوق النقد الدولي أن شروط قروضه تم وضعها بشكل غير سياسي لأن القروض يتم التفاوض عليها من قبل الموظفين التكنوقراطيين وبعيدًا عن المجلس التنفيذي المسيّس.

توفر محفوظات صندوق النقد الدولي الفرصة لمنهجية جديدة تقوم على البحث عن الانزلاق في توصيات الموظفين، وقد وجد أن اتفاقيتين متساهلتين بين صندوق النقد الدولي ومصر ، حيث تدخلت الولايات المتحدة في مفاوضات 1987 و 1991 للحفاظ على الاستقرار السياسي للنظام المصري الموالي للغرب خلال فترة مضطربة[3].

بحيث تتبنى هذه المؤسسات عند تعامل أو تقديمها للفروض لدول النامية ما يسمى بالقاعدة الشرطية أي إلتزام الدول المعنية التي تطلب تسهيلات أو مساعدات بتقديم مجموعة من التغيرات والتعديلات الهيكلية على المستوى الإقتصاد الوطني، وهي تغييرات جذرية في الهياكل الإقتصادية تُجاه سيادة نظام السوق الحر.في نشاط إقتصادي محلي أو دولي ما يعني التركيز على القطاع الخاص إنه الفاعل الرئيسي في الإعتماد على الحرية الإقتصادية، وعدم تدخل الحكومي في القطاع العام[4].

تثير المؤسسات المالية جدال كبيرا بسبب تدخلها في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، والعمل على نشر الايديولوجية الليبيرالية دون الالتفات إلى خصوصية كل دولة،إذ أن البنك الدولي استغل الظروف الصعبة التي عانت منها الدول النامية في السبعينات، ليقدم قروضا مشروطة بتنفيذ برامج التكيّف الهيكلي، ليلعب بذلك البنك دور المدافع عن النظام الرأسمالي، حيث تهدف جميع أنشطته إلى تسهيل تغلغل رأس المال الاجنبي داخل البلدان النامية، واستغلال مواردها وفتح أسواقها، كما يمارس

[1] Jean-Pierre Allegret, Philippe Dulbecco, The institutional failures of International Monetary Fund conditionality, The Review of International Organizations, 2007, 2, p. 315.
[2] Ibid,P318.
[3] Bessma Momani, American politicization of the International Monetary Fund, Review of International Political Economy December 2004, P 885.
[4] Bessma momani,opcite,p886.

تأثيرات على السياسات والتوجهات العامة لهذه الدول،[1] إما بمنح قروض مقيدة بقروض ضمنية أو صريحة، أو الامتناع عن منح القروض للدول التي لا تستجيب لضغوط البنك، والتي هي في الواقع إمالاءات الدول الصناعية التي تتحكم فيه، ، فتلجأ إلى االستعانة باليد العاملة والخبرات الاجنبية، الأمر الذي يكلفها انفاقا هائلا، يثقل كاهل ميزانيتها، كما تلجأ إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية لتغطية نفقاتها، وانجاز المشاريع الكبرى، فتقع بذلك في فخ المديونيةالذ تتخده المؤسسات المالية الدولية وسيلة للضغط على الدول المستضعفة وحملها على اعتماد النظام الرأسمالي، وتغيير ايديولوجيتها، وتنفيذ تعليمات وتوصيات البنك الدولي، وصندوق النقد ومنظمة التجارة العالمية وفق عقد إذعان، تغيب فيه إرادة كل الدول النامية، وغالبا ما تهدف سياسات المؤسسات المالية إلى إنهاء التأميم، وبيع المؤسسات المملوكة للقطاع العام مثل مؤسسات الماء والكهرباء ومنابع النفط والمطارات وسكك الحديد والاتصالات وغيرها [2].

كما تقوم الدول النامية بطلب المساعدة من صندوق النقد لمعالجة ميزان مدفوعاتها، فيشرع الصندوق في فرض شروطه على هذه الدول، وتقوم الولايات المتحدة بتوظيف هذا الصندوق لخدمة سياستها الهادفة إلى تحرير اقتصاد هذه الدول وفتح أسواقها للبضائع والاموال الغربية، كما تشترط رفع القيود على أي نشاط للشركات متعددة الجنسيات، وتوفير الحماية لها في مواجهة مختلف المخاطر[3]، وقد دفعت هذه السياسة بالبعض إلى إتهام الليبراليين الجدد في امريكا بأنهم قاموا ضمن واجهة صندوق النقد الدولي باختراع «مبدأ المشروطية» في المساعدات، وربطها ببرامج إعادة الهيكلة، والمقصود بهذا، أن تمويل الصندوق لدولة ما، مشروط بالتزامها بإجراء التغييرات والاصلاحات الضرورية، وهدا لا يخدم الخطط التنموية للبلدان النامية، كما أن السياسات المنتهجة من طرف الصندوق، مثل خطط التقشف المالي، وفتح الحدود، وعمليات الخصخصة في أكثر من 21 دولة مدينة في العالم الثالث، وشرق أوروبا، تطبيقا للإجراءات المفروضة من طرف صندوق النقد، قد أفضت إلى المساس بالسيادة الاقتصادية لهذه الدول، ولم يعد في وسعها القيام بالرقابة على السياسات الجبائية والمالية وأجبرت على التخلي عن مؤسسات عامة مهمة، لتجد هذه الدول نفسها في النهاية

[1] مقورة جنات، "آليات العولمة الاقتصادية وأثرها على السيادة"، (مجلة العلوم الانسانية) ،جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، عدد جوان 2017 ،المجلد أ، ص 400.

[2] يوسف عبد الله محمود، صندوق النقد الدولي: إفقار مُمنهج للبلدان النامية ، متاح على الموقع:
http://alrai.com/article/10446581/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8/%D8%B5%D9%86%D8%A

[3] عمر عادلي،" صندوق النقد لا هو المشكلة و لا هو الحل"،(اوراق كارنيغي) ، بيروت: مركز كارنيغي للشرق الاوسط

تحت وصاية اقتصادية وسياسية في شكل حكومة موازية، ليست مسؤولة لا أمام المجتمع، ولا أمام المواطنين[1].

2-5- أثر عولمة رؤوس الاموال الاجنبية في التنمية الاقتصادية:

أكد رواد الاقتصاد على أن الاستثمار الأجنبي المنقول عبر الشركات الأجنبية يتجه نحو خدمة المستثمرين الأجانب بوصف أن هذه الشركات تعتبر البلدان النامية مصدرا للمواد الخام والمواد الأولية والتي يكون هدفها تفعيل الاستثمار في هذه البلدان التي تتسم بانخفاض أسعار موادها الخام وتدني اجور العمال فيها بهدا تصنيعها واعادة بيعها في الأسواق العالمية ولا سيما في أسواق البلدان النامية وبأسعار مرتفعة مما يؤدي الى استنتزاف الطاقات والموارد الشحيحة من هذه البلدان

وفي هذا الإطار، درس Rahman في 1968، العلاقة بين استيرادات راس المال واالادخار المحلي لعينة من البلدان النامية وتوصل من خلالها إلى ان هذ االأموال ادت إلى تخفيض معدل نمو ادخارها المحلي مما ادى إلى تخفيض معدل نمو ناتجها المحلي الاجمالي[2].

وايدت دراسة للاقتصادي Singh 1970 النتائج السابقة التي اوضح فيها ان لرأس المال الاجنبي تأثيرا سلبيا في معدل نمو الادخار الحكومي في البلدان النامية وما يترتب عليه من انخاض في معدل نمو ناتجها المحلي الاجمالي.

2-6- تقلص مجال الاختصاص الداخلي للدولة في إطار تنفيذ اتفاقيات تحرير التجارة العالمية:

حيث شكل النظام التجاري الدولي الذي أتت به اتفاقيات منظمة التجارة العالمية تأثيرا واسع النطاق على شؤون الدول، حيث تعد منظمة التجارة العالمية واحدة من أهم المنظمات الدولية القائمة على الاتفاقيات الموسعة المتدخلة – في إطار التنظيم التجاري الدولي- في عدد من المجالات المختلفة كالتجارة في السلع والتجارة في الخدمات و حقوق الملكية الفكرية، المنسوجات والملابس، وحقوق الإنسان والبيئة[3].

---

[1] مقورة جنات، مرجع سبق ذكره، ص 395-405

[2] عمر هشام صباح الفخري، اثر العولمة في أداء الإقتصاد التركي خلال المدة 1985-2015، مذاخلة في المؤتمر الدولي التاسع تحت عنوان "الاتجاهات المعاصرة في العلوم الاجتماعية، الانسانية، والطبيعية،اسطنبول ، 2018،ص 357.

[3] سماتي حكيمة،" دور منظمة التجارة العالمية في تكريس مبدأ التدخل المشروع في الشـــؤون الداخلية للدول "،(مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية)، العدد الرابع ،مارس 2018، ص110.

والملاحظ أن العديد من مجالات هذه الاتفاقيات قد كانت إلى وقت قريب تندرج ضمن الاختصاص الداخلي للدولة، وبالتالي فإن التدخل في هذه االمجالات كان محظورا لتعلقه بمجال تركه القانون الدولي محصورا على الدول للمحافظة على حدود سياتها كاملة، إلا أن تم ، حيث تم تضمينها في المنظومة القانونية لمنظمة التجارة العالمية الأمر الذي زاد من مخاوف الدول بشأن تأثر سيادتها بسب انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية والعمل في إطار الشروط التي تتضمنها اتفاقيات التحرير[1].

2-7- مدى تأثير آلية استعراض السياسات التجارية على مبدأ عدم التدخل:

الملاحظ أن نظام الرقابة السياسية من خلال آلية استعراض السياسة التجارية يحمل في طياته تأثيرا سلبيا على مبدأ عدم التدخل، وهناك من يعتبر أن أخطر ما يواجه الدول الأعضاء فيما يخص آلية استعراض السياسة التجارية، الاعتبارات السياسية التي تلعب دورها دون شك في إملاء إرادة الدول الغنية اتجاه الفقيرة، مما يفسح المجال واسعا أمام تدخل الأولى في شؤون الثانية في مجال التجارة الدولية، بل وربما في مجالات أخرى لا علاقة لها بتحرير التجارة وذلك من خلال ما يلي :

- يمكن أن تشكل وسيلة من الوسائل التي تتذرع بها الدول المتقدمة للتدخل في الشؤون الداخلية للأعضاء في المنظمة، كون أن الهدف من هذه الآلية هو مراقبة مدى التزام العضو بتعهداته التي وافق عليها بموجب اتفاقات التجارة العالمية في كل نوع من أنواع التجارة، سواء في اتفاقيات السلع أو الخدمات أو الملكية الفكرية، وهذا بغية تحقيق أكبر قدر من الشفافية فيما يتعلق بالسياسات والممارسات التجارية من الدول الأعضاء، عن طريق توضيح الجوانب المتعلقة بسياسات وممارسات الدول الأعضاء

- أن آلية استعراض السياسة التجارية توفر للدول التي تملك وسائل ضغط اقتصادي وسياسي المعلومات الموثقة لممارسة ضغوطها لإجبار الدول التي لا تلتزم السياسات التجارية المتفق عليها بالتزامها[2].

- أن آلية استعراض السياسة التجارية تعرف الدول بعضها البعض بالسياسات التجارية والقوانين واللوائح التي تحكم هذه السياسات، وهذا من خلال التقارير المنتظمة أو وفقا للبرامج التي يحددها الجهاز والخاصة بوسائل ومراجعة السياسات التجارية، وهذا الأمر قد يؤثر سلبا على الدول

[1] المرجع نفسه، ص 111.

[2] السيدعبد المنعم المراكي، التجارة الدولية وسيادة الدولة : دراسة لأهم التغيرات التي لحقت سيادة الدولة في ظل تنامي التجارة الدولية . القاهرة: دار النهضة العربية، 2005 ، ص 283.

التي لديها منازعة مع دول أخرى، أن ترى أن قوانينها أو لوائح أو سياسات دولة أخرى غير متوافقة واتفاقيات منظمة التجارة وأن ذلك يضرا أن تبادر وتطرح ذلك على هيئة فض المنازعات[1].

3- اشكالية التنمية في ضل الشركات المتعددة الجنسيات :

3-1- تعريف الشركات المتعددة الجنسيات :

اختلفت التعاريف التي أعطيت للشركات متعددة الجنسيات إلى درجة عدم الاتفاق حتى على اسم موحد لها، كما أن الاختلاف لم يكن حول مفهومها من الناحيتين الاقتصادية و القانونية فقط، بل تعداه ليختلف الاقتصاديون أنفسهم في إعطاء تعريف موحد لها، و فيما يلي سنقوم بإعطاء بضع تعاريف كما يلي:

عرف المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع للأمم المتحدة الشركات متعددة الجنسيات كما يلي: "كل مشروع يمتلك أو يسيطر على موجودات و أصول و مصانع و مناجم و مكاتب بيع و ما شابهها في دولتين أو أكثر، يمكن اعتباره شركة متعددة الجنسيات.

ويعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" UNCATAD" بأنها كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة وتخطط لكل قرارا تها تخطيطا شامل[2].

3-2 - أثار الشركات المتعددة الجنسيات على الدول النامية :

أ- الأثار الاقتصادية :السياسات الاقتصادية و اشكالية التنمية الوطنية

لقد كان للشركات المتعددة الجنسيات دورا بارزا في تحقيق التنمية الشاملة في الدول النامية من خلال خلق فرص للعمالة وتحسين مستوى الدخول وارتفاع تحسين الإنتاجية وكذا تنمية المنافسة المحلية بكسر حدة الاحتكار المحلي لبعض الشركات الوطنية ،

[1] ياسر الحويشي، مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة العالمية . منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2005 ، ص134.

[2] رمزي علوان ، عبد الوافي بولويز، (مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية)، المجلد 03 /العدد: 02) 2019 ص117.

وبالتالي زيادة حجم المنافسة بين الشركات العالمية سواء كانت وطنية أم أجنبية[1].

إلا إن تلك المساهمة في عملية التنمية لا تطور النشاط الصناعي وتعرض الصناعات الوطنية الناشئة في الدول النامية للخطر ،الاستثمارات في التنمية يتوقف على طبيعة الصناعة أو المجال وعلى كل حال فإن درجة إسهام هذه الاستثمار الذي تستثمر فيه وعلى مستوى التقدم والنمو الاقتصادي للدولة وقدرة هذه الأخيرة على توجيه وتنظيم تخطيط هذه الاستثمارات ، وتتسابق الدول النامية لتقديم الحوافز بهدف تشجيع عمل هذه الشركات كالإعفاءات الضريبية وتخفيض الرسوم الجمركية وتحرير الشركات من القيود على تحويل أرباحها للبلد الأم والسماح لها باستيراد ما يلزمها من مواد وسلع دون ضرائب أو رسوم[2].

وغالبا شروط الاستثمار التي تحصل عليها هذه الشركات في عدد من الدول النامية تعد مجحفة بحق الدول النامية نفسها ،كون الأرباح بنسبها الكبيرة تحصدها الشركات المتعددة الجنسيات على حساب الدول النامية التي يتعرض استقلالها الاقتصادي للتهديد ، اضافة الى استنزاف مواردها الوطنية واضعاف إمكانات التنمية الذاتية فيها وتخفيض معدل نمو دخل أفرادها إضافة لتراكم الديون على هذه الدول التي تسعى إلى تجاوز مأزق خدمة ديونها ، بزيادة إنتاج تصدير المواد الخام التي تعتمد عليها للحصول على القطاع الأجنبي مما يسرع في تدهور أسعار هذه الصادرات وانتعاش اقتصاديات الدول الصناعية المستوردة له[3].

ساهم تأثير الشركات المتعددة الجنسية على توجهات التجارة والاستثمارات الدوليين في تكوين أنماط جديدة من التخصص والتقسيم العمل الدولي من خلال ما يسمى بعالمية الأسواق، حيث أصبح كل جزء من السلع المختلفة يتم انتاجه في أماكن مختلفة من العالم، وأصبحت كل من القرارات الادارية

[1] أحمد عبد العزيز، جاسم زكرياء، فراس عبد الجليل، "الشركات المتعددة الجنسيات و أثرها على الدول النامية"، (مجلة الإدارة والاقتصاد) ، العدد الخامس والثمانون ، 2010، ص 128.

[2] Keiichi Tsunekawa,Globalization and the Emerging State: Past Advance and Future Challenges, Emerging-Economy State and International :Policy Studies book series20 November 2018,p41.

[3] أحمد عبد العزيز، جاسم زكرياء، فراس عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 128.

والاستثمارية تتخذ منظورا عالميا، وبالتالي انتقلت أنماط التخصص من تقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة إلى تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة[1].

كما تساهم الشركات المتعدّدة الجنسية في زيادة التباين والتفاوت في مستويات التطور الاقتصادي للبلدان المتقدمة و النامية، وذلك من خلال تعميق درجة التقسيم الدولي للعمل غير المتكافئ بين بلدان المركز(المتقدمة) وبلدان المحيط (النامية)، وكمثال : حركة تراكم رأس المال في بلدان المركز والحد من إمكانات تراكمه في بلدان المحيط حصة الشركات المتعدّدة الجنسية في القطاعات الإستخراجية في البلدان النامية حوالي 90 % وفي البلدان المتقدمة 30 % بينما بلغت حصتها في الصناعات التحويلية في البلدان النامية 25 %والبلدان المتقدمة 50% وذلك في بداية الثمانينات[2].

أثبتت الشركات الاحتكارية الكبرى التي تشكلت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين أنها الوحدات الأساسية للرأسمالية الاحتكارية في مرحلتها الحالية ، ويشكل أصحابها والموظفون العاملون الرئيسيون في الطبقة الحاكمة أساس التخطيط لتحركاتها، من خلال تحليل هذه الشركات العملاقة ومصالحها يمكننا أن نفهم بشكل أفضل عمل الإمبريالية اليوم[3].

وقد طور الباحثان ريتشارد بارنيت ورونالد مولر لاحقًا وجهة نظر مماثلة ، وكانا من أوائل من استخدموا مصطلح "العولمة" في سياق التوسع العالمي للشركات متعددة الجنسيات، في كتابهما "الوصول إلى العالم" عام 1974: " قوة الشركات متعددة الجنسيات، لقد رأوا أن ظهور المؤسسة العالمية يمثل "عولمة احتكار القلة". وجادلوا بأن بنية مثل هذه الشركة نشأت عن عملية تركيز وتدويل رأس المال سمحت لحفنة من الشركات التي لم تتنافس مع بعضها البعض وفقًا للقواعد التقليدية للسوق الكلاسيكية بالتحكم بشكل كبير في الاقتصاد[4].

---

[1] الجوزي جميلة، دحماني سامية، " دور استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسية في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية"،(المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية) ، العدد السادس ،2015، ص114.

[2] الجوزي جميلة ، دحماني سامية، المرجع نفسه، ص114.

[3] Intan Suwandi and John Bellamy Foster, Multinational Corporations and the Globalization of Monopoly Capital From the 1960s to the Present, Https://monthlyreview.org/2016/07/01/multinational-corporations-and-the-globalization-of-/monopoly-capital-from-the-1960s-to-the-present

[4] Ibid.

وكانت النتيجة توسع هائل في قوة الاحتكار، كما تمكنت الشركات الاحتكارية العملاقة من الاستفادة من الأجور المنخفضة ونقص رأس المال والدول الضعيفة في جميع أنحاء العالم للاستفادة من هوامش ربحها كما أظهر باران وسويزي تجريبياً ، كميات هائلة من الفائض من البلدان الجنوبية[1] .

حيث عملت الشركات العالمية متعددة الجنسية على عولمة النشاط الإنتاجي بآليتين مهمتين هما: التجارة الدولية، والاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، وقد أدى دعم سياسات المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي التي شجعت على الخصخصة، واتباع سياسة السوق الحرة، إلى مشاركة الشركات الأمريكية والأوروبية، واليابانية في رأس مال شركات في الدول الفقيرة، ونقل المصانع من المراكز الرأسمالية الغربية إلى أسواق العالم النامي، حيث تكون الأيدي العاملة رخيصة، مما يعود بالنفع على الشركات العالمية على المدى المتوسط والبعيد[2].
وهكذا أصبحت الشركات متعددة الجنسية تتحكم بالاقتصاد العالمي، تتحكم بالإنتاج وتبادله وتوزيعه وتسعيره وتيسير الحصول عليه أو منع وصوله،كذلك تتحكم باستقرار مراكز صناعته في هذا المجال الجغرافي أو ذلك، وتتحكم بانتقال رأس المال وبخلق الأزمات أو حلها إنها تتحكم بعصب السياسة و الإقتصاد معا[3].

ب-اشكالية الحكم العالمي من دون حكومة :

-الحكم الاقتصادي العالمي:

كما استخدم مفهوم الحكم في العلاقات الدولية مقترنا بالبعد الاقتصادي، ويرجع هذا الارتباط بين مفهوم الحكم وبين التطورات في الاقتصاد العالمي كما يرى ريتشارد هيغت – استاذ الاقتصاد السياسي الدولي– بـــ: " حالة اليأس المتزايد بشأن عدم التطابق بين تطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي في ظل العولمة الاقتصادية، بالمقارنة مع النظام السياسي العالمي "، وفي ضوء ذلك يرى هيغت " إن مفهوم الحكم العالمي يشير الى معنيين[4].

---

[1] ibid.

[2] وليد ابراهيم حديفة، القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة: الاقتصاد الهندي نموذجا،(أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية العلوم السياسية: قسم الاقتصاد الدولي، جامعة دمشق،2014، ص31.

[3] محمد أدم، "العولمة و أثرها على اقتصاديات الدول الإسلامية"، (مجلة النبأ)، العدد 42، 2002، ص ص45.

[4] قاسم محمد علي، اياد هلال حسين، الحكم العالمي و تحول السلطة في السياسة العالمية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ،2015، ص 45.

1- تعزيز الفعالية والكفاءة في تقديم السلع العامة عبر حل مشاكل العمل الجماعي، وتنظيم الاقتصاد العالمي، تعزز بعد الحرب العالمية الثانية عن طريق إقامة المؤسسات الاقتصادية (بريتون وودز) ، الا أنها لم لم تعد قادرة لوحدها أن تحكم الاقتصاد العالمي، فخاصية التسارع و الانفتاح للاقتصاد العالمي تفرض تطوير التعاون الاقتصادي العالمي وتعزيز كفاءة عمل المؤسسات الاقتصادية العالميةو دمقرطة أليات دمقرطتها، فقد تصاعد الاهتمام بالحكم الاقتصادي العالمي وأصبح كأولوية ، خاصة في ظل عجز اقتصاديات الدول و التكتلات الاقتصادية العالمية الاعتماد على الدول او آليات السواق وحدها لادارة الاقتصاد العالمي والمحافظة على استقراره، ووضع معايير وأنظمة مشتركة لضبط اعمال الشركات العالمية عابرة القومية وتنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية.

2- الحكم الاقتصادي العالمي يرتبط بتعزيز الديمقراطية العالمية في المؤسسات التي تدير الاقتصاد العالمي، حيث يركز هذا المعنى على قضايا الشفافية والمساءلة المؤسسية، والسعي نحو ضمان العدالة العالمية وتمثيل الفواعل الدولية غير الحكومية وعلى وجه الخصوص منظمات المجتمع المدني العالمي في هذه المؤسسات للتعبير عن مواطني العالم[1].

و في هذا الاطار برزت الحاجة الى اصلاح المؤسسات الاقتصادية العالمية ، التي تأسست قبل وقت طويل من نشأة الدول الجنوب ،و هي بالتالي لا تمثلها بالمستوى المطلوب، الأمر الذي يوضح الحاجة الماسة الى اليات الشفافية و المساءلة لتحقيق هذا الغرض[2].

-الحكم العالمي من دون حكومة: Global Governance Without Global Government

يعد جيمس روزناو أول من استخدم مصطلح الحكم العالمي من دون حكومة في بداية تسعينيات القرن الماضي – ليشير الى تصوره حول طبيعة النظام الدولي المتغير، والحكم العالمي من دون حكومة ويشرح أن استمرار النظام العالمي لا يعتمد فقط على أنشطة الحكومات الوطنية، وانما هو أكثر شمولية من ذلك حيث يضم المؤسسات الحكومية والرسمية الى جانب الآليات غير الحكومية و شبكة مترابطة من الأنشطة تؤثر في النظام العالمي و تساهم في إنشائه ويمكن تحديدها في ثلاث مستويات: فكرية و سلوكية و سياسية،قائمة على دور الأفكار وأنماط الأنشطة خاصة أنشطة السوق في التأثير

[1] المرجع نفس.

[2] اياد الهلال الكيناني، الحكم العالمي في دراسة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة . الأردن: دار الخليج للنشر و التوزيع، ط1، 2020، ص47.

على مسارات الحكم ، و البعد السياسي المثمثل بطبيعة التغيير في النظام العالمي، بعد الحرب الباردة، و صعود الليبرالية و دور المؤسسات الدولية الرسمية في التأثير على السلوك الدولي.

وبذلك يعتقد روزناو بإمكانية الحكم في المجال العالمي من دون حكومة عالمية، وبعبارة اخرى فإن مفهوم الحكم العالمي يشير الى تنظيم العلاقات المترابطة في ظل غياب سلطة سياسية شاملة في النظام الدولي، وهكذا فإن تصور الحكم بدون حكومة هو تصور الوظائف التي تعبرعن استجابة للحاجات العالمية[1].

وبذلك فقد اطر روزناو مفهوم الحكم – كما هو في داخل الدولة – بإطار واسع لم يعد يرتبط بمفهوم الحكومة العالمية، حيث اقر بوجود مستويات جديدة للحكم تستند ليس على الدول فحسب بل على اطراف وجهات فاعلة غير رسمية وغير حكومية جنبا الى جنب مع الفواعل الدولية الحكومية[2].

في حين نجد شقا أخر من علماء العلاقات الدولية "كأنطوني ماكغرو" يجادلون بشأن كفاية الشكل غير الرسمي للحكم العالمي و مدى تناسبه مع الواقع و المتطلبات الناجمة عن التغييرات المعاصرة للنظام الدولي، اذ يراهنون على امكانية مواجهة الأخطار الدولية المعاصرة من خلال منح المزيد من الصلاحيات للمؤسسات الدولية القائمة بالفعل كالبنك العالمي و منظمة التجارة العالمية و المنظمات غير الرسمية كأطباء بلا حدود و منظمة السلام الأخضر و الأجهزة امعنية بحفظ السلم و الأمن الدوليين كمجلس الأمن ،اذ يجب منحها مزيدا من الصلاحيات و توسيع التفويض من الدول بما يسمح بزيادة الفعالية في ادارة و تنظيم القضايا العالمية و حلها[3].

و في حين نجد دافيد هيلد داعيا الى اصلاح و دمقرطة المنظمات العالمية، مركزا على ضرورة اعطاء سكان العالم رأيا مباشرا في تكوين المؤسسات الدولية ، مصرا على ضرورة وضع رقابة عليها التخوف من زيادة الاثار السيئة لعمل المؤسسات الدولية تماشيا مع زيادة العجز الديمقراطي اذا ما تم منحها صلاحيات[4].

-المجتمع المدني العالمي:

برز تعبير المجتمع المدني العالمي في سياق طائفة من الأوضاع على الصعيدين السياسي والفكري يمكن الاشارة إلى أهمها:

---

[1] المرجع نفسه، ص.48

[2] قاسم محمد علي، اياد هلال حسين، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[3] يسرى كريم العلاق، الحكومة العالمية و تطورات النظام العالمي .الأردن: دار الخليج للنشر و التوزيع، ط1، 2020،ص125.

[4] المرجع نفسه، ص126.

1- التحولات التي شهدها العالم اثر انهيار الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي وما رافقه من تداعيات من اهمها انهيار نظام 1/8/5-6-لقطبية الثنائي، فقد دشنت المرحلة الجديدة في بداياته الامال بانحسار التهديدات التي رافقت نظام القطبية الثنائية وسباق التسلح والحروب الباردة،وقادت الاوضاع الجديدة الى تنامي الدعوات، من مواقع فكرية مختلفة، بضرورة طرح تصورات وطرق جديدة لعلاج مشكلات العالم الجديد وتطوير بنياته[1].

2- ظاهرة العولمة المضادة القائمة على إدراك وترجمة المسؤولية المباشرة للعالم المتطور عن اقتلاع الفقر، وذلك من خلال التوقف عن الاستغلال المالي لـــلعالم الثالث ،واستنزاف الاستعمار للثروات الطبيعية، وتصفية المديونية، والاعتراف بحاجة هذا العالم لانتهاج طرقه الخاصة بالتطور والنمو والتقدم الاقتصادي الاجتماعي، ومنحه معاملة تمييزية تنحاز لإطلاق قواه المنتجة، وحمايته من المنافسة غير المتكافئة، وتوفر له الموارد اللازمة لانطلاقه الاقتصادي والاجتماعي[2] .

و بالتالي، فقد أثرت العولمة بشكل مباشر على تأسيس مصطلحات جديدة لمفهوم المجتمع المدني مثل المجتمع المدني العالمي والمجتمع المدني العابر والمجتمع المدني الدولي، مع الاختلف في التعريف لكل من هذه المصطلحات، حيث نجد **روبرت اوبرايان** يعرف المجتمع المدني العالمي على أنه: "مجال أَو فضاء حيث يحاول خلاله الممثلون المدنيون التأثير على الطريقة التي يعيش فيها الناس حياتهم في أنحاء العالم". أما **أندرو هاريل** فإن هذا المصطلح بالنسبة إليه يشير إلى "تلك المجموعات الوسيطة والمُنظَّمة التي تكون مستقلة نسبيا عن كل من السلطات العامّة والممثلين الاقتصاديين الخاصّين: والتي تعمل عبر حدود الدول".

وبالنسبة **لريتشارد فولك** فإن هذا المصطلح يشير إلى: "ميدان العمل والفكر المنشغل بالمبادرات الفردية والجماعية للمواطن ذات الصفات الطوعية غير الربحية في داخل الدول وخارجها".

وحسب كل من دبرا جونسون وكولن تيرنر فإن المجتمع المدني العالمي بالنسبة إليهما يشير إلى: "التشكيلة الواسعة من المنظمات غير الحكومية العاملة عبر الحدود". فيما يرى كنت البرت جونز أن هذا المصطلح يمثل: "مجموعة من المجموعات المتصلة عالمياً بمصلحة عامة، مثل النوعية البيئية،

[1] رباح حسن الزيدان، مفهوم المجتمع المدني العالمي، الحوار المتمدن،متاح على الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=253668&r=0

[2] المرجع نفسه.

وشروط العمل، وحقوق الإنسان، أَو –أقل وضوحا– المنافع الاقتصادية المرتبطة بتوسيع التجارة، سواء أكانت أو لم تكن مُنظَّمة عالمية أَو مجموعة ذات مصلحة سياسية[1]..

كما يعرف على أنه يتشكل من هيئات تطوعية ومستقلة تتكون بدورها من أشخاص طبيعيين أو مجموعة من الجمعيات من دول وجنسيات مختلفة، تخضع للقانون الداخلي للدول رغم أنها تباشر مهامها في مناطق مختلفة من العالم كمنظمة العفو الدولية، منظمة الصليب والهلال الأحمر الدوليين، ومنظمة أطباء بلا حدود [2].

– جدل فكري حول أسباب ظهور مفهوم المجتمع المدني العالمي:

يختلف الكتّاب حول أسباب ظهور مفهوم المجتمع المدني العالمي أو العابر وإن كانت الغالبية العظمى منهم تتفق على أن سبب ظهور هذا المفهوم يعود إلى العولمة، إلا أنهم اختلفوا إن كانت المظاهر الإيجابية أم السلبية من العولمة هي التي أدت إلى ظهور هذا المفهوم، واختلافهم في رؤيتهم حول أسباب ظهوره اختلفت باختلاف أهدافهم التي يسعون إلى تحقيقها من استخدام المفهوم والدور الذي يطمحون إلى أن يلعبه، فمن يرى بأن له دورا في نشر مفاهيم مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان وحماية البيئة ومحاربة الفقر، غالبا ما يربط ظهوره بانتشار هذه المفاهيم وبالمظاهر الإيجابية من العولمة، لا سيما التكنولوجيا التي ساعدت على انتشارها وتحويلها إلى مفاهيم عالمية. ومن يعتقد بأن له دورا في محاربة الظواهر السلبية من العولمة غالبا ما يربط ظهوره بظهور المظاهر السلبية منها، لا سيما بالمظاهرات التي جرت ضد منظمة التجارة العالمية في سياتل[3].

–الجدال نظري حول المفهوم

ممكن استخدام وجهات نظر نظرية مختلفة لتفسير المجتمع المدني العالمي، قد يفهمها الليبراليون على أنها الفاعل الذي يقدم مساهمة من القاعدة إلى القمة لفعالية وشرعية النظام الدولي ككل، فهي ديمقراطية في جوهرها ، حيث تخضع السلطة للمساءلة من قبل الجماهير، في حين يفسر الواقعيون المجتمع المدني العالمي كأداة تستخدمها أقوى الدول للنهوض بمصالحهم النهائية في الخارج ، وغالبًا

[1] نادية أبو زاهر، المجتمع المدني و العولمة، الحوار المتمدن، متاح على الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=164730&r=0
تاريخ التصفح: 2020/03/26

[2] ادريس لكريني، المجتمع المدني العالمي و تحديات اليوم، مركز الخليج للدراسات، 2016، ص 5.

[3] نادية أبو زاهر، مرجع سبق ذكره.

ما يروجون للأفكار الأساسية للمصلحة الوطنية، كما قد ينظر الماركسيون إلى المجتمع المدني العالمي كطليعة سياسية يمكنها نشر نظرة عالمية مختلفة تتحدى النظام المهيمن وأخيرًا ، يجادل البعض في أن مفهوم المجتمع المدني باعتباره مجالًا متميزًا عن الأسرة والدولة والسوق يظل مفهومًا غربيًا لا ينطبق بسهولة على المجتمعات، حيث تكون الحدود بين هذه المجالات أكثر ضبابية[1].

ولقد تم تسهيل نشاط مجموعات المجتمع المدني العالمية من خلال عدد من الشروط المحددة: أولاً دعم عدد من المنظمات الدولية إشراك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في صنع القرار الدولي. على سبيل المثال ، قدمت قمة الأرض للأمم المتحدة عام 1992 في ريو دي جانيرو وسيلة للمجموعات المتفرقة سابقًا للالتقاء وإنشاء منصات وشبكات مشتركة. وقد اتبع الاتحاد الأوروبي نهجا مماثلا من خلال دمج أنواع مختلفة من منظمات المجتمع المدني في آليات الحكم الخاصة به. ثانيًا ، تغيرت أولويات الدولة لتخصيص الموارد في الثمانينيات والتسعينيات بسبب الاتجاه نحو خصخصة الصناعات[2].

ولدت عملية العولمة شعورا بالهدف المشترك بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. لقد كان هذا بمثابة دافع للوحدة الداخلية – زيادة الشعور بالتضامن بين منظمات المجتمع المدني. كما وحدت المجموعات التي تريد تسليط الضوء على الجوانب السلبية للعولمة، و من خلال الإنترنت ، تمكنت مجموعات من أجزاء مختلفة من العالم من التعرف على الحقائق السياسية الأخرى ، والمنظمات ذات التفكير المماثل ، وأشكال العمل البديلة، وبهذه الطريقة ، تمكنوا من زيادة خبرتهم السياسية وقدرتهم على توحيد القوى في معالجة الأهداف المشتركة[3].

وقد وفر النظام الدولي الأوسع نفسه بيئة مواتية لتطوير هذه الأنواع من الأنشطة، من خلال تشكيل شبكات عبر وطنية ، استخدمت منظمات المجتمع المدني نفوذها على المستوى الدولي لتحقيق نتائج ملحوظة، من خلال الشبكة عبر الوطنية وتنسيق دائم بين مختلف منظمات المجتمع المدني الموجودة في العديد من البلدان كحملة اليوبيل، التي عملت خلال التسعينات لحث الحكومات الدائنة وصندوق النقد الدولي على اتخاذ خطوات نحو تخفيف عبء الديون عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، و حملة حظر الألغام الأرضية ، والتي أدت إلى المؤتمر الحكومي الدولي في أوتاوا حيث تم

[1] G. John Ikenberry،Global Civil Society?، Foreign Affairs،November/December 2003،

[2] أمير خدا كرم الزندي، " العولمة الاجتماعية و المجتمع المدني: دراسة نظرية سوسيولوجية من منظور علم الاجتماع السياسي"، (مجلة كلية القانون للعلوم القانونية)، العدد12، 2015، ص 333.

[3] G. John Ikenberry, opcit.

التوقيع على معاهدة حظر الألغام في عام 1997، وتشمل الحملات الجارية، على سبيل المثال لا الحصر ، التعبئة من أجل العدالة البيئية ، والأمن الغذائي[1].

وعرف مفهوم المجتمع المدني، حسب ماري كالدور دائماــ تحولا آخر مهما عقب نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، ساهمت في تحققه ثلاثة باراديغمات أساسية، أولها هو الحركات الاجتماعية الجديدة التي ظهرت منذ سنة 1968 بمطالب وأشكال جديدة للاحتجاج، وفي هذا السياق ظهرت لأول مرة شبكات عالمية لفاعلين ونشطاء يجتمعون حول مشاكل محددة كحقوق الانسان، السيدا تغير المناخ...الخ، وقد لعبت هذه الشبكات دورا مهما في دعم سيرورة تشكل حكامة عالمية خاصة في المجال الانساني، وفي نهاية سنوات التسعين من القرن الماضي ظهرت حركة تسميها كالدور "بالنسخة المناضلة من المجتمع المدني" وهي حركة "العولمة البديلة"، والتي تمحور همها الأساسي حول العدالة الاجتماعية .

يتمثل الباراديغم الثاني الذي حددته الباحثة، في الدور الذي لعبته المؤسسات العالمية والحكومات الغربية، حيث تم اعتبار المجتمع المدني جزء مهما من الأجندة الجديدة للسياسية، وذلك ضمن ميكانيزمات هادفة إلى تسهيل عمليات إصلاح السوق وتحقيق الديمقراطية، وتسمي كالدور هذه النسخة "بالنسخة النيوليبرالية". ويعد الفاعلون الأساسيون في هذه النسخة هم المنظمات غير الحكومية والتي هي عبارة عن حركات اجتماعية ممأسسة، وقد عرفت هذه المنظمات تطورا كبيرا مع مرور الوقت بحيث أصبحت بشكل تدريجي شبيهة بمؤسسات حكومية نظرا لحلولها محل الدولة في مجموعة من الوظائف، كما أنها اندمجت في منطق السوق بفعل دخولها في تنافس مع بعضها البعض، الأمر الذي دفع كثيرا من الباحثين – من ضمنهم ماري كالدور– إلى حذف هذه المنظمات من قائمة المجتمع المدني

الباراديغم الثالث هو ما تسميه ماري كالدور "بالنسخة ما بعد حداثية للمجتمع المدني"، والتي ساهمت في ظهورها مجموعة من الكتابات الأنثروبولوجية التي انتقدت المركزية الأوروبية لمفهوم المجتمع المدني واعتبرت أن المجتمعات غير الغربية تعرف هي الأخرى أشكالا أخرى شبيهة

[1] John Ikenberry،opcit.

بالمجتمع المدني ليست بالضرورة مبينة على الفردانية، وأن جميع الثقافات تتضمن تقاليد معينة للكرامة الإنسانية والتسامح واستخدام العقل والتشاور العمومي[1].

تتلخص الفكرة الأساسية التي تدافع عنها ماري كالدور في أن مفهوم المجتمع المدني العالمي ظهر نتيجة مجموعة من التحولات خضع إثرها مفهوم المجتمع المدني لإعادة الصياغة، ففي الثمانينات من القرن الماضي صار هذا المفهوم في كل من أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية يشير إلى معنى يفيد بقصور الدولة، وظهرت توجهات قوية نحو تشكيل مؤسسات وقواعد عالمية، كما خضع لتغيرات أخرى خلال سنوات التسعين إثر ظهور أشكال نضالية ونيوليبرالية وما بعد حداثية للمجتمع المدني بحيث منحت النسخة النيوليبرالية أرضية متينة وفرصة للمجموعات الأكثر راديكالية للحصول على السلطة، ومنحت النسخة الما بعد حداثية فرصة لإدماج فئة كبيرة من المقصيين عبر العالم[2].

المحور الثالث: العولمة كظاهرة سيوسولوجيا – ثقافية :

أوجدت العولمة الاجتماعية تفاعلات اجتماعية عالمية متزايدة بين الشعوب و المجتمعات، جعلت اهتمام الأفراد فيها ينتقل من ثقافاتهم المحلية إلى الثقافة العالمية، بكل ما فيها من إيجابيات وسلبيات، و أحدثت في خضم ذلك إشكال جوهري بين تقاليد و ثقافات الشعوب الأصلية، و بين الثقافات الدخيلة في إطار الحداثة والعصرنة1.

يُنظر لها على أنها فرض النمط الإجتماعي الغربي في مجال الأسرة والعلاقات الفردية ، و أنماط الإستهلاك، كما تقوم على تعميم البنى الإجتماعية ، وأنماط السلوك على جميع بلدان وحضارات العالم على أساس أنّ عولمة المجال الإجتماعي هو نظام فرعي لا بد منه لإستكمال منظومة العولمة والعمل ضمنها لدفع عولمة المجالات الأخرى الإقتصادية والثقافية والسياسية، في إطار نسق من العمليات المتداخلة.

كما تعرف العولمة الاجتماعية أيضا بأنها بروز المنظمات والمؤسسات الدولية غير الحكومية، في مجالات حقوق الإنسان والبيئة والإرهاب، والمخدرات والجريمة، والقضايا الاجتماعية والإنسانية[3].

---

[1] محمد خيدون، الوالي كوبي، المجتمع المدني العالمي بين القبول و الرفض"، (مجلة جيل للعلوم الانسانية): مركز جيل للبحث العلمي، العدد 58، نوفمبر 2019، ص97.

[2] المرجع نفسه، ص99.

[3] عدنان مصطفى خطاطبة، "دور التعليم المستمر في مواجهة تحديات العولمة الاجتماعية"، (مجلة دراسات)، علوم الشريعة والقانون، المجلد 40 ،العدد 2 ،2013، ص 436.

فنتيجة لعولمة المظاهر الاقتصادية والسياسية والثقافية نشأت العولمة الاجتماعية في البلاد العربية وبلدان العالم الثالث بالضرورة، إذ استدعى عولمة المجالات السابقة تفكيك البنى التقليدية، واختراق منظومة القيم، وأنماط العلاقات الاجتماعية والعادات في هذه المجتمعات وعليه، فالعولمة الاجتماعية تمس صميم التركيبة الاجتماعية سواء في بناها المعرفية أم السلوكية، وسواء المتجددة منها أم التراثية [1].

1- العولمة والتنشئة الإجتماعية :

تُعد الأسرة النواة الأولى لعملية التنشئة الإجتماعية للمراحل العمرية الأولى، وتشاركها في ذلك المؤسسات التعليمية التي تقوم بوظيفة التربية والصقل الإجتماعي،فقد أنسى التحدي الأكبر أمام هذه المؤسسات في عصر العولمة واللآمركزية والتطورات الحاصلة على مستوى التكنولوجي والمعلوماتي في كيفية التفاعل مع العالم المتغير حيث زادت صعوبة تأهيل إنسان قادر على التعامل والوعي بهذا التغيرات الحاصلة التّي تُهدد الهويات الإجتماعية من جهة،ومن جهة أخرى تسهم العولمة في زيادة التباعد والإختلاف الإجتماعي والإقتصاد والتعليمي بين المجتمعات كما أنّ بعض آثار الإقتصادية للعولمة قد تدفع بالحكومات إلى سلوكيات تؤثر على عملية التنشئة الإجتماعية كقيام بخوصصة المؤسسات الإجتماعية كالمدارس، وبالتالي تحجيم الرؤى التربوية وتجديد الأهداف التربوية،بحيث تصبح أهداف الإنسانية والثقافية والإجتماعية على وجه الخصوص ثانوية بالنسبة للمعايير ذات الطابع الإقتصادي[2].

كما تساهم العولمة في تنامي مؤشرات البطالة في كثير من الدول ويرجع ذلك إلى توجهات خطط وبرامج التنمية في عصر العولمة، التي دفعت إلى محاولة رفع الكفاءة الإنتاجية من خلال عمليات الإحلال التقني محل قوة العمل ، وهو ما يتناقض مع أي محاولة لاستيعاب العمالة[3].

حيث أجريت دراسة في 2013 بالسويد بعنوان العولمة و أثرها على التنشئة الاجتماعية ، حيث تم التركيز على عينة دراسة مكونة من 50 أسرة من الجالية العربية ، حيث بينت الدراسة الأثار

---

[1] المرجع نفسه، ص438.

[2] مسعودي الزهراء، مسعودي رشيدة، التنشئة الاجتماعية لمواجهة تأثيرات العولمة على كفاءة العنصر البشري وفعالية مشاركته في تحقيق التنمية الاقتصادية،(المجلة العلمية لجامعة الجزائر3) العدد 09، ديسمبر 2017،ص45.

[3] غربي محمد، "تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي" ،(مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا) ، العدد ا لسادس،د،ت،ن،ص 34.

الكبيرة للعولمة من حيث تنشئة الأبناء تنشئة سلبية من خلال اضعاف بعض الأدوار التي تقوم بها الأسرة في عملية التنشئة الأسرية [1].

اعتبار التربية لا سيما التعليم العالي سلعة اقتصادية لها منتج و مستهلك ، مع النظر الى الأرباح التي قدرت ب35 بليون دولار تحصدها اقتصاديات التعليم العالي ، و بالتالي تحول الى قطاع لا يمكن تهميشة منذ أن إعتبر من طرف منظمة التجارة ضمن السلع الاقتصادية التي توضع على طاولة المفاوضات بين الدول[2].

2- العولمة الثقافية :

تُعرف العولمة الثقافية على أنها محاولة فرض نمط ونموذج ثقافي عالمي يفضي إلى إلغاء الخصوصيات الثقافية المتعددة والمتمايزة بين المجتمعات، كما يعرفها المفكر المغربي محمد عابد الجابري على أنّها:"قائمة على نفي الآخر وتكريس الإختراق الثقافي"[3].

كما تعرف بأنها الاندماج والتقارب الثقافي بين الشعوب و ازالة الفوارق الثقافية بينها ودمجها في ثقافة واحدة ذات خصائص مشتركة، تهدف الى هيمنة ثقافة القوى على الثقافات الضعيفة من خلال تذويب ثقافة الاخر في ثقافة عالمية واحدة فهي مزيج من الثقافات الناجمة عن الاتصال الثقافي والاجتماعي ولكن بطريقة غير متكافئة[4].

وإذا كانت وسيلة العولمة مؤسسات إقتصادية و أمنية و عسكرية، فإنّ العولمة الثقافية وسيلتها الغزو الثقافي الذّي يعتبر عكس من نظيره العسكري كونه لا ينتهي الإنسحاب القوة العسكرية بل تبقى آثارها راسخة في عقول عبر الأجيال.

2-1- أهداف العولمة الثقافية :

إذا كانت العولمة الإقتصادية تسعى إلى إرساء النظام الإقتصادي عالميا، والعولمة السياسية إلى تبني النهج الديمقراطي بالمعايير العالمية للحقوق الإنسان والمشاركة السياسية والتداول على السلطة،

---

[1] ابراهيم القاعود ، "رياض القاعود،" دور الأسرة في تنمية القيم الوطنية والاجتماعية و الثقافية للأبناء في ظل العولمة"، (مجلة التربية و الصحة النفسية)، العدد الثامن، 2015، ص 151.

[2] عبد الرحمن بن أحمد محمد الصائغ، تربية العولمة و عولمة التربية: رؤية تربوية استراتيجية في زمن العولمة، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة العولمة و أولويات التربية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، 20-2004/04/21.

[3] المعتصم بالله أحمد الخلايلة، "أبعاد العولمة الثقافية على الهوية العربية في عصر الأحادية القطبية" ،(مجلة التراث)،المجلد الثامن ، العدد الأول،الأردن، ص 252.

[4] المرجع نفسه، ص 252.

فإنّ العولمة تسير في نفس الإتجاه،وهو ما يؤكده المفكر الإستراتيجي الأمريكي **ربغنيو بريجنسكي Zbigniew Brzezinski** في كتابه **رقعة الشطرنج الكبرى** عندما يشير إلى النفوذ الأمريكي العالمي لا يمكن أنّ يتحقق بالشكل المطلوب إلاّ إذا تم إعطاء السيطرة الثقافية أهميتها الحقيقية كعامل من عوامل النفوذ[1].

الوسائل المعتمدة لتحقيق العولمة الثقافية :

1-التأليف والنشر: كمثال على ذلك إطلاق الولايات المتحدة الأمريكية إبتداءًا من سنة 2000م مشروع ذاكرة أمريكا برعاية مكتبة الكونغرس تتضمن جمع وثائق خاصة بتاريخ الولايات المتحدة الأمريكية و إتاحتها لأكبر عدد من النّاس وبلغ عدد هذه الوثائق أكثر من خمسة مليون وثيقة[2].

2-تعديل المناهج التربوية: حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية ببلورة رؤية جديدة تُجاه العالم العربي والإسلامي على وجه الخصوص، ترتكز أساسا على نشر قيم موجهة بدقة تمس التكوين الثقافي والعقائدي والسياسي للمجتمعات العربية بغرض إحداث تغيّرات جوهرية.

3-السيطرة على وعي الأفراد: من جهة تقويض قدرتهم على تحليل والتفسير بشكل يسمح إلتقاء ماهو مفيد لتطورهم وعملية التوجيه تتم عبر التدفق المستمر للمنتوجات السمعية والبصرية بشكل لا يفتح المجال للأفراد لتوقف عند مشهد وتحليله[3].

4-التطور والتقدم التكنلوجي والتقني في مجال الاتصالات، التي توظف في نشر و سيطرة الثقافة الغربية على حساب ثقافات الشعوب الضعيفة[1] ،و في هذا الاطار وضحت دراسة لليونسكو قام يها شون ماكبرايد، حول الدور الثقافي لوسائل الاتصال ،توصل فيه الى أن وسائل الاتصال تلعب دور الناقل الاساسي للثقافة، و هي أدوات ثقافية تساعد على دعم المواقف أو التأثير فيها، كما يلعب الاتصال دورا هاما تدبير شؤون المعرفة و تنظيم الذاكرة الجماعية للمجتمع، وإعادة صياغة القالب الثقافي للمجتمع من حيث مون دور لا يقتصر على نقل الثقافة بل انتقاء محتواها و ابتداعه[4].

[1] عبد الرحمن بن أحمد محمد الصائغ، مرجع سبق ذكره.

[2] محمد غربي، مرجع سبق ذكره، ص37.

[3] محمد غربي ، المرجع نفسه، ص37.

[4] قارش محمد، "الهوية الثقافية و صراع الحضارات في ظل الثورة التكنولوجية" ، (مجلة تطوير)، المجلد 6، العدد1، 2019 ،ص 106

5- وسائل الاعلام المسموعة والمكتوبة، ويقصد بها الإذاعات السمعية والصحف اليومية والجرائد[1] .

تلعب دوار فعالا فيما أسماه **نعوم تشومسكي** بالإستراتيجيات العشر للتحكم في الشعوب، والتي من بينها: الإلهاء، واستثارة العاطفة بدل الفكر، وإبقاء الشعب في حالة حماقة وجهل، و تشجيعه على استحسان الرداءة، ويتم تطبيق هذه الإستراتيجيات بإمطار المتلقي بسيل عارم من طرق الفرجة والإلهاء والصور والبرامج[2].

3- الأمن المجتمعي في ظل العولمة الثقافية :

يعتبر باري بوزان من أوائل الباحثين الذين قدمو صياغة متكاملة لمفهوم الأمن المجتمعي، و الذي يشير إلى استطاعة المجتمع البقاء و الدوام مقوماته تحت ظروف متغيرة باستمرار و تهديدات محتملة، بل أكثر من ذلك الاستمرارية في ظروف مقبولة للتطور و الحفاظ على الأسس اللغوية العادات و التقاليد، مع الاشارة إلى تركيزه على كون البعد المجتمعي هو ضمن قطاعات الدولة،و من أجل بقاء الدولة و ديمومتها[3].

على خلاف **أويل ويفـــر**، الذي اعتبر المجتمع أكثر من مجرد قطاع من قطاعات الدولة، بل كائن قائم بذاته وموضوع متميز للأمن، ويعرف **دوركايم** المجتمع " مجموعة أفراد تربط بينهم الإعتقادات الأمنية والمشاعر الوطنية المشتركة تحدث رابطًا بينيًا، و وعي جماعي مستقل يفوق الوعي الفردي"[4].

و أكدت **مدرسة كوبنهاغن** على أنّ العولمة أثرت على الهويات المجتمعية التّي وجدت نفسها مهددة بطائفة من العوائق كتدفق الهجرة، ومن هذا المنطلق يتمحور الأمن المجتمعي حول الهوية أي ما يمكن الجماعة إلى الإشارة إلى نفسها بضمير(نحن) في مقابل الآخر، الذّي يشكل تهديدًا موضوعيا (العرق،الدين،الهوية)[5].

---

[1] طلال وسام أحمد البكري، العولمة واثرها في المستقبل التعليمي للغة العربية وهويتها،جامعة سمراء، العراق ص 46

[2] صبرينة حديدان، "حقيقة العولمة بين عولمة الثقافة ونشر ثقافة الاستهلاك" ،(مجلة التواصل في العلوم الانسانية و الاجتماعية)، المجلد24 ، العدد53، جوان 2018، ص 203.

[3] باي أحمد، "العدالة الانتقالية والأمن المجتمعي: التقاطعات و الانعكاسات"،(مجلة البحوث السياسية و الإدارية)، المجلد الأول، العدد التاسع،2018 ص 17.

[4] المرجع نفسه، ص19.

[5] طلال وسام أحمد البكري، مرجع سبق ذكره، ص 41.

والأمن المجتمعي يتحقق عند الحد الذي يكون فيه المجتمع قادرًا على حماية هذه القيم المكونة لمفهوم (نحن).

4- العولمة الاعلامية و أثرها على الأمن المجتمعي:

أدت العولمة الاعلامية إلى الانكشافية الإعلامية* ، ففي ظل الاعلام المعولم، عرفت العلاقات الدولية الانتشار المتسارع و المستمر للمعلومات و قدرتها على تجاوز الحدود السياسية و الثقافية للمجتمعات، مع الاشارة إلى الهوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة و الدول النامية ، الأمر الذي مكن من الهيمنة الاعلامية للأولى على حساب الثانية ، الأمر الذي جعلها عرضة للاختراق الثقافي و عدم القدرة على الحفاظ على الاستقلال السياسي[1].*

وفي هذا الإطار يرى المفكر **روبرت شتراوس** أنّ المهمة الأسياسية للولايات المتحدة الأمريكية يتمثل في توحيد الكرة الأرضية تحت قيادتها، وإستمرار الهيمنة الثقافة الغربية وهذه المهمة لا بد من إنجازها بسرعة لمواجهة القوى المنافسة.

4-1- إقصاء الدين وإبعاده عن التأثير في نواحي الحياة المختلفة :

من أبرز التحدي الثقافي للعولمة الموقف السلبي من الدين وتهميش دوره في الحياة ، وإقامة نظم المجتمع الانساني بمعزل عن الدين،و توجيهاته الشاملة لمختلف مجالات الحياة، كالغزو الفكري للإسلام انطلاقا من كون العولمة ذات طابع علماني مبنية على شعوب علمانية ، تعمم معطيات ثقافية مادية دنيوية بعيدة عن منطق الأديان[2].

4-2- تهميش الهوية والثقافة الوطنية:

ضبط الأستاذ شحرور في ملف مركز حول العولمة و الهوية الثقافية . حدود العلاقة بين العولمة و الهوية الثقافية، حيث:

- تسعى العولمة إلى الوحدة و النمطية مقابل التنوع والتعدد الذي تقربه الهوية

[1] فؤاد جدو، حرز الله لخضر، "الإعلام الأمني وتحديات الأمن المجتمعي في ظل الأدوار الجديدة لتكنولوجيات المعلومات و الاتصال"، (مجلة الجزائرية للأمن الإنساني)، العدد الثالث، جانفي 2017، ص 27.

*يقصد بالانكشافية الإعلامية : هي مفهوم شامل يعبر عن انفتاح الأنظمة السياسية و الدول على العالم و نقل تطوراته وأحداثه عبر وسائل الاعلام ضمن منطق الحرية و الديمقراطية .

[2] سيفون باية، من ثقافة العولمة إلى عولمة الثقافة، (دراسات استراتيجية)، العدد 23، ص98

– تهدف العولمة إلى القضاء على خصوصيات المجتمعات بينما تعترف الهوية بالاختلافات ، فيما تنتقل الهوية من العام إلى الخاص و من الشامل إلى المحدود، تنتقل العولمة من العام و الشامل إلى اللامحدود و اللاتجانس.

–هذه العلاقة كما هو واضح يشوبها صراع و تصادم بين المفهومين، حيث تطارد العولمة الهوية الثقافية للشعوب مطاردة مستميتة[1].

لذلك ينظر إلى العولمة كونها تقوم على تهميش الهوية وتدمير الثقافة الوطنية وذلك بسبب محاولتها تحطيم وتدمير كل القوى الممكن أن تقف في وجهها، وفي ظل سقوط التجربة الأممية والاشتراكية التي كانت تقف كجدار في طريق انتشارها كان لابد من اختراع عدو جديد من أجل تسخير القوى الامبريالية لمحاربته وإفساح الطريق أمام مشروعها فكان لا بدمن تحويل الصراع نحو الثقافات الوطنية والإيديولوجيات الدينية التي كانت السبب الرئيس لتطور المجتمعات ماضياً ومن أهمها الثقافة العربية والإيديولوجية الإسلامية، فبالرغم من أن العولمة الاقتصادية هي الأساس، فإن الانعكاسات والامتدادات الاجتماعية والثقافية أصبحت واضحة ولا يمكن إغفالها مع التطورات السياسية العالمية[2].

4-3- اللغة :

اثبتت دراسات لمختصين ان للعولمة تأثير واضح على اللغة الأم التي اخذت بالانحسار وظهور لهجات عبارة عن خليط منوع، حيث سيطرت بعض المفردات الاجنبية على لغة التخاطب اليومي بين شرائح المجتمع لاسيما الشباب منها[3].

كما يوجد في العالم 6000 لغة ، في حين ثبت برامج الإنترنيت باللغة الإنجليزية مما يؤدي الى تهميش اللغات الأخرى، و هو ما حدى بالرئيس الفرنسي الأسبق جاك شيراك بالدعوة إلى إقامة تحالف بين الدول التي تعتمد لغات لاتينية للتصدي لهيمنة اللغة الانجليزية، وذلك خلال افتتاحه لمنتدى حول العولمة في 2001 وهو سبب تأسيس المنظمة العالمية الفرانكونية ، كما أفادت دراسة لبرنامج الأمم

---

[1] آمنة ياسين بلقاسمي، محمد مزيان، "العولمة الثقافية وتأثيراتها على هوية الشباب والمراهقين الجزائريين"،(مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية) ، العدد الثامن، 2012، ص 47.

[2] عبد الهادي الرفاعي– الدكتور وليد عامر،العولمة وبعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها، (مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية)، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد الأول، 2005 ،ص 75.

[3] المرجع نفسه، ص 77.

المتحدة للبيئة نشرت في 2001 أن نصف اللغات المحلية في العالم في طريقها نحو الزوال و حذرت الدراسة أن 90% من اللغات في العالم مهددة بالانقراض في القرن الواحد و العشرين[1].

تعتبر اللغة أساس التفاعل الرمزي و، في عصر العولمة تعتبر اللغة الانجليزية لغة للاتصال واللغة المسيطرة عالميا على حساب اللغات المحلية وزيادة تأثيرها كلغة سائدة، في التنشئة الاجتماعية يزيد مع الأيام[2].

المحور الرابع: إشكالية السيادة الوطنية في ظل العولمة :

السيادة هي استقلالية القرار الوطني ، وعليه فسيادة الدولة لها وجهان في المجال الداخلي والخارجي داخلي وخارجي. ففي الداخلي تتمثل هذه السيادة في السلطات المكلفة بفرض القوانين والالتزام بتطبيقاتها على شعبها، في داخل إقليمها الوطني. أما الوجه الثاني للسيادة الخارجية فتتمثل في صيانة الاستقلال الكامل، والحيلولة دون أي تدخل خارجي. وبالطبع فإن كلا الوجهين مرتبطان بعضهما ببعض ارتباطا وثيقا[3].

من أهم سمات المميزة لظاهرة العولمة نجد النزعة المعادية للحدود الوطنية الإقليمية والسعي إلى تحقيق الإندماج عبر تسريع وتكثيف عمليات التبعية المتبادلة إضافة إلى تدويل السلع و الأفكار عالميًا كما تعني تجاوز المفاهيم والقيم التقليدية لتحل محلها ولاءات جديدة عادة ما يكون مصلحية، ويمكن و إجمال أهم التحولات على تأثير مفهوم السيادة:

1-إعادة توزيع وتغيير الأوزان النسبية للفاعلين في النظام العالمي لصالح لشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية غير حكومية و المجتمع العالمي على حساب الدول الأمر الذّي أثر على مكانة وسيادة الدولة في المكانة الدولية وفي هذا الصدد يعتقد "جيمس روزنو" أننا نعيش في عالم ثنائي تتشكل من عالم دولاتي، يتشكل من دول ذات سيادة "، و عالم ما بعد ويستفاليا"،وهو إتجاه تُدافع عنه المقاربات الجديدة في العلاقات الدولية التّي لا تعترف بالدولة فاعل أساسي في العلاقات الدولية.

---

[1] نجلاء عبد الرحمن وقيع الله، "العولمة و أثرها على التنشئة الاجتماعية"، (مجلة الطريق للتربية والعلوم الاجتماعية)، المجلد 5 العدد السادس، أبريل 2018 ، ص953 .

[2] المرجع نفسه، ص 955.

[3] زديك الطاهر ، العربي رزق الله بن مهيدي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

– إعادة توزيع عناصر القوى في النظام العالمي، بما يرجح أوزان القوى الإقتصادية والتكنولوجية لكن دون تهميش القوة التقليدية وهي القوة العسكرية.

– إعادة ترتيب الأولوية على جدول النظام العالمي خاصة في ظل تراجع القضايا التقليدية التّي كانت موضوع الصدارة خلال الحرب الباردة وتقدم قضايا جديدة مثل: قضايا حقوق الإنسان[1].

وبالتالي يمكن ملامسة العلاقة المباشرة بين تراجع وتقويض سيادة الدولة بمفهومها الوستفالي و بين تنامي ظاهرة العولمة وفي هذا السياق يرى "جلال أمين" أن سيادة الدولة هي عرضة للتلاشي لتحل محلها الشركات متعددة الجنسيات، على اعتبار أن الدول و الحكومات فقدت السيطرة و القدرة الرقابية على الأنشطة التجارية التي تمارسها ذاخل حدودها الاقليمية[2].

و يرى "بنيامين بربر " Barber Benjamin في كتابه "الجهاد ضد السوق الكونية"، أن القوى الاقتصادية العالمية تخلق الآن ثقافة عالمية متجانسة التكوين، مما سيجعل الدولة شيئا زائدا لا ضرورة له، و حسب "محمد عابد الجابري": إن من لا يملك، لا يراقب، ولا يوجه، و لفعل فدور الدولة في المراقبة، و التوجيه الاقتصادي يتقلص في نظام العولمة إلى درجة الصفر[3].

ومن تداعيات العولمة السياسية أيضا على مفهوم السيادة الوطنية إعادة ترتيب الأولويات على جدول أعمال النظام الدولي بتراجع القضايا التقليدية التي كانت تحتل مرتبة الصدارة في مرحلة الحرب الباردة مثل :قضايا الصراع بين الشرق و الغرب أو بين الشمال و الجنوب و تقدم قضايا جديدة إلى موقع الصدارة مثل: قضايا البيئة و حقوق ارنسان و الجريمة المنظمة و الارهاب

أثرت العولمة أيضا على سيادة الدولة من خلال وظيفتها الأساسية و المرتبطة بوجود كيانها و المتمثلة في الوظيفة الدفاعية، إذ أخذت الوظيفة الدفاعية تتقلص هي الأخرى في ظل العولمة الإقتصادية و يرجع ذلك إلى ما تفرضه من ضرورة خفض الانفاق العسكري لاعتبارات الرشادة الاقتصادية ارتكازا إلى اليات التكيف الهيكلي و اعتمادا على أن المجتمع الدولي كفيل بمعاقبة المعتدي.

تقلصت سيادة الدولة القومية في ظل العولمة بسبب ظهور منافسين جدد يمثلون مجموعة من القوى العالمية، اقليمية و المحلية والتي أخذت تنافل الدولة في المجال السياسي، و من أبرزها المنظمات غير حكومية كمنظمة "حقوق ارنسان"، منظمة" السلام الاخضر" للبيئة و المنظمات النسائية

[1] سمير حمياز ، "اشكالية مفهوم السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة"، (مجلة العلوم الاجتماعية). العدد 24جوان 2017،ص 18،

[2] المرجع نفسه، ص19.

[3] جمال بن مرار ، "مفهوم السيادة الوطنية في ظل العولمة"، (مجلة مدارات سياسية)، المجلد1، العدد 2، 2017، ص27.

كمنظمة "أخوات حول العالم" و التي أخذت تعمل باستقلال تام عن الدول و بعيدا عن تحكمها فيها. و يتمثل هدف هذه المنظمات في خلق ما يسمى بالمجتمع المدني العالمي الذ يراقب نشاطات وسياسات الدول في مجالات حقوق الانسان، البيئة و القضايا الاجتماعية و الانسانية مما يضعف من التحكم التقليدي للدولة في هذه المسائل[1].

كما ساهمت تكنولوجيا الاتصال و الاعلام التي اختزلت المسافات و عبرت الحدود دون قيد أو رقابة في اختراق سلطة الدولة على إقليمها و مست جانبها الأمني حيث أصبحت تجد صعوبة كبيرة في التحكم في فالأقمار الصناعية و المعلومات التي ترى أنها تضمن بقائها الحيوي ." و من مواقعها في الفضاء سهلت معرفة ما تمتلكه الدولة تحت باطن الأرض و ما يوجد من منشآت على سطحه، مما يفسر انتشار أخبار أمنية و عسكرية لدولة من الدول و امتالكها لمشاريع نووية، الامر الذي أعاد النظر في مفهوم أمن وسيادة الاقليم الجغرافي للدولة و خاصة الضعيفة منها[2].

أما في الجانب الجيوسياسي، تعد حالات تفكيك الدولة القومية من أبرز سمات القرن الواحد العشرين، على الرغم من أن الدولة كانت في إحدى المراحل الرئيسية في بناء وتكوين المجتمعات و أضحت و حدة تحليل أساسية حسب المدرسة الواقعية ، و رافق عمليات التفكيك (خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي و ما صاحب من تفكيك المعسكر الشرقي)، سواء على صعيد المجتمعات أو الأقاليم إعادة توحيدها بصورة أخرى، و قد شهد القرن العشرين العديد من هذه الحالات و ما حدث في أوروبا بعد نهاية الحرب الباردة سنة 1991 ،و إعادة صياغة خارطة سياسية جديدة في أوروبا من جهة تفكيك جمهورية تشيك سلوفاكيا (دولتين جمهورية التشيك و جمهورية سلوفاكيا)، أما جمهورية يوغسلافيا إلى دويلات (الجبل الأسود، مقدونيا، كرواتيا، سلوفينيا، البوسنة والهرسك،انفصال كوسوفو عن جمهورية صربيا، والأزمة الأوكرانية و استرجاع روسيا الفيدرالية لشبه جزيرة القرم والحركات الانفصالية في أوكرانيا اسبانيا، بلجيكا، المملكة البريطانية ...الخ، و هذا تعدى إلى الاتحاد الأوروبي بعد الاستفتاء البريطاني للخروج من الاتحاد الأوروبي.

أما في القارة الإفريقية فقد شهدت أزمات و تفكيكا لبعض الدول منها: السودان (شمال السودان وجنوب السودان)، و انفصال اريتريا، وغيرها من الأزمات والحروب الأهلية في: ليبيا، سيراليون

[1] طيب جميلة،" مفهوم السيادة بين: نظام وستفاليا" و تأثيرات العولمة" ، (مجلة صوت القانون) ، العدد الثاني، أكتوبر 2014، ص 44.

[2] المرجع نفسه، ص 45.

كما شهدت الدول في الشرق الأوسط محاولة إعادة تقسيم المنطقة سيكس بيكو2 ، ونشوب لأزمات وعدم الاستقرار (الفوضى الخلاقة) في كل من: سوريا، العراق اليمن[1].

1- التدخل الإنساني و إشكالية السيادة :

عرفت القيم الإنسانية هي الأخرى خضوعها للمنطق العولمي في ما يعرف بعولمة حقوق الإنسان كمرجعية مؤسسية أو مهيكلة لسلوكيات الفواعل الدولية، وهو ما يتجلى في إسهام المقاربات الجديدة القائمة على مركزية الإنسان في السياسة العالمية من حيث جعله كغاية للعالم بمؤسساته المشتركة ومصالح فواعله المتناقضة.

حيث لم تعد الدولة سيدة عندما تتضارب مصالحها مع حاجيات إنسان، و هو ما أدى الى ظهور مفاهيم جديدة : كالأمن الإنساني، حق التدخل، القانون الدولي الإنساني[2].

1-1- مفهوم التدخل الدولي الانساني:

إذا كان الفقه الدولي قد اختلف حول مفهوم التدخل الدولي الإنساني بين من يعتبره ذلك التدخل الذي يتم عن طريق القوة المسلحة بتفويض من مجلس الأمن، ومن يرى أنه يمكن أن يتم عن طريق استخدام القوة العسكرية أو عن طريق وسائل أخرى مثل الضغط السياسي والضغط الاقتصادي و الدبلوماسي، فإنه يتفق على أن الغرض منه إنساني وهو حماية حقوق الإنسان والأقليات، كما ميَّز الفقه بين التدخل الإنساني المنفرد وهو تدخل غير مشروع، و تدخل الأمم المتحدة الإنساني و هو تدخل مشروع أقرَّته الممارسة الدولية لمجلس الأمن[3].

وقد برزت فكرة التدخل الانساني في الثمانينات بمبادرة من برنار كوشنار و ماريو بيتاتي و تطورت لتصبح مسألة دولية ، حينما تبنتها الحكومة الفرنسية ، ثم توسعت أكثر بتنظيم جامعة باريس سنة 1989 مؤتمرا دوليا حول القانون و الأخلاق الانسانية، حيث أثير نقاش حول مطلب واجب التدخل الذي يتضمن مواجهة حالات الاستعجال القصوى، لتفادي هلاك مجموعة بشرية كبيرة، و خرج المشاركون في المؤتمر ب لائحة حول الاعتراف بواجب المساعدة الانسانية و الحق

---

[1] جمال بن مرار، "مفهوم السيادة الوطنية في ظل العولمة"، (مجلة مدارات سياسية)، المجلد 1 ،العدد 2 ،سبتمبر 2017، ص 30.

[2] حمياز سمير، مرجع سبق ذكره، ص20.

[3] خالد حساني، بعض الإشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الإنساني، (مجلة المستقبل العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت العدد 425، 2014 ، ص74.

فيها ، وبهذا تم اضفاء صفة التدخل للمساعدة، و كأنه التزام وقعته المجموعة الدولية، على الدول التي تواجه أزمات انسانية و لا تهم موافقة هذه الأخيرة .

وقد تم تدويل هذه الفكرة عندما تبنتها الأمم المتحدة، و استندت إليها الجمعية العامة عند اصدار القرار، رقم 131/34، المؤرخ في 1988/12/08[1].

أ- المفهوم الضيق للتدخل الانساني:

يتجه فريق محدود من الفقهاء إلى ربط التدخل الانساني في المضمون العسكري، بما يتضمنه من استخدام للقوة العسكرية ، وفي هذا الاطار، وصف الأستاذ BAXTER التذخل الدولي الانساني أنه استخدام القوة العسكرية من طرف احدى الدول ضد دولة أخرى لحماية رعايا هذه الأخيرة مما يتعرضون له من موت أو أخطار،كما يمكن ان يستهدف فعل التدخل حماية رعايا الدولة التي تقوم بتنفيده، عن طريق ترحيلهم من الدولة التي يتعرضون فيها لخطر الموت[2].

ب- المفهوم الموسع للتدخل الانساني:

يقصد بالتدخل الإنساني في الاطار الواسع ذلك التدخل الذي يتم دون استخدام القوة و التهديد بها،حيث يؤكد المدافعون عن هذا الطرح أن حق التدخل الإنساني يمكن أن يتم بوسائل أخرى غير القوة المسلحة كوسائل الضغط السياسية أو الاقتصادية أو الدبلوماسية، و أن المعيار الإنساني هو الهدف من استعمال هذه الوسائل ، حيث أن هنالك أساليب متعددة للتدخل كالمقاطعة الاقتصادية وتوقيع العقوبات التجارية ووقف الإمدادات الإنسانية وتنظيم الحملات الصحفية وفرض القيود على بيع الأسلحة وإبداء المواقف والآراء العلنية حول واقع حقوق الانسان في دولة ما، أو اللجوء إلى قطع العلاقات الدبلوماسية ووقف المساعدات الاقتصادية، الأمر الذي يجعل الدولة المتهمة بانتهاك حقوق الانسان تتوقف عن ممارسته[3].

---

[1] سيد المين سيد عمر الشيخ، المجال المحفوظ للدولة ذات السيادة في زمن العولمة، (مجلة حقوق الانسان و الحريات العامة) المجلد الرابع، العدد السابع، جوان 2019، ص 22.

[2] حساني خالد ، "التدخل الدولي لأغراض انسانية بين سيادة الدول و الالتزام بحقوق الانسان"، (مجلة القانون المجتمع و السلطة) العدد 4، 2015، ص95

[3] ،عبد الرحمن منير، "مبدأ سيادة الدول في ظل مفهوم التذخل الانساني"، (مجلة صوت القانون)، المجلد الخامس، العدد2، أكتوبر2018، ص59.

و في هذا الصدد يؤكد الحكيم بيرنارد أن التدخل الإنساني لا يمكن أن يقام بإسم دولة و لكن يجب أن يكون جماعيا، و دون اللجوء إلى استخدام القوة إلا عند الضرورة و أن العمليات القائمة بصفة منفردة و بدون رضا مجلس الأمن هي عمليات غير مشروعة[1].

يقوم مفهوم التدخل الانساني على فكرة مفادها أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، أصبحت بمقتضى أحكام "القانون الدولي الإنساني"، جرائم دولية يعاقب عليها الأفراد (المسائلة الجنائية الوطنية و الدولية) فلم تعد حقوق الإنسان محصورة في نطاق الاختصاص الداخلي للدول، بل قضية دولية تمثل جزءا أساسيا من قيم المجتمع الدولي المعاصر، فإذا تعارضت هذه القيم مع مبدأ السيادة الإقليمية التقليدي، فإن الأولوية تكون لنفاذ هذه القيم الجديدة، فالدفاع ينبغي أن يتجاوز جمود صياغة القواعد القانونية و التخلي عن أسلوب التفسير الحرفي لها و هكذا، فالتدخل الإنساني لم يعد أمرا ممكنا فحسب لكنه أصبح أيضا أمرا لازما، أو بعبارة أخرى، فإن القواعد الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان أصبحت قواعد موضوعية عامة تلتزم بها الدول دون استثناء[2].

ج-الاتجاه الرافض للتدخل:

ذهب مناصرو التدخل الانساني إلى أن التمسك بمقولة عدم التدخل لا تزال تمثل إحدى المبادئ الأساسية للقانون الدولي، بل تعتبرقاعدة قانونية دولية آمرة. وتأسيسا على ذلك، إن الخروج عن المبدأ المذكور ينطوي على مخالفة صريحة للقواعد الدولية العرفية وأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها المختلفة، ومنها قرار الجمعية العامة رقم 2625 في 24 أكتوبر 1970 ، كما أنه يتعارض مع ما استقر عليه قضاء محكمة العدل الدولية، وبالذات في قضية النزاع بين نيكاراغوا والولايات المتحدة الأمريكية والذي فصلت فيه عام 1984 معتبرة أن مبادئ مثل مبدأ عدم التدخل تحتفظ بطابع إلزامي كعنصر من عناصر القانون الدولي العرفي[3].

د-الاتجاه المؤيد للتدخل :

يميل مؤيدوه إلى القبول بفكرة التدخل شريطة أن تتوفر لهذا التدخل أسبابه الموضوعية كحالة انهيارالدولة، وألا يكون انتقائيا أومدفوعا باعتبارات سياسية غالبة، أما فيما يتصل بآلية التدخل فثمة ما

[1] محمد حافظ غانم،ا لوجيز في القانون الدولي العام. القاهرة: دار النهضة العربية. القاهرة، 1979، ص172.

[2] محمد صدفة محمود، " موقف الفقه و العمل الدوليين من استخدام القوة المسلحة لأغراض إنسانية"، ــ متاح على الموقع التالي : www.academia.edu/4097149

[3] محمد شاعة، "التدخل الدولي الانساني و اضعاف الحقوق السيادية: بين قوة الشرعية شرعية القوة"، (مجلة العلوم القانونية والسياسية)، المجلد 9 ، العدد 2 ، جوان 2018، ص 605.

يشبه الاتفاق العام على التدخل المقبول، وهو ذلك الذي يتم في إطار المنظمة الدولية المعنية بموضوعه ويكون محل للتوافق العام من جانب أعضائها[1].

ه-التأصيل النظري للتدخل الانساني:

1-النظرية الليبرالية:

يعتبر الليبراليون من أبرز المدافعين عن حق وشرعية التدخل الإنساني لحماية والحفاظ على حقوق الإنسان من القهر والحرمان الممارس من الدولة أو جماعات معينة ضد أخرى، لذا نجد أن أهم المرتكزات الأساسية التي ينطلق منها الليبراليون في تصورهم للعلاقات الدولية وطبيعة التفاعلات فيها عليها هي حقوق الإنسان والديمقراطية وكذلك الدور المركزي للأخلاق في صياغة السياسة العالمية بحيث ينطلق أنصار الليبرالية في تفسيرهم لدوافع التدخل الإنساني ومشروعيته من فرضية أن الدول أو باقي الفواعل من منظمات وغيرها تتحرك بدوافع إنسانية أخلاقية للحد من انتهاكات حقوق الأفراد وحرياتهم ، وبالتالي بإمكان الدول أن تجهز جيوش عسكرية ذات عدة وتخوض حرب داخل دولة أخرى للحفاظ على هذه القيم الإنسانية ، وينقسم هذا الإتجاه إلى موقفين حول إجازة التدخل الإنساني : الموقف الأول: إجازة التدخل الانساني في إطار الأمم المتحدة – الموقف الثاني: أنصار النزعة الإنسانية، إجازة التدخل حتى خارج الشرعية الأممية[2]

2- النظرية الواقعية:

تمثل العلاقات الدولية حسب الواقعيين صراعًا من أجل القوة والنفوذ بين الدول التي لا تعنيها إلا تحقيق مصالحها الوطنية، ففي ظل نظام دولي لا سلطة مركزية فيه تحمي الدول من بعضها، يتعين على كل دولة حتى تستمر في الوجود أن تعتمد على ذاتها، فالنزاعات والحروب في ظل هذا النظام لا مفر منها فالسلم لا يرتكز على القانون الدولي والمنظمات الدولية ، وإنما على توازن القوى، فالتدخل قد يصبح ضروريًا للحفاظ على توازن القوى، ومن الأمثلة على هذا النوع من التدخل للحفاظ على التوازن تدخل الاتحاد السوفيتي في مرحلة الحرب الباردة في أوروبا الشرقية وتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا الوسطى[3].

---

[1] المرجع نفسه، ص 605

[2] جمال منصر، التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية: دراسة في المفهوم والظاهرة ،(أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011،ص ص،60،57.

[3] معمر خولي ، موقف النظريات السياسية في العلاقات الدولية من التدخل الدولي الإنساني، متاح على الموقع:

يبرر الواقعيون هذه التدخلات، للحفاظ على النظام الدولي، والحيلولة دون حدوث سوء فهم أو خطأ من شأنه أن يؤدي إلى تصعيد الموقف إلى حالة حرب[1].

وترتكز النظرية الواقعية على مجموعة من الفرضيات التي تشكل منطلقاتها الفكرية:

1- لا تقوم العلاقات الدولية على أسس ومعايير أخلاقية تغلب النزعة الخيرة على النزعة الشريرة للدول.

2- أن السياسة الخارجية للدول تغلب إلى حد كبير مفهوم المصلحة الوطنية الذي يأخذ بالاعتبار قدرات وإمكانيات الدول المتاحة، فالدول تسعى إلى تحقيق مصالحها الدولية في كل الظروف، ومن ثم فهي لا تلتزم بالمبادئ الأخلاقية والقانون الدولي.

تنظر الواقعية إلى حقوق الإنسان على أنها ليست إلا مجرد فكرة غربية والمؤسسات الاقتصادية و العسكرية، حيث ساهمت في تثبيت النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

فالدولة تتدخل في شؤون الدول الأخرى متى رأت في ذلك تحقيقًا لمصالحها وتحجم عن التدخل إذا لم يحقق مصالحها، ومن ثم يصبح مبدأ عدم التدخل ليس له قيمة في العلاقات بين الدول العظمى والكبرى[2].

البنية بالنسبة للواقعيين التقليديين بنية فوضوية تغيب فيها أي شكل من أشكال السلطة الفوقية التي يمكن للدول الاحتكام إليها،و هذه الظروف تساهم في تكريس ما يسميه الواقعيين بالمعضلة الأمنية المتأتية من سعي كل دولة لزيادة مستويات أمنها بشكل منفرد، عبر حيازة مصادر القوة، خاصة بشقيها العسكري والاقتصادي. ولذلك فهم ينظرون إلى السياسة – مثلها في ذلك مثل المجتمع بصورة عامة– محكومين بالقوانين الوضعية المتأصلة في الطبيعة الإنسانية، وأنه من أولى الضروريات أن يتم فهم القوانين التي يحيا بها المجتمع[3].

وبذلك تعد الفوضى هي السمة الرئيسة للبنية التي تتفاعل فيها الدول مع بعضها حسب الواقعية التقليدية، ولهذا فإن صانعي القرار مدعوون للأخذ بعين الاعتبار"المصلحة العليا للدولة"قبل أي شيء آخر. ولهذا أيضا يقال عن الواقعية الكلاسيكية أنها تحمل نظرة تشاؤمية، وتطغى عليها هذه النظرة إلى

---

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=299328&r=0

[1] المرجع نفسه.

[2] معمر خولي ، مرجع سبق ذكره.

[3] ميثاق مناحي دشر،" النظرية الواقعية: دراسة في االصول واالتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة :قراءة في الفكر السياسي االمريكي المعاصر"، (مجلة أهل البيت)، العدد20، ص408.

حد كبير، وذلك بسبب رؤية الدول لمكاسبها ومقارنتها بمكاسب الآخرين، والشكوك المتبادلة والخوف من الغش والانحراف[1].

لذلك تعترض النظرية الواقعية على التدخل الدولي الانساني انطلاقا من مجموعة من المعطيات: لا تقوم الدول بالتدخل الانساني انطلاقا من الاعتبارات الانسانية ، حيث يؤكد أنصارها أن الدول لا تنظر الا في مصالحها القومية، و بالتالي من المستبعد أن تتبنى الدول اعتبارات المشاعر الانسانية أو التعاطف أو الاخاء في سلوكها السياسي، فالمحرك الأول لسلوكيات الدول هو المصلحة القومية[2]

1-2- مبررات التدخل الدولي الانساني:

أ-التدخل لحفظ السلم و الأمن الدوليين :

حسب بيان مجلس الأمن في القمة المنعقدة في 1992/01/31 حول مفهوم السلم" إن غياب الحروب والنزاعات العسكرية بين الدول لايعني بالضرورة استتباب الأمن و السلم العالميين، لقد أصبحت المصادر غير العسكرية تشكل تهديدا فعليا للسلام و الأمن الدوليين، وتلك المصادر تتمثل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية"، ويعتبر الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين أحد المبررات الأساسية لتدخل الأمم المتحدة وفق أسباب إنسانية، حيث يكون من حق مجلس الأمن إصدار قراراته الملزمة لحفظ الأمن و السلم الدوليين[3]و هو ما توضحه المواد التالية:

المادة 24

" رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به "الأمم المتحدة" سريعاً فعالاً، يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات.

-يعمل مجلس الأمن، في أداء هذه الواجبات وفقاً لمقاصد "الأمم المتحدة" ومبادئها والسلطات الخاصة المخوّلة لمجلس الأمن لتمكينه من القيام بهذه الواجبات مبينة في الفصول السادس والسابع والثامن والثاني عشر.

---

[1] معمر فيصل خولي، الأمم المتحدة و التدخل الدولي الانساني. بيروت: العربي للنشر و التوزيع، 2011، ص44.

[2] المرجع نفسه، ص 45.

[3] قـــلال يسمينة، شرعنة التدخل الدولي الإنســـي بين السيادة كمسؤولية و مسؤولية الحمايـــة، المركز الديمقراطي العربي، يناير 2017.

-يرفع مجلس الأمن تقارير سنوية، وأخرى خاصة، إذا اقتضت الحال إلى الجمعية عامة لتنظر فيها."[1]

المادة 39 :

"يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملا من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصياته أو يُقرر ما يجب إتخاذه من التدابير طبقًا لأحكام المادتين 41 و42 لحفظ السلم والأمن أو إعادته إلى نصابه"

فقبل أن يكون في وسع مجلس الأمن اتخاذ تدابير إلزامية، عليه أن يقرر وجود أي تهديد للسلم أو إخلال به أو وقوع عدوان، و تدخل في نطاق الحالات التي يقرر المجلس أن فيها تهديدا للسلم حالات لها خاصيّة قُطرية مثل النزاعات التي تنشب فيما بين أو داخل البلدان أو النزاعات الداخلية التي تكون لها أبعاد إقليمية أو دون إقليمية، وعلاوة على ذلك، يحدد المجلس التهديدات المحتملة أو العامة التي تكون خطرا على السلم والأمن الدوليين، مثل الأعمال الإرهابية أو انتشار أسلحة الدمار الشامل أو انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة والمتاجرة غير الشرعية فيها[2].

اذ تعتبر هذه المادة المدخل لقرارات مجلس الأمن، حيث يقرر المجلس ما إذا كان سيتخذ أي تدابير مؤقتة وفقاً للمادة 40، أو أي تدابير وإجراءات غير عسكرية وفقاً للمادة 41، أم يلجأ مباشرةً إلى التدابير والإجراءات العسكرية وفقاً للمادة 42. ويمكنه أن يتدرج في هذه الإجراءات، كما يمكنه إنتقاء الإجراء الذي يراه مناسباً[3].

ب-مبرر الدفاع الشرعي الجماعي كأساس التدخل الإنساني مع مجموعة من الشروط:

المادة 51 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة:

"ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا إعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء " الأمم المتحدة" وذلك إلى يتخذ مجلس الأمن التدابير التّي إتخذها الأعضاء إستعمالا لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فورًا، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس – بمقتضى سلطته مسؤولياته المستمرة من أحكام هذا الميثاق- من الحق

[1] المرجع نفسه.

[2] https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/repertoire/actions

[3] ناجي ملاعب، الفصل السابع وحق استعمال القوة، متاح على الموقع :
http://www.futureconcepts-lb.com/?p=1163

في أنّ يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لإتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه."[1]

المادة 52

-ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي ما يكون العمل الإقليمي صالحا فيها ومناسبا ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد "الأمم المتحدة" ومبادئها .

-يبذل أعضاء "الأمم المتحدة" الداخلون في مثل هذه التنظيمات أو الذين تتألف منهم تلك الوكالات كل جهدهم لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة هذه الوكالات وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن.

-على مجلس الأمن أن يشجع على الاستكثار من الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية بطريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة تلك الوكالات الإقليمية بطلب من الدول التي يعنيها الأمر أو بالإحالة عليها من جانب مجلس الأمن[2].

01- وجود إعتداء مسلح، يتم اللجوء إليه بعد إستنفاذ كل الوسائل السلمية.

02- إبلاغ مجلس الأمن الدولي بالإجراءات في وقت مناسب، وليس بعد نهاية العمل العسكري

وبالتالي المدافعين عن منطق التدخل الإنساني العسكري من خلال المادة 51 يستعملون ذريعة لشرعنة سلوكياتهم بإعتبار دفاعًا شرعيًا جماعيًا لكون إنتهاكات حقوق الإنسان هو تعدي على الأسرة الدولية.

إلا أن الاعتماد على هذه المادة في التدخل الانساني يطرح تساؤلات عديدة أهمها: هل النص واضح بما فيه الكفاية؟ففي حالة مالي مثلا:هل تعرضت دولة مالي إلى اعتداء خارجي من قوة مسلحة كي يطبق هذا النص عليها؟ هل الجماعات المسلحة كانت تهدف إلى إقامة دولة إرهابية على أبواب أوروبا وفرنسا بالتحديد حتى يكون لهذه الأخيرة مبرر للتدخل العسكري ونكون أمام حالة الدفاع الشرعي؟ وبل وأمام حالة الدفاع الشرعي الاستباقي والواسع كما تطبقه إسرائيل مع جيرانها العرب

[1] Yvonne c. Lodico, the justification for humanitarian intervention: will the continent matter?, the international lawyer, vol. 35, no. 3,2011,pp15,24.

[2] غضبان مبروك، "التدخل العسكري في مالي ومدى شرعيته"، (دفاتر السياسة و القانون)، العدد11، جوان 2014،ص70

وبالتالي يتحول الدفاع الشرعي من مبرر قانوني إلى تفسير سياسي؟ ولماذا اختارت فرنسا أن تتدخل في نزاع المستعمرة السابقة لها، وليس مثلا في سوريا؟[1].

اذ لم تترك ممارسة حق الدفاع عن النفس مطلقة دون ضوابط أو شروط في القانون الدولي المعاصر يحيط ممارسة هذا الحق بجملة من الشروط ورغم إن هذه الشروط والضوابط مستندة للمادة (51) من الميثاق إلا إن جدلا وخلافا واسعا ما زال قائما حول نطاق الحق المعترف به في هذه المادة فالدفاع عن النفس هو حالة استثنائية وغير مألوفة ، فهو لا يكون وسيلة معترف بشرعيتها وبمشروعيتها إلا بغية دفع فعل محظور أيضا بحدود الغاية التي قرر من أجلها، لذلك فأن غاية الدفاع عن النفس في الغالب هي دفع لهجوم أو عدوان تتعرض له الدولة المدافعة من خلال استخدام القوة حفاظا على وجودها واستقلالها ومنعا لخطر وشيك، لكن منذ تسعينيات القرن الماضي ظهر مفهوم جديد للتدخل بذريعة الدفاع عن النفس وهو التدخل لحماية حقوق الإنسان أو لأغراض إنسانية وما اتفق عليه رجال الفقه على شريعة التدخل الإنساني الذي تقوم به الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في حالة حصول الانتهاك الصارخ لحقوق الانسان الاساسية باعتبارها تهدد الأمن والسلم الدوليين، وهذا يمكن الأمم المتحدة من استخدام القوة وتطبيق الإجراءات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ووضع القانون الدولي عدد من الشروط لذلك منها احترام السيادة والاستقلال السياسي للدولة المعنية ، و النزاهة والحياد وعدم التمييز[2].

ج- التدخل بحجة حماية الأقليات وتأثيره على السيادة :

تعريف الاقليات :

يعرف المفكر فرانشيسكو كابوتورتي الأقلية " أي مجموعة في حالة أقلية عددية مقارنة مع باقي السكان و تعيش حالة اللاهيمنة السياسية مع أن أعضاءها مواطنوا الدولة، إلا لهم خصائص عرقية دينية ، أو لغوية يختلفون عن باقي السكان ، لهم درجة من التضامن حتى لو ضمنيا من أجل الحفاظ على ثقافتهم، عاداتهم، دينهم، أو لغتهم"

[1] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2] عادل حمزو عثمان، الأمم المتحدة والموقف من عمليات التدخل الإنساني دراسة سياسية قانونية.بغداد: مركز الدراسات الدولية،2015،ص16.

ويعرفها سعد الدين إبراهيم بأنها: " جماعات قومية أو لغوية ثقافية ، أو دينية، أو مذهبية تنتظم في بنى وتشكيلات ، ويقوم داخلها و فيما بينها و بين الأكثرية علاقات يحددها مستوى تطور المجتمع المعني و درجة اندماجه القومي و الاجتماعي[1].

أصبحت مشكلة حماية الأقليات العرقية، الدينية، الثقافية واللغوية، من المسائل التي تمس مبدأ السيادة وذلك بوجود دول قليلة تحتوي على انسجام عرقي وثقافي وديني في مقومات نشوئها، ويصبح الاعتراف بحق الأقليات أمرا مفروضا على كيان الدولة، ويهدد بالخطر الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ومؤخرا عرفت العديد من الدول انفجار الأقليات، الأمر الذي دفع بالقانون الدولي إلى الاعتناء بهذا الجانب، وقد تم ذلك على حساب الدول حيث تم التضييق على سيادتها، ووضع قيود لها عن طريق تكثيف إصدار الاتفاقيات والتشريعات لحماية حقوق الناس[2] ، فمسألة الأقليات إذن صارت تستدعي حماية خاصة داخلة في إطار الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وذلك بعد أن تم إدراك هذه النقطة ضمن مجال حقوق الانسان، مما نتج عنه ضرورة تدخل هيئة الأمم المتحدة من خلال جهازها الرئيسي المتمثل في مجلس الأمن، و تطبيق أحكام الفصل السابع من الميثاق الذي أعطى المجلس صالحية اتخاذ إجراءات عقابية إذا ما رأى أن وضعية ما تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين[3].

إلا أن الصفة الغالبة على مجمل التدخلات التي نفذت من أجل حماية هذه الأقليات هي المصلحة وانعدام الموضوعية في معالجة بعض القضايا لدى مجلس الأمن، الأمر الذي انعكس سلبا على السيادة الوطنية ومضمونها أمام إمكانية تعرض المجلس لمثل هذه المسائل[4].

د- التدخل الدولي الانساني بحجة حماية حقوق الانسان و نشأة مفهوم المسؤولية الدولية :

نتيجة للإنتقادات الموجهة في التدخل الإنساني من منطلق عدم الشرعية، وتعارضه مع مفهوم السيادة، ظهر بالمقابل مفهوم مسؤولية الحماية الدولية، الذّي يسعى لوقف إنتهاكات حقوق الإنسان دون المساس بالسيادة الوطنية، وبالتالي أمسى اليوم يُبرر إستخدام القوة العسكرية المسؤولية تقديم الحماية بدل من التدخل الإنساني، وهي الصيغة التّي إقترحتها لجنة الخبراء المجتمعين بمباردة الحكومة الكندية

---

[1] مراد فول، "التدخل الإنساني و حماية الأقليات : دراسة :حالة الأقلية العربية في إسرائيل"، (المجلة العلمية لجامعة الجزائر3) ، المجلد 06، العدد 11 جانفي 2018 ،ص30.

[2], United Nations .Minority Rights: International Standards and Guidance for Implementation .2010

[3] حناش أميرة،" المبررات الجديدة للتدخل الدولي وآثارها على السيادة الوطنية، (مجلة العلوم الانسانية)،المجلد ب، العدد 48 ديسمبر2017،، ص 223

[4] المرجع نفسه، ص 224.

سنة 2002، تحت إشراف اللجنة الدولية المعنيّة بالتدخل وسيادة الدول التّي أخذت على عاتقها تحديد متى يكون تدخل الدول من خلال إجراءات قصرية عسكرية بهدف حماية المدنيين داخل دولة ما مسموحًا أو شرعيًا[1].

وبالرغم من بروز فكرة المسؤولية الدولية عن حماية المدنيين منذ منتصف القرن العشرين بإنشاء المحاكم العسكرية بعد الحرب العالمية الثانية، غير أنها لم تتبلور وتتطور بشكل كبير إلا في تسعينات القرن العشرين بعد سقوط الإتحاد السوفيتي حيث كانت البذرة الأولى لمبدأ السيادة كمسؤولية، أي مسؤولية الدول تجاه مواطنيها .

فكانت الانطلاقة الحقيقية لمبدأ مسؤولية الحماية مع الأمين العام " كوفي عنان" من خلال خطاب له أمام الدورة 54 للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 1999، حذر من أنه إذا لم يستطع الضمير الإنساني المشترك أن يجد في الأمم المتحدة أكبر منبر له، فسيكون ثمة خطر كبير من أن يتم البحث عن الأمن والسلام في أماكن أخرى[2].

واستخدم "كوفي عنان" لأول مرة تعبير "سيادة الفرد أو الإنسان"، وركز عليه باعتباره مفهوما يتجدد الوعي به ويحظى بدعم متزايد نتيجة انتشار الحقوق الفردية وحق كل إنسان في تحديد مصيره، لأن المفاهيم التقليدية للسيادة– أي سيادة الدولة– لم تعد توفر تطلعات الشعوب في سعيها نحو الحرية. وقد طالب الأمين العام بتعريف" التدخل" بطريقة واسعة ليتضمن" أعمالا تتراوح بين الأعمال التدخلية الأكثر إنسانية والأكثر قهرية"، طالبا من مجلس الأمن "أن يكون على مستوى التحدي عندما يصبح التدخل العسكري ضروريا"، كما طالب بتطوير وتوسيع "مفهوم التدخل ليشمل حماية المدنيين من المجازر والانتهاكات"، وهذا في تقريره السنوي إلى الجمعية العامة عام 1999[3].

وقد تعرض التدخل الإنساني للانتقاد ، كما هو الحال في البوسنة وكوسوفو والصومال، أو عدم حدوثه كما في حالة رواندا، ففي الفترة ما بين عام 1992 و1993، فشلت عمليات حفظ السلم في

[1] Report of the International Commission on Intervention and State Sovereignty, The Responsibility To Protect, december 2001,pp 39,44.

[2] وليد حسن فهمي،الأمم المتحدة من التدخل الإنساني إلى مسئولية الحماية
https://saadhamdy.yoo7.com/t2090-topic

[3] Kofi Annan, Two concepts of sovereignty, Secretary-General : United Nations
18 September 1999

الصومال في إعادة الأمن والنظام إلي نصابهما نتيجة لسوء التخطيط والتنفيذ والاستخدام المفرط للقوة العسكرية، الأمر الذي أدى في النهاية إلي انسحاب الأمم المتحدة. كما كانت الأمانة العامة للأمم المتحدة وبعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن في عام 1994 على علم بمخططات الحكومة في رواندا لإبادة جماعية، ومع ذلك رفض مجلس الأمن اتخاذ التدابير اللازمة وكان ذلك إخفاقا للإرادة الدولية[1].

و كان لإخفاق الأمم المتحدة في الحيلولة دون قتل المدنيين في البوسنة عام 1995 أثر كبير في مناقشة السياسة العامة المحددة للتدخل لأغراض الحماية. وقد ثار جدل عنيف حول شرعية التدخل العسكري لحلف شمال الأطلنطي في إقليم كوسوفو، لاسيما وأنه حدث في دولة ذات سيادة ودون موافقة مجلس الأمن. وقد ساهمت هذه الحالات الأربع في ظهور مفهوم 'مسئولية الحماية' وذلك لأنها جاءت في وقت كانت توجد فيه توقعات كبيرة باتخاذ تدابير جماعية فعالة عقب انتهاء الحرب الباردة[2].

واستجابة لذلك، أنشئت بعد ذلك اللجنة الدولية المعنية بالتدخل و سيادة الدول ICISS من قبل رئيس الوزراء الكندي جون كريتيان في أيلول 2000 ،و قد وصفت اللجنة تفويضها على وجه التحديد بأنه من أجل بناء فهم أوسع لمشكلة التوفيق بين التدخل بغرض حماية حقوق الإنسان و السيادة، وأكثر تحديدا، كمحاولة لتطوير إجماع سياسي عالمي حول كيفية الخروج من عدم التوافق حول المفهوم باتجاه العمل ضمن النظام الدولي، و بخاصة من خلال الأمم المتحدة[3].

كما أشار كوفي عنان في تقريره الصادر في 2 ديسمبر 2004 'عالم أكثر أمنا'، أن الكوارث الإنسانية المتعاقبة أدت إلي تركيز الاهتمام على مسؤوليات بدل حصانات الدول ذات السيادة سواء تجاه مواطنيها أو تجاه المجتمع الدولي. لذلك، فقد ظهر اعتراف متزايد بأن المسألة ليست هي حق التدخل من جانب أي دولة، بل هي 'مسئولية الحماية' التي تقع علي عاتق كل دولة عندما يتصل الأمر بمعاناة السكان من كارثة يمكن تفاديها، كالقتل الجماعي، والاغتصاب الجماعي والتطهير العرقي عن طريق الطرد بالإكراه والترويع، والتجويع المتعمد، والتعريض للأمراض[4].

---

[1] Clarke Walter; "Herbst Jeffrey, Somalia and the future of humanitarian intervention", (Foreign Affairs), Volume: 75, Issue: 2 New York,Mar 1996,p60

[2] وليد حسن فهمي، مرجع سبق ذكره.

[3] سيف الدين كعبوش،الأمم المتحدة: من التدخل الإنساني إلى مبدأ مسؤولية الحماية، (مجلة العلوم الانسانية) ،عدد 94 جوان 2018 المجلد ب ، ص124

[4] المرجع نفسه، الصفحة نفسها

وفي سبتمبر من عام 2005 ، وفي الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة وافقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اعتماد مبدأ مسؤولية الحماية مع اختلاف حول بعض التفاصيل وذلك في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام2005

ه- تعريف المسؤولية الدولية :

لقد عرفت مسؤولية الحماية من عدة زوايا متباينة تصب في خانة حماية حقوق الإنسان، فقد عرف كينسي هاماساكي hamassa Kinssi هذا املبدأ بأنه يتمثل في إعمال المسؤولية "مبدأ مستجد الدولية الجماعية عندما تكون الحكومات ذات السيادة غيرراغبة أو غيرقادرة على حماية مواطنيها من كوارث القتل الجماعي، الاغتصاب الجماعي، التطهير العرقي، الإكراه و الترويع و التجويع والتعريض للأمراض كما عرفت **إيف ماسينغهام** massingham Ive مسؤولية الحماية بأنها: "نهج جديد لحماية المدنيين من الفظائع الجماعية، يتولاها المجتمع الدولي عندما تكون دولة ما غير راغبة في حماية مواطنيها أو غير قادرة على حمايتهم من خسائر في الأرواح فعلية أو مرتقبة على نطاق واسع مع نية إبادة جماعية أو بدونها أو تطهير عرقي واسع [1] .

في إطار هذا المفهوم يقع على الدولة مسؤولية حماية سكانها إحترامًا لسيادتها، لكن إذا ما تعرض السكان إلى حرب أهلية أو قمع ، أو غير قادرة ، أو غير راغبة في وقف الأذى يأتي دور المسؤولية الدولية للحماية جاءت في صيغة قانونية تُحاول الجمع بين إحترام سيادة الدول، ومسؤولية الدول عن حماية سكانها، وقد تم الإتفاق على مجموعة من النقاط:

1. يُمنع على الدول الإضرار بمواطنيها، فإذا لم يكن بمقدورها أن تحمي مواطنيها يتولى المجتمع الدولي ذلك.

2. نظرًا لأنّ إهتمام المجتمع الدولي الذّي يركز على الضحايا فإنّ مبدأ مسؤولية الحماية يستند إلى منظور الضحايا وليس إلى منظور من يتدخل إنسانيا[2].

يتكون مبدأ المسؤولية من عنصرين:

- ✓ مسؤولية المنع : يقصد به إستعمال كل الوسائل السلمية قبل العسكرية.
- ✓ مسؤولية إعادة البناء.

---

[1] خالد رشو، "السيادة الوطنية في ضل مقاربة مسؤولية الحماية" ، (مجلة العلوم القانونية و السياسية)،المجلد 10،العدد1،ص553

[2] سلام سميرة، "مبدأ السيادة بين التدخل الانساني و مسؤولية الحماية"، (مجلة الحقوق والعلوم السياسية)، العدد7، حنشلة، جانفي 2017، ص 266.

ومنه تُوضح اللجنة أنّ السيادة كمفهوم قد تحول من كونها حرية إلى مبرر لإنتهاكات الحرية إلى مسؤولية حماية رعاياها.كما الأمين العام السابق " كوفي عنان" من خلال تقرير للأمم المتحدة المعني بالتهديدات والتحديات إلى تبني هذا المفهوم مشيرًا إلى الإقرار بوجود المسؤولية دولية جماعية عن الحماية يمارسها مجلس الأمن الدولي يَأذنُ بالتدخل العسكري، وبالتالي إنتقال حق التدخل إلى واجب التدخل كمسؤولية على عاتق دول عندما يتعلق الأمر بمعاناة النّاس من تحديات وعولمة،و قد جاء هذا التوجه في ظل تحويل من سيادة الدول إلى أمن الأفراد والإنسان كقيمة إنسانية، ومراجع حلّتِ محل الدول وبالتالي تغيّر المفاهيم وتحولها من أمن الدول إلى الأمن الإنساني، وسيادة الدول أمام المجتمع الدولي الإنساني. من هنا جاء مبدأ الحماية كمكمل لتعزيز مسؤوليات التدخل الإنساني في حال إساءة إستخدامه أو تأويله[1].

المحور الخامس: التهديدات الأمنية الجديدة في ظل العولمة:

التهديدات اللاثماثلية

رافقت نهاية الحرب الباردة، تغيّر التهديدات الأمنية التّي أمست أكثر إتساعًا بشكل أدى حسب "بريجينسكي" إلى نهاية عصر الأمن المطلق، فلم يعد بمقدور الدولة مهما بلغت قوتها أنْ تحمي نفسها من التهديدات الأمنية الراهنة كونها تختلف من حيث الشكل والمضمون عن تلك التّي سادت أثناء حرب الباردة، فالتهديدات الواقعة مثل : الهجرة غير الشرعية، بؤر الإرهاب، الجريمة المنظمة. وهي تهديات غير مرتبطة بزيادة الإنفاق العسكري (تعزيز القدرات العسكرية)

1-تعريف التهديدات اللآثماثلية:

هي تهديدات غير متناظرة، وغير متكافئة بين فواعل من حيث القوة، وعادة ما يكون هذا النمط من التهديدات كوسيلة لتعويض نقص في الموارد للطرف الضعيف الذّي يستخدم التهديد بوسائل متعددة و قدم تّم إستخدام هذا التعديل في الولايات المتحدة الأمريكية لتوصيف المخاطر الجديدة التّي تواجه الأمن القومي الأمريكي على النحو الآتي:

ت- تهديدات جديدة تتميز بعنصر الحركية والمفاجأة والتجدّد.

ث- غموض ، وصعوبة تحديد العدو المهدد للأمن الوطني.

[1] ماجد عمران، " السيادة في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان"، (مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية)، المجلد 27 ،العدد الأول،2011 ، ص ص 460،467.

ويمكن تحديد التهديدات اللاّتماثلية في ظاهرة الإرهاب الذّي هو عبارة عن شبكة من المجموعات والأفراد.

فيما ما تتميز بالمرونة والقدرة على التكيّف وتستخدم مواقع التواصل الإجتماعي، القرصنة،مواد كيماوية وإلاعلام. وهو ما يزيد من عمليات الفتك على المستوى الوطني والعالمي بما يُشكل خطرًا وطني وإقليمي وعالمي.

2- **الجريمة المنظمة :**

2-1- تعريف الجريمة المنضمة:

هي تنظيم إجرامي يضع أفراد ومجموعات ينشطون بشكل منظم للحصول على فوائد مالية من خلال أنشطة غير قانونية بعمل أعضاء من خلال تنظيم دقيق ،و معقد مثل : جرائم السطو، التجارة بالبشر التجارة بأعضاء البشرية، التزوير، تبييض الأموال.

و قد صدر عن الحلقة الدراسية الدولية المعنية بدراسة الجريمة المنظمة، والتي عقدت في روسيا من 21 إلى 25 من أكتوبر 1991 ،حيث قامت بتعريفين للجريمة المنظمة: أحدهما مفصل، والآخر موجز ويلاحظ أن التعريفين ركزا على عنصر الجناة فانطلقا منه تحت مسمى العصابة الإجرامية المنظمة على النحو التالي :

أ – التعريف المفصل: العصابة الإجرامية هي عبارة عن جماعة كبيرة نسبيا من الكيانات الإجرامية المستديمة، والخاضعة للضبط ترتكب الجرائم من أجل الربح و تسعى إلى خلق نظام لاحتماء من الضوابط الاجتماعية بوسائل غير مشروعة، وربما أمكن وصفها عموما بأنها 2مجموعة من الأفراد المنظمين بقصد الكسب بطرق غير مشروعة وباستمرار.

ب – التعريف الموجز: أي مجموعة من الأفراد المنظمين بقصد الكسب بطرق غير مشروعة و باستمرار.

إذا تختلف الجريمة المنظمة عن غيرها من الجرائم كجرائم المهنة والجرائم التقليدية مثال، في كونها منظمة بحيث يتم ارتكابها بالتعاون فيما بين الأفراد أو الجماعات المتخصصة .بذلك فإنها وجدت في الواقع مع العصور الأولى في التاريخ إلا أنها انتشرت أكثر فأكثر من حيث الشكل والمضمون واتساع المدى مع بداية هذا القرن الماضي فقط بازدياد أعداد سكان المدن، إضافة إلى غير ذلك من

أنماط التحضر والتصنيع وتطور العلم والتقنية، وازدياد حركة التجارة وتقدم وسائل الاتصال والمواصلات والحراك الاجتماعي في عصر العولمة[1].

2-2- أشكال الجريمة المنظمة:

تعدد صور الجريمة المنظمة بحيث لا يمكن حصرها ، و قد تضمنت عدة مواد من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000م ،صورا لبعض الجرائم المنظمة على سبيل المثال لا الحصر وهي جريمة غسيل أو تبييض الأموال ، و افساد الموظفين ، كما ألحق بالاتفاقية بروتوكولين حيث اختص الأول بجريمة الاتجار بالأشخاص ، أما الثاني فقد تناول جريمة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمتفجرات[2].

أ- جريمة غسيل الأموال:

تعتبر جريبة غسل الأموال من أكثر الجرائم قابلية للتدويل، ، فالغالب في عملية غسل الأموال و كوقوع الجريمة الأصلية مصدر المال غير المشروع في إقليم الدولة، بينما يتوزع نشاط غسل الأموال على إقليم دولة أخرى، فتتبعثر الأركان المكونة لها ، خصوصا مع ىظهور أساليب حديثة في ارتكابها كالتحويلات المصرفية الالكترونية الفورية، و دخول وسائل بالغة الحداثة في دائرة التعامل بين المصارف و التفاوت في التشريعات بين الدول التي يتوزع فيها نشاط غسل الأموال[3].

وتعتبر جرائم غسيل الأموال أخطر جرائم عصر الاقتصاد الرقمي ، اذ تمثل التحدي الحقيقي أمام مؤسسات المال والأعمال ، وهي أيضا امتحان لقدرة القواعد القانونية على تحقيق فعالية مواجهة الأنشطة الجرمية ومكافحة أنماطها المستجدة ، وغسيل الأموال أيضا ، جريمة لاحقة لأنشطة جرمية حققت عوائد مالية غير مشروعة ، فكان لزاما إسباغ المشروعية على العائدات الجرمية أو ما يعرف بالأموال القذرة ليتاح استخدامها بيسر وسهولة ، ولهذا تعد جريمة غسيل الأموال مخرجا

---

[1] إدريس عطية، "الجريمة المنظمة والإرهاب: مصادر جديدة لتهديد الأمن في إفريقيا"، (مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية)، المجلد الأول، العدد الثامن، ديسمبر 2017،ص58.

[2] محمد حمودي، الجريمة المنظمة العابرة للحدود وآليات مواجهتها"، (مجلة القانون)، المجلد السابع، العدد الثاني، 2018،ص 93

[3] باخوية ادريس، "جريمة غسل الأموال ومكافحتها في القانون الجزائري، دراسة مقارنة" ، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، 2012، ص 27.

لمازق المجرمين المتمثل بصعوبة التعامل مع متحصلات جرائمهم خاصة تلك التي تدر أموالا باهظة كتجارة المخدرات وتهريب الأسلحة والرقيق وأنشطة الفساد المالي ومتحصلات الاختلاس[1].

ب-جريمة الاتجار غير المشروع بالمخدرات:

أكدت أغلب المؤسسات و الهيئات الدولية المتخصصة في مجال المخدرات، توسع زراعة المخدرات بين منطقتين هامتين : عرفت الأولى بالمثلث الذهبي، حيث يطلق هذا المصطلح على دول تايلاند و لاوس ومينمار، أما المنطقة الثانية فعرفت بالهلال الذهبي، و يقصد بها أفغانستان و باكستان ايران، لكن في الوقت الحاضر انتشرت زراعة المخدرات في أغلب بقاع العالم مثل: بعض أجزاء إفريقيا و الشرق الأوسط، و في بعض أقطار الأمريكيتين، و كذلك في أجزاء مختلفة ضمن الاتحاد السوفيتي سابقا[2].

ويقصد بالإتجار غير المشروع في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام 1961: زراعة المخدرات أو الإتجار بها،ذلك قد تضمنت الاتفاقية الأحكام التي تستهدف قصر زراعة وإنتاج المخدرات على الأغراض الطبية والعلمية والبحثية والعمل على توفيرها وقصرها لتلك الأغراض فقط، وذلك عن طريق فرض نظام للرقابة قائم على إتباع نظام التصاريح ما استهدفت أحكامها مكافحة المخدرات غير المشروعة سواء على الصعيد الوطني أو الدولي فنصت في المادة الأولى الفقرة ط :" بأنه يقصد بتعبير الزراعة زراعة الأفيون وشجرة الكوكا ونبتة القنب، كذلك نصت الفقرة م من نفس المادة "يقصد بتعبير الاستيراد والتصدير، نقل المخدرات ماديا من دولة إلى أخرى، أو من إقليم إلى أخر في الدولة ذاتها"، أما الفقرة ن فنجد أن "يقصد بتعبير الصنع كل العمليات الانتاج التي يحصل بها على المخدرات، وتشمل التنقية وتحويل المخدرات إلى مخدرات أخرى[3].

أما في الاتفاقية الخاصة بالمؤثرات العقلية لعام 1971م فتعرف الاتجار غير المشروع بأنه : صنع المؤثرات العقلية أو الاتجار بها، أما تعبير المؤثرات العقلية أو العقاقير التخليقية أو العقاقير المؤثرة على الحالة النفسية أو المواد النفسية أو المواد التي تؤثر على العقلفهي تسميات مختلفة لذات المواد ، و تعرف المؤثرات العقلية بأنها عقاقير تحمل خصائص المواد المخدرة الطبيعية ، و تصنع

---

[1] قارة وليد، "الاجرام المنظم الدولي: تمييز الجريمة المنظمة العابرة للحدود على الجريمة الدولية"، (دفاتر السياسة و القانون)، العدد التاسع، جوان2013، ص88 2.

[2] المرجع نفسه، ص 287.

[3] محمد حسان كريم، التعاون الدولي في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات"، (مجلة الدراسات القانونية)،المجلد 3، العدد 2، د، ت ، ن، ص 160.

في المختبرات والمعامل بالطرق الكيميائية ، من مواد و مستحضرات مخلقة كيميائياً ، ولا تحتوي على مواد ذات أصل طبيعي أو نباتي[1] ، أما في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالمخدرات و المؤثرات العقلية لعام 1988م ، فتعرفها في الفقرة 1و 2 من المادة 3 منها، حيث نلاحظ أن مفهوم الاتجار غير المشروع يشمل إنتاج المخدرات أو صنعها أو استخراجها أو تسليمها أو نقلها أو استيرادها و تصديرها أو زراعتها أو حيازتها أو تنظيم و إدارة كل أيا من هذه الأفعال، أو تحويل الأموال الناتجة عنها أو إخفاء هذه الأموال و تمويه حقيقتها[2].

ومن منظور عام، لا تزال المخدِّرات تضطلع بدور مهم بالنسبة إلى جماعات الجريمة المنظّمة التي وجدت طرائق جديدة لتهريب وبيع منتجاتها، وإخفاء أرباحها، وتخويف منافسيها، والتأثير على الساسة والقضاء على أعدائها[3].

وتتجلى قدرة جماعات الجريمة المنظّمة على التحول بين الأسواق غير المشروعة في كون كثير من هذه الجماعات يعمل بالفعل في أكثر من قطاع واحد،ففي المكسيك، على سبيل المثال، هناك عدة جماعات رئيسية تدير أنشطة تشمل قطاعات تجارية متعددة، وفي السنوات الأخيرة، زاد التنوع في أوساط الجماعات الإجرامية، بما فيها المتّجرون بالمخدِّرات، بوتيرة سريعة. ففي عام 2013 ،أشارت تقديرات مكتب الشرطة الأوروبي اليوروبول إلى أن أكثر من 30 في المائة من جماعات الجريمة المنظّمة العاملة في نطاق الاتحاد الأوروبي تضلع في أكثر من مجال إجرامي واحد؛ حيث فاقت النسبة 50في المائة لدى جماعات الاتّجار بالمخدِّرات، وبحلول عام 2017 ،ارتفع الرقم إلى 45 في المائة لدى جميع الجماعات، و65 في المائة لدى الجماعات الضالعة في الاتّجار بالمخدِّرات. وتمارس ثلاثة أرباع جماعات الاتّجار بالمخدِّرات الاتّجار بأكثر من نوع من المخدِّرات[4].

---

[1] عمراوي سعيد،الاتجار غير المشروع بالمخدرات و طرق مواجهتهه، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 2017، ص59.

[4] قارة وليد، الاجرام المنظم الدولي: تمييز الجريمة المنظمة العابرة للحدود على الجريمة الدولية، (دفاتر السياسة و القانون)، العدد التاسع، جوان2013، ص88 2.

[1] تقرير المخدرات العالمي 2017، مكتب الأمم المتحدة .فينا، ماي 2017، ص16.

[1] المرجع نفسه، ص 17.

ج- جريمة الاتجار في البشر:

إذ يعتبر الاتجار في البشر جريمة ذات طبيعة خاصة باعتبار أن موضوعها سلعة متحركة و متجددة تتمثل في فئة خاصة من البشر يعانون من الفقر الشديد و البطالة وعدم الأمان الاجتماعي هم في أغلب الحالات النساء و الأطفال، و بهذا تنتج عن هذه الجريمة آثار اقتصادية و اجتماعية و اخلاقية مدمرة.

و سوق هذه السلعة يتعدى الحدود الاقليمية للدول و بذلك تكون جريمة الاتجار في البشر جريمة منظمة عابرة للحدود أو عبر وطنية، حيث توجد دول عارضة لهذه السلعة أي الدول المصدرة ، و هي في العادة الدول الفقيرة اقتصاديا التي تعاني من مشكلات اجتماعية و اقتصادية و اخلاقية ناتجة عن المشكلة الأم المتمثلة في الفقر، و توجد دول طالبة أو مستوردة، تكون في غالب الأحوال من الدول الغنية اقتصاديا والتي تعاني من التخلف الأخلاقي ، حيث تعتبر هذه الدول ارضا صالحة لجذب هؤلاء الضحايا [1].

يتواجد في أوروبا وحدها 140ألف شخص من ضحايا الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال في الأنشطة الجنسية، ويدر هؤلاء الضحايا على من يستغلّوهم سنويا إيرادات مجملها 3 بلايين دولار وقال السيد كوستا: "يوجد في مختلف أرجاء العالم ملايين من العبيد الجدد يتجر بسعر لا يتجاوز كثيرا في قيمته الحقيقية سعر العبيد في القرون الغابرة[2]

وأبرز تدفقين في مجال تهريب المهاجرين يردان من أفريقيا إلى أوروبا ومن أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة. ويهرب ما يتراوح بين 5.2 مليون و3 ملايين مهاجر من أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة في كل عام، ويدر هؤلاء المهاجرون على المهربين 6.6 بلايين دولار أمريكي وأوروبا هي أكبر أسواق الهيروين الإقليمية من حيث القيمة (20 بليون دولار أمريكي)، بينما روسيا هي الآن أكبر مستهلك وطني وحيد للهيروين في العالم (70 طنا). وقال السيد كوستا: "إن المخدرات تقتل في كل عام ما يتراوح بين 30 و 40ألف من شباب روسيا، أي ضعف عدد جنود الجيش الأحمر الذين قتلوا أثناء غزو أفغانستان في الثمانينات من القرن الماضي[3].

---

[1] قارة وليد، الاجرام المنظم الدولي: تمييز الجريمة المنظمة العابرة للحدود على الجريمة الدولية، (دفاتر السياسة و القانون)، العدد التاسع، جوان2013، ص88 2.

[2] تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ،عولمة الجريمة المنظمة وتحولها إلى خطر يهدد الأمن"2015

[3] المرجع نفسه.

2-3- تطور الجريمة المنظمة:

في البداية كان للجريمة المنظمة قاعدة وطنية أو محلية حيث لها الجذور التاريخية والثقافية ومن هنا جاءت البيئة الجغرافية ويشير مانويل كاستل بأن الجريمة المنظمة لم تختف مع العولمة، بل إن تكاملها مع الشبكات العالمية، يساعد في اجتياز المصاعب عندما تنقلب الدولة ضدها، فالمافيا الأمريكية وعلى الرغم من الضربات التي حلت بها لم يستطع المكتب الفيدرالي في الثمانينات أن ينهيها ويقضي عليها كذلك بقي عاجز عن الوقوف ضد نموها وكبرها وازدياد مجالات عملها في التسعينات بفضل إسهامها وتعاونها مع المافيا الإيطالية وتحالفها مع الثالوث الصيني والمافيات الروسية والمافيات الأخرى وتنازع المافيا الدولة على المستوى المحلي والمستوى الدولي في آن واحد، فإن منظمتها متعددة الجنسيات تسمح لها بأن تحتاط ضد التعاون الدولي الموجه للمكافحة ضدها وتشمل تجارتها على " المخدرات الكائنات البشرية، ابتزاز الأموال باستخدام التهديد، منتجات مزورة، نقود مزورة[1].

بالتالي هناك ارتباط واضح بين الجريمة والعولمة، حيث استفادت العصابات من سهولة وسرعة التنقل والاتصال، إذ في عصر العولمة وصلت الي الناس كثير من التقنيات الحديثة، وحدثت ثورة في عالم المعلوماتية ووسائل الاتصال، مما جعل العالم منفتحا ، مع تزايد الطلب لفتح الحدود أمام الأفراد والبضائع والأموال دون قيود مما اثر على الأمن والاقتصاد، حيث أصبحت الأموال تتحرك وتتحول الكترونيا دون معرفة الهويات وهو ما ساعد على انتشار جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وظهور أشكال جديدة للنشاط الإجرامي كجرائم التلاعب بالحسابات، مما ساهم في تفشي ظاهرة الفساد والجريمة المنظمة بأنواعها [2]

فمنذ نهاية الحرب الباردة،،أدى الانفتاح غير المسبوق في التجارة والتمويل والسفر والاتصالات الى خلق نموًا اقتصاديًا ورفاهية ، كما أتاح أيضًا فرصًا هائلة للمجرمين لجعل أعمالهم تزدهر.

فرواج السلع غير المشروعة مصدرها قارة واحدة ، ويتم الاتجار بها عبر المافيا التي تشكل تحديا عبر وطني و تهدد للأمن ، خاصة في الدول الفقيرة والمتأثرة بالصراعات، كما تغدي الجريمة الفساد وتتسلل إلى الأعمال والسياسة ، وإعاقة التنمية. و هو تقويض الحكم من خلال تمكين أولئك الذين يعملون خارج القانون:

---

[1] عبد الهادي الرفاعي ، "وليد عامر، العولمة وبعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها"، (مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية)، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 27، العدد الأول، 2005

[2] Antonio maria costa the globalization of crime a transnational organized crime threat assessment , united nations office on drugs and crime, vienna,2012,p 19.

– عصابات المخدرات تنشر العنف في وسط أمريكا ومنطقة البحر الكاريبي وغرب أفريقيا .

–إن التواطؤ بين المتمردين والجماعات الإجرامية (في وسط أفريقيا ومنطقة الساحل وجنوب شرق آسيا) يغذي الإرهاب وينهب الموارد الطبيعية

– الجرائم السيبرانية تهدد البنية التحتية الحيوية وأمن الدولة ، من خلال ممارسات كسرقة الهويات والتزوير و الاحتيال[1] .

–أشار وليام فيل " Phil Williams " صعوبة تنظيم الأنشطة الأخرى مثل تجارة السلع غير القانونية وتطبيق القوانين التي تهدف إلى وقفها،و في نفس السياق ، فقد خضع النظام المالي العالمي لرفع القيود على نطاق واسع منذ ثمانينيات القرن الماضي ، الأمر الذي سهل غسل الأموال لإخفاء الأرباح غير المشروعة للجريمة المنظمة.

وبعبارة أخرى ، فإن تحرير القيود المالية يفيد الفاعلين الإجراميين لأنه يسمح لهم بغسل الأموال والاندماج في نهاية المطاف في النظام المالي الشرعي[2].

ومن أهم تهديدات العولمة في مجال الجريمة ما يلي :

–عولمة الجريمة : في سياق عولمة الاقتصاد والتقنية والانفتاح على الأسواق كان بديهيا أن تتحقق عولمة الجريمة، فيما عرف بالجريمة المنظمة العابرة للحدود كأحد ابرز الإفرازات السالبة للعولمة، إذ أصبح المجرمون أكثر قدرة على الحركة، وأوفر حظا للوصول إلى أهدافهم، ومع نمو أسباب العولمة ظهرت جرائم جديدة كجرائم الحاسوب، وجرائم البيئة، وجرائم التالعب في حسابات المؤسسات المالية وصحب ذلك ظهور تحالفات أمنية إقليمية ودولية، وذلك بوضع خطط واستراتيجيات أمنية محلية مع العمل في إطار التعاون بين الدول إقليميا، أما على المستوى الدولي فقد وضعت الأمم المتحدة برنامج منع الجريمة والعدالة منذ1991.

لقد خطت عولمة الجريمة خطوات هامة، تمثلت في إجراء عمليات مشتركة بدأت تنفذها عصابات المافيا الروسية والياكوزا اليابانية والترياد الصينية وكوسانوسترا الايطالية، وفق خطط منسجمة مثلما

[1] Ibid.

[2] Juan Carlos Gachúz, Globalization and Organized Crime: Challenges for International Cooperation, RICE UNIVERSITY'S BAKER INSTITUTE FOR PUBLIC POLICY ISSUE BRIEF,07.06.16

هي الشركات متعددة الجنسيات، مما حدى بالعالم إلى عولمة الإجراءات الأمنية ولمواجهتها في إطار اتفاقيات ومعاهدات ملزمة[1].

في نوفمبر 2000 تم توقيع اتفاقية باليرمو. يشار إليها رسمياً باسم اتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، ألزمت الموقعين بسلسلة من المتطلبات، وكان هذا أول التزام عالمي على الإطلاق للتصدي للجريمة المنظمة ، وبحلول عام 2004 ، بلغ عدد الدول المنظمة 147 دولة، وذكر كوفي عنان في كلمته الافتتاحية أن "المجتمع الدولي أظهر الإرادة السياسية للرد على التحدي العالمي مع استجابة عالمية "[2].

3- الهجرة غير الشرعية:

هي ظاهرة عالمية تحرك نتيجة عوامل سيكولوجية إقتصادية، إجتماعية، سياسية. بصفة عوامل الجذب بحثًا عن حياة أفضل في البلد المستقبل، وتمثل تهديد أمني لاثماثلي يؤرق الدول المستقبلة و المرسلة،و حتّى دول العبور. ومن الناحية الأمنية من المحتمل أنْ يقوم المهاجرون غير شرعيون بجرائم عنف، و أعمال إرهابية، و قد يُستغلون لصالح الجماعات المسلحة.كما أنَّ توافد المهاجرين يؤثر على بناء.

3-1- مفهوم الهجرة غير الشرعية:

الهجرة غير الشرعية في معناها العام هي التسلل عبر الحدود البرية، أو البحرية والاقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة، وتكون الهجرة في أساسها قانونية وتتحول فيما بعد الى غير شرعية وما يعرف بالإقامة غير الشرعية

تتضمن الهجرة غير الشرعية في مضمونها الهجرة السرية، وتعني الاجتياز غير القانوني للحدود دخولا أو خروجا من التراب الوطني للدولة[3].

---

[1] علاء الرواشدة، "الجريمة في ظل العولمة: دراسة تحليلية للبنية و سياسات المواجهة"، (مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية و الانسانية)، المجلد1، العدد الثاني، جوان 2019،

[2] Aurelijus Gutauskas. The Globalization of Organized Crime and Trafficking in Human Beings http://www.endslavery.va/content/endslavery/en/publications/judges/gutauskas.pdf

[3] أمحمد فاطمة، "سوسيولوجيا الهجرة غير الشرعية: دراسة تحليلية ضمن قطاع الأمن المجتمعي"، (المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية)، العدد الأول ، 2017، ص 64.

باتت ظاهرة الهجرة السرية ظاهرة عالمية، إذ تصنف في المرتبة الثالثة تبعا لخطورتها الاجرامية بعد المتاجرة بالمخدرات والأسلحة، وقد تفاقمت الظاهرة بعد الحرب الباردة بسبب التطور التكنولوجي في ميدان الاتصال ووسائل النقل –المراقبة الهشة للحدود – النزاعات العرقية – النزوح القسري.

هذه الظاهرة الجديدة دفعت الناس الى البحث عن حياة أفضل في بلدان أجنبية، وحفزت أنواعا مختلفة من الهجرة، فظهرت تنظيمات وعصابات اجرامية مختصة تعرف بشبكات الهجرة السرية مبالغ مالية[1].

3-2- الهجرة كتهديد قيمي :

في الديمقراطيات الليبرالية، حيث يعرفون الهجرة – حسب منطق أساسي للهوية و الأمن المجتمعي – كعملية معقدة تغطي حركة السكان عبر حدوده المجتمعية، سواء داخل أو بين الدول الوطنية تغطي حركة مؤقتة و دائمة تتضمن طالبي اللجوء و المهاجرين لأسباب اقتصادية، فضلا عن الهجرة غير الشرعية، و في نفس الإطار، يرى **هايسمان** أن هناك ثلاثة مخاطر تهدد الأمن المجتمعي من خلال الهجرة، و يمكن تلخيصها في: إضعاف النظام العام، تحديات متعلقة بالمساس بالهوية الثقافية زعزعة استقرار سوق العمل المحلي، اذ غالبا ما ينظر إلى المهاجرين كخطر على النظام العام من خلال الأنشطة الإجرامية بما في ذلك المخدرات و الاتجار بالناس، و السرقة الإرهاب، أما تحدي الهوية الثقافية، فينبع من منافسة القيم و المعايير الثقافية، يظهر في شكل سلوكيات يومية كتلك التي عرفتها سنة 2004 في فرنسا بعد الحظر الفرنسي على ارتداء الرموز الدينية الصريحة مثل الحجاب في المدارس[2].

و يضيف **هايسمان** إلى أن عملية أمننه الهوية كمرجعية مهدِّدَة من المهاجرين، قد استخدمت لتبرير تطوير سياسات الغرب كسياسة الجوار الأوروبي لجعل الوصول إلى المواطنة الأوروبية أكثر صعوبة وهو ما يفسّر كيف و لماذا أصبحت الهجرة قضية أمنية[3].

---

[1] المرجع نفسه، ص 66..

[2] Wing Commander P. E. O'Neill RAF (2006) The European Union and Migration: Security versus Identity?, Defence Studies, 11 Dec 2006,pp327-341. http://www.tandfonline.com/loi/fdef20

[3] Fayçal Métaoui ;Les enjeux sécuritaires masquent les enjeux sociaux ... www.djazairess.com/.../«Les+enjeux+sécuritaires+masquent+les+enjeux+soc

* ومع ذلك، تكلّم رئيس الوزراء الفرنسي دومينيك دو فيلبان عن أزمة الهوية الأوروبية الحالية بسبب سرعة التوسيع وغموض النموذج السياسي للإتحاد الأوروبي، مشيرا إلى أن الهوية تتطلب اليقين و الاستقرار الذي ينمو.

أما **أناستاسيا تساكولا**، فتشير إلى المحاور التي تركز عليها عملية أمننه الهجرة، من بينها المحور الهوياتي *، و الصدام الحضاري، و أنماط الحياة المختلفة بين الجنوب و الشمال، بالإضافة إلى ربطها بالأوربة[1].

و من جهة أخرى، يرى **باسكال بونيفاس Pascal Boniface** أن التهديد الإرهابي عبر قناة الهجرة متضخم في الغرب، حيث شدد بأنه تهديد دائم، و غير مرئي، و هو ما يخلق مناخ من انعدام الأمن حيث أدنى المعلومات المطلوبة غائبة لكونها تختلف عن الحرب التقليدية التي يتم في إطارها تعيين الجبهة المعادية و المناصرة[2]، ففي الإتحاد الأوروبي، سعى الآباء المؤسسون لأوروبا إلى تعزيز الهوية الأوروبية المميزة المشتركة لتحل محل الهويات المتحاربة الوطنية، وهو ما دفع **هايسمان** إلى الاعتقاد باستمرار توسيع جدول أعمال التكامل لا يزال مدفوعا بالخوف من العودة إلى النظام الدولي الذي ساد في القرن التاسع عشر.

و قد زادت المناقشات المكثفة حول الهجرة بعد الحظر الرسمي على هجرة العمالة من قبل غالبية الدول الأوروبية في 1970، بعد أن تم ربط الهجرة بمجموعة واسعة من المشاكل الاجتماعية الاقتصادية والسياسية مثل الإجرام و انتهاك القانون و النظام، و البطالة، و إساءة استعمال المنافع الاجتماعية والأوبئة و التهديدات الدينية و الثقافية، و الاضطراب الاجتماعي، و عدم الاستقرار السياسي، حيث بدأت تتعالى بعض أصوات القادة السياسيين و وسائل الإعلام واصفة إياها بالتهديد الأمني[3].

الخريطة رقم 10: خريطة اتجاه الهجرة من دول الساحل و المغرب العربي تجاه الاتحاد الأوروبي

[1] Jef Huysmans, The European Union And The Securitizationof Migration , journal of common market studies, december 2000,vol38,no.5 ,p103

[2] **Anastassia** Tsoukala **et Ayse** Ceyhan, « Contrôle de l'immigration : mythes et réalités », ***Cultures & Conflits,*** 11 septembre 2016.
http://conflits.revues.org/356 ; DOI : 10.4000/conflits.356

[3] Sarah Leonard ; The 'Securitization' of Asylum and Migration in the European Union: Beyond the Copenhagen School's Framework , Paper presented at the SGIR Sixth Pan-European International Relations Conference, 12-15 September 2007, Turin (Italy)

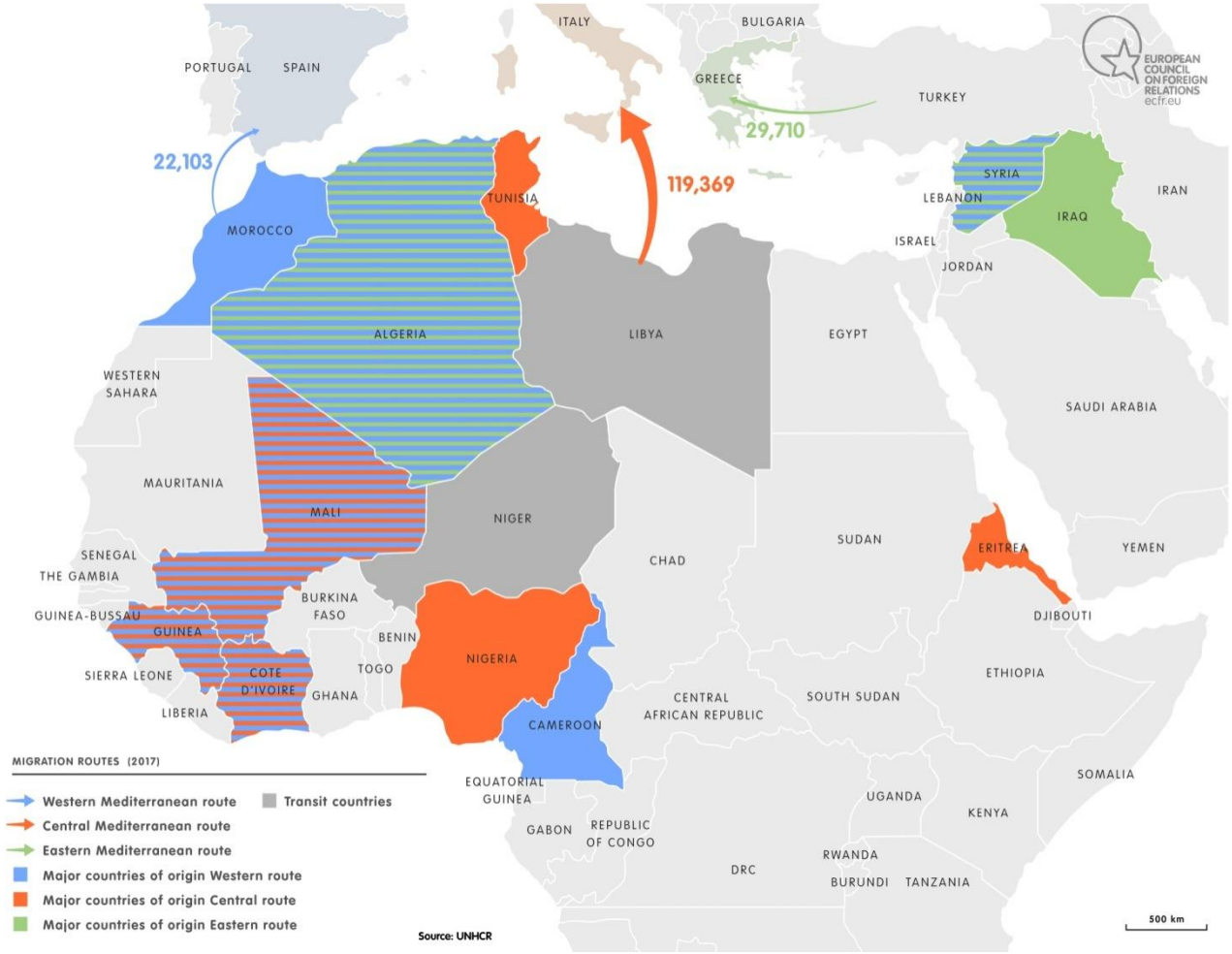

المصدر:

https://www.ecfr.eu/specials/mapping_migration

فعلى سبيل المثال، في المملكة المتحدة، – و في إطار الانتخابات العامة 2005–، ربط زعيم حزب المحافظين **مايكل هوارد** المهاجرين و طالبي اللجوء بالإرهاب عندما أعلن أن الأمة البريطانية تواجه التهديد الإرهابي الحقيقي، و تم ربطه بمقوم الدين و طريقة الحياة، و الحريات، كما تخوف من التحرك المفرط للمهاجرين قائلا:" لا فكرة لدينا على الإطلاق من الذي أتى أو ترك بلدنا، هناك ربع مليون طالبي اللجوء الذين رفضت طلباتهم و الذين يعيشون في بلدنا اليوم، لا أحد يعرف من هم أو مكان وجودهم لهزيمة التهديد الإرهابي، نحن بحاجة إلى العمل لا الكلام – العمل على تأمين حدودنا "[1]

و هو ما أدى إلى التغييرات التشريعية، و زيادة في الميزانيات المخصصة لضوابط الهجرة في عدد من الدول الأعضاء، بما يتضمنه من الاستثمار في التكنولوجيات المتطورة من أجل زيادة

[1] ibid.

السيطرة على الهجرة، و من الأمثلة على ذلك التعقب الالكتروني لطالبي اللجوء في المملكة المتحدة التي تهدف لمنع الناس من الهروب أثناء معالجة طلب لجوئهم، و زيادة في عدد الموظفين المسؤولين عن مراقبة الحدود أما في إسبانيا و إيطاليا، فقد تم توسيع الهيئات العسكرية الرئيسية وشبه العسكرية المكلفة مراقبة الحدود و الحرس المدني و الحرس المالي[1].**

حيث ينطلق تحليل "هايسمن" لتاريخ الهجرة في أوروبا من مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي تمت ترقيته من خلال الجهود المبذولة لإعادة بناء أوروبا، ولكن هذا تغير مابين 1960 1970و من سياسة الهجرة المتساهلة إلى سياسة سيطرة تقييدية، و يعزي هذا التغيير إلى زعزعة استقرار النظام العام كتنمية الإتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو، وعبرت الخطابات "عن حماية النظام العام والحفاظ على الاستقرار الداخلي معتبرين الهجرة تهدد هذا المطلب الداخلي، و هو ما خلق بدوره ثنائيات دائمة لتصنيف الناس في أوروبا إما مواطنين أو مهاجرين.

و قد كانت سياسة المواطنة الأداة الرئيسية المستخدمة لإضفاء الطابع المؤسسي للمهاجرين كتهديد من خلال إصلاح اكتساب الجنسية، و بالتالي العضوية في أوروبا ليكون أكثر صعوبة لاسيما رعايا البلدان الثالثة بشكل عام.

و هناك أراء متصاعدة في الإتحاد الأوروبي، أمثال **بنيامين مولر ليالي** الذي رأى بضرورة الأمننة على مستوى الداخل الأوروبي بما أسماه: إدارة الهوية[2].

إن أوربة سياسة الهجرة ليست فقط مسألة تقنية و مهنية، بل هي أيضا قضية سياسية شائكة، حيث تمثل جزء من المشهد السياسي الذي يعرف تنازعا حول معايير الانتماء، كما أن المزج بين الأمننة والأوربة يفرز مجموعة من الرموز في العملية السياسية، تم خلقها و تداولها بشكل يمنحها معنى من خلال استحضار حالات الأزمات و الطوارئ و الطقوس، مثل إجراء مشاورات أو انتخابات و في هذا الإطار تبادر الجهات الفاعلة بلعب دور رئيسي بعد حصولها على شرعية القرار السياسي و يكون ذلك في كثير من الأحيان من خلال استحضار التهديدات أو تقديم التطمينات.

---

[1] jef huysmans,The European Union and the Securitization of Migration, Journal of Common Market Studies, December 2000,Vol. 38, No 5,p763-768.

**تمثل مدرسة كوبنهاغن واحدة من أول المدارس التي أدخلت مفهوم الهوية في نظرية أمننة الهجرة في أوروبا ، و يمكن الرجوع إلى أصل أمننة الهجرة في أوروبا من خلال التحليل التاريخي و بالتالي الإحاطة بكيفية تحول النظرة إلى المهاجرين من مصدر للعمل الضروري إلى تهديدا للهوية الأوروبي

[2] Erica van Wyngaarden ; "Borders of Citizenship: the Securitization of European Citizenship via the European Neighbourhood Policy" ;
Https://www.ruor.uottawa.ca/.../vanwyngaarden..

و بالتالي، فقد أمست حماية الهوية الثقافية واحدة من القضايا الرئيسية التي تتمحور حولها سياسة الانتماء بما فيها سياسة الهجرة ، فالواقع الأوروبي يُعرّف حاليا بدلالة اعتباره مرتعا للهجرة فتشكيل المهاجرين و طالبي اللجوء و اللاجئين تحديا أسطوريا أمام التجانس الثقافي الوطني الأوروبي، زاد المخاوف من كون الهوية الثقافية غير ثابتة بل متغيرة بفعل وجود الثقافات المتعددة، و التي تظهر بشكل جلي في الممارسات اليومية.

إن التقديم السياسي للهوية الثقافية ينطوي على مزيج من القضايا، بما في ذلك التعددية الثقافية والهوية الأوروبية، و القومية و كراهية الأجانب و العنصرية، بيد أن العنصر الرئيسي يكمن في كون الاختلاط الثقافي الناتج عن الهجرة قد تم تسييسه، من خلال الخطابات التي تمثل الهجرة على أنها تحد ثقافي أمام الاندماج الاجتماعي و السياسي، و مصدرا هاما لتعبئة المؤسسات الأمنية من خلال الصراع بين خطابات الحضارة، و التعبير عن حلم الوحدة الثقافية و الروحية أو العرقية المهددة بعوامل مثل الانحطاط الثقافي و الحرب الثقافية [1].

كما تشارك عملية التكامل الأوروبي في النضال ضد تمثيل الهجرة كخطر ثقافي، حيث تبرز ثلاثة مواضيع أساسية، الأول هو أهمية ثقافة مراقبة الحدود و الحد من حرية الحركة، و الثاني هو مسألة التكامل أو اندماج للمهاجرين في المجتمعات المحلية للدول الأعضاء، أما الثالث هو العلاقة بين التكامل الأوروبي و تنمية المجتمعات المتعددة الثقافات[2].

و قد عرفت هذه القضية اهتماما أكبر منذ بداية 2011، إذ بدأ البحث في حقيقة الهجرة الدولية إذا ما كانت تشكل تحديات للهويات الوطنية بشكل واسع في الحقل الأكاديمي الأوروبي، إضافة إلى مناقشة وسائل الإعلام لهذه المسألة، لم تعد فقط على المستوى الوطني بل امتدت إلى المستويات الأخرى فوق الوطنية، و بعبارة أخرى، فإن ما يسمى ب "أزمة الهجرة" – و التي غالبا ما تتداخل في الخطاب العام مع " أزمة اللاجئين" – هو ما وضع بالفعل نقاش لفكرة الإتحاد الأوروبي ككيان سياسي للاختبار[3].

---

[1] Jef Huysmans,op.cit,p769.

[2] Ibid

[3] Eleonora Tafuro Ambrosetti,The 'Migration Crisis': Furthering Identity Cleavages in the EU http://www.primo-itn.eu/migration-crisis-furthering-identity-cleavages-eu/

و من الثابت أن المواقف السلبية تجاه المهاجرين ترتبط بانخفاض الدعم الشعبي للتكامل الأوروبي، بيد أن تأثير مستويات الهجرة الفعلية على مواقف المهاجرين، لا تزال قيد النقاش و نتيجة لذلك فإن العلاقة بين مستويات الهجرة و تأييد الرأي العام الأوروبي، لا يزال غير مؤكد من الناحية النظرية لكن في نفس الوقت تتعال أصوات سياسية تعتبر الهجرة كعامل يقوّض عملية التكامل فالمواطنين قد لا يحبون فكرة الترحيب بالوافدين الجدد من مناطق أخرى، كما أن التهديدات الثقافية المدركة أو التنافس على فرص العمل و الخدمات العامة و المنافع الاجتماعية، يمكن أن تؤدي بالناس في الدول المضيفة إلى الاستياء ومعارضة بقاء المهاجرين[1].

4- الارهاب:

4-1- دور أحداث 11 سبتمبر 2001 في بلو رة مفهوم جديد للأمن :

طرأ تحول في مفهوم الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2011 ،وذلك في سياق العولمة ومعطيات الثورة الاتصالية الإلكترونية، إلى عمل منظم يعرف ب "الشكل العولمي للإرهاب"، ليعبر عن انهيار عصر الجماعات الصغيرة التي تحصر نشاطيا في بمد معين، ومن أجل تحقيق أهداف ومطالب غالباً ما تكون محلية ومحددة، ليبدأ عصر التنظيمات الإرهابية ذات الطابع العالمي والتي لها أفرع وامتدادات على نطاق واسع في مختلف دول العالم، وتسعى هذه التنظيمات إلى تنفيذ عمليات وتحقيق أهداف عمى مستوى أكثر من دولة واحدة[2] .

كما عبرت تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر العام 2001 عن عدم كفاية وفاعلية الأنظمة الدفاعية الأكبر قوة في العالم، كما أدت إلى تغيرات بارزة في سلوكيات القوى الكبرى بدرجة أساسية في مراجعة بعض المفاهيم المتعلقة بالأمن والإرهاب وغيرها، ومن أهم هذه التغيرات في الساحة الدولية [3]:

[1] Dimiter Toshkov and Elitsa Kortenska, Does immigration undermine public support for integration in the European Union?Pre-print version. Final revision: January 14, 2015

[2] محمد أحمد شعيب، "دور الاعلام و العولمة في تنامي ظاهرة الارهاب الدولي"، (مجلة كلية الفنون و الاعلام)، العدد الثاني، 2018، ص 41.

[3] لعرباوي نصير، "مفهوم الأمن بعد أحداث 11سبتمبر2001"، (مجلة تنمية الموارد البشرية)، العدد 6، المجلد 2، جوان2015، ص 45.

-اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية سياسية مكافحة الإرهاب في بعض المناطق من العالم، كذريعة لتنفيذ بعض التدخلات العسكرية والسيطرة على منابع النفط.

-كسب مبرر جديد للتصرف بصفة منفردة من طـــرف الواليات المتحدة في تنفيذ تدخلاتها العسكرية، دون الحاجة إلى مظلة الأمم المتحدة أو الدعم الكامل للحلفاء الأوربيين

-تكريس وتوسيع الهيمنة الأمريكية اقتصاديا وعسكريا أو تأكيد طابع الأمركة

-اتساع طابع العداء للواليات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، وتهديد مصالحها من طرف التنظيمات والحركات ذات الطابع الاسلامي.

-بروز مفاهيم وأفكار جديدة في الثقافة الغربية، تصب في إطار تأكيد وجود صراع حضاري بين الثقافة الغربية والاسلامية،الأنا والآخر، الشرق والغرب، الإسلام والمسيحية[1].

4-2- إعادة النظر في سياسة مكافحة الإرهاب:

ساندت الولايات المتحدة في سياستها الخارجية، جهود الدول التي تعاني من الإرهاب قبل سنة 2001 واتضح من خلال هذا الدعم تصنيفها للظاهرة ضمن المستوى الإقليمي، أو أنها من المشاكل التي تكون غالبا مرتبطة بأزمات داخلية لبعض الأنظمة السياسية وتبقى محدودة التهديد بالنسبة للقوى المحورية على أراضيها، رغم تهديدها النسبي لبعض مصالحها في الخارج (شركاتها الاقتصادية، ممثلاتها الدبلوماسية، رعاياها)

إن أحداث الحادي عشر من سبتمبر العام 2001 ،كانت كافية وكفيلة للتغيير في بعض المفاهيم على رأسها الإرهاب، الأمن القومي وحماية المصالح الأمريكية، وإلى قراءة جديدة في الإستراتيجية الكفيلة بإيجاد حلول حقيقية لمهددات الأمن القومي الأمريكي، مع الحرص الدائم على تحقيق المصالح المرتبطة بزيادة القوة وتوسيع الهيمنة[2].

بناءا على الإدراك الجديد لوجود أعداء حقيقتين للولايات المتحدة، مع قدرتهم العالية في استعمال وتوظيف وسائل الاتصال والتكنولوجيا المتطورة، كما جاء في تقرير - إستراتيجية الأمن القومي لأمريكا " إن الدفاع عن أمتنا ضد أعدائنا هو الالتزام الأول والأساسي للحكومة الفدرالية، واليوم تغيرت هذه المهمة بدرجة كبيرة، كان الأعداء في الماضي يحتاجون إلى جيوش ضخمة وقدرات صناعية هائلة، لتشكيل خطر على أمن أمريكا، أما الآن فتستطيع شبكات تقع في الظل من الأفراد أن

[1] المرجع نفسه، ص 45

[2] لعرباوي نصير، امرجع نفسه، ص 45.

تأتي بفوضى عشوائية هائلة تصل إلى شواطئنا بثمن يقل عن ثمن شراء دبابة واحدة، فقد أمسى الإرهابيون منظمين بصورة تفسح المجال أمام التسريب إلى المجتمعات المنفتحة وتحويل التكنولوجيا المعاصرة ضدنا[1]."

الإرهاب في مؤسسة "راند Corporation RAND "الإرهاب كعدو غير تقليدي يتطلب رؤية غير مسبوقة، فأعداء اليوم –الإرهابيون – وفقا لرؤية "بريان جنكينز" التي ضمنيا في مقال بعنوان "إعادة تعريف العدو: العالم تغير، ولكن عقليتنا لم تتغير "ىـ أعداء ديناميكيون، متنوعون، منظمون، لا يمكن التنبؤ بهم، كما أنهم يتميزون "بليونة"، والقدرة على التخفي، وذلك خلافا ألأداء الأمس الذين . يتصفون بالسكون والتجانس والجمود .ومنذ هجمات الحادي عشر سبتمبر طرأ تحول كبير في الشكل التنظيمي للجماعات الإرهابية فتحولت من النموذج التنظيمي الهرمي إلى النموذج التنظيمي العنقودي وفي شكل شبكة من التنظيمات المترابطة استراتجياً وعموديا ، وبدون هيكل قيادي يمكن تحديده، بحيث يصعب القضاء عليه[2].

و في تقرير لمركز شرفات لدراسات وبحوث العولمة والارهاب أوضح أن أن توسع وتعوّلم الإرهاب الذي طال 103 دولة في العالم، يؤكد حاجة المجتمع الدولي لاستمرار التعاون ومشاركة المعلومات في مجال مكافحة الإرهاب

أما فيما يتعلق بالتوصيات فكانت كما يلي ضرورة مشاركة كافة "الأطراف الفاعلة" في المجتمع من الدول، ومؤسسات المجتمع المدني في استراتيجيات مكافحة الإرهاب

أهمية الدمج بين المقاربات والأساليب الأمنية والعسكرية (الخشنة) والمقاربات (الناعمة) في استراتيجيات مكافحة الإرهاب[3].

4-3- الإرهاب العالمي كأداة سياسية:

تحول الإرهاب إلى ظاهرة عولمّية ،انطلاقا من اتساع دائرة نشاطه، إذ ضرب الإرهاب العالمي أكثر من 77 دولة في العالم في 2018، وأدى إلى وفاة 18814 شخصا وكبد الاقتصاد العالمي ما مجموعة 52 مليار دولار، وخلف ما يقرب 40000 مقاتل أجنبي في سوريا والعراق، 13% منهم من النساء، و12% من الأطفال، و730 من الأطفال الأيتام ،وتعود فعالية الإرهاب العالمي إلى كونه

---

[1] المرجع نفسه.

[2] إدريس عطية، الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في الساحل الإفريقي: أولوية بناء الأمن بدل استيراده،(المجلة الجزائرية للدراسات السياسية) ،المجلد السادس ، العع الأول،2018 ،ص85.

[3] التقريرالسنوي حول مؤشر واتجاهات الإرهاب العالمي ،مركز شرفات لدراسات وبحوث العولمة والارهاب ،عمان– الأردن، 2019.

تحوّل إلى أداة من أدوات تنفيذ السياسية الخارجية، ونشر القيم والأفكار والأيديولوجية للأطراف الفاعلة من الدول، وغير الدول، وعلى رأسها التنظيمات الإرهابية .[1]

وبالنظر إلى النجاحات التي حققها الإرهاب العالمي المعاصر المعولم كأسلوب لتنفيذ السياسة الدولية، حيث شكل تنظيم داعش تحديداً خلال الأعوام 2014 – 2016 "خلافة" شبه دولة تطلبت مواجهته انشاء تحالف دولي واسع يتكون من أكثر من عشرين دولة في العالم ، و بالتالي قد أسس النظام العالمي المعاصر الشروط الموضوعية للإرهاب العالمي المعاصر بهذا الشكل الواسع والعميق[2]

وتبين دراسة للباحث الأردني سعود الشرفات بأنّ مؤشرات العولمة كافة قد أثرت طردياً على ظاهرة الإرهاب، لكن مؤشر **الترابط التكنولوجي** كان له الدور الحاسم في تسارع الظاهرتين: العولمة والإرهاب، إذ استطاعت الشبكات الإرهابية المتخطية للحدود الوطنية، والشبكات المحلية من استغلال مخرجات التكنولوجيا بفعالية أكثر من الدول، ونجحت في تنفيذ كثير من الأهداف في العالم، والاستمرار بنشر الترويع والخوف من استخدام أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة البيولوجية، واستخدام الإرهاب الالكترونيّ، أو إرهاب الشبكات[3]."

4-4- معضلة الأمن في ضل العولمة و الارهاب العالمي:

فرضت كل من العولمة و الارهاب العالمي تحديات تمس صميم الأمن الوطني للدول، فالقوى التي تسعى لتطوير ميكانزمات العولمة ، بدعوتها إلى الحرية اللامحددودة ،هي ذاتها الأكثر تضررا بالإرهاب ومن هنا بالذات تبرز **المعضلة في المواجهة بين قيمتّا الحرية والأمن**؛ فالعولمة تزوّد الجماعات والمنظمات الإرهابية بأدوات العولمة التكنولوجية التي عززت من قدرتها على الحركة والدعاية، والنشر والتجنيد، وجمع الأموال وتشكيل الرأي العام، وبالمقابل، فإن النكوص عن العولمة[4] لا يقل تكلفته عن آثار الإرهاب الأمر الذي يعني في النهاية أن صانع القرار في الحقبة الحالية من

---

[1] سعود الشرفات ،العولمة ومستقبل ظاهرة الإرهاب العالمي في الوطن العربي، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات و البحوث، 2018.

[2] المرجع نفسه.

[3] سعود الشرفات ،العلاقات المتبادلة بين العولمة والإرهاب: معضلة الأمن الحرية، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات و البحوث.

[4] لتشنر، فرانك جي وبولي، جون، العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، ترجمة فاضل جتكر، المنظمة العربية للترجمة ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010م، ص 14

العولمة يجد نفسه مجبرا على الاختيار ، فهل يقوم صانع القرار السياسي بالتضيق على الحرية من خلال الأدوات الصلبّة مثل: فرض الأحكام العرفية، فرض حظر التجول، منع التظاهر والمسيرات، أو من خلال الأدوات الناعمة من خلال: حجب الصحف والنشر وحجب خدمة الأنترنت، والرقابة السرية الاستخبارية على الاتصالات بحجة توفير الأمن ومكافحة الإرهاب .[1]

السؤال الذي يربك ويرعب الدول والمجتمعات الآن: إلى أي مدى يمكن أن تدفعنا سياسات وقوانين مكافحة الإرهاب للتضحية بحرياتنا بحجة توفير الامن لمجتمعاتنا ودولنا

4-5- الفرق بين الارهاب و الجريمة المنظمة:

إذا كان الإرهاب عنفا منظما لأجل تحقيق أغراض سياسية، فإن الجريمة المنظمة عنف منظم بغرض تحقيق المكاسب المالية، و الجريمة المنظمة ظاهرة اجتماعية تهدد الأمن العام في الدولة، أما الارهاب هو ظاهرة سياسية تهدد النظم الاجتماعية بمفهومها الواسع، و في حين أن العنف ليس الوسيلة الدائمة للجريمة المنظمة، ولا يتم اللجوء اليه إلا في الحالات الضرورية، أما الارهاب فهو يعتمد العنف كأداة فعالة لفرض الرأي السياسي[2].

ويصف ابترسون ، وكريتزمان، أن الالتزامات الاديولوجية الجديدة هي مصدر لنزعات عصبية في الارهاب الجديد، كما سمحت العولمة وثورة تكنولوجيا المعلومات للإرهابين من التغلب على المسافات الكبيرة كما زادت امكانية الوصول للألسلحة البيولوجية والكيمياوية والنووية

وتميل الجماعات الارهابية إلى تبني تسلسل أقل هرمية وأكثر تشبيكا مع قلة عدد الأوامر و التعليمات من القائد بسبب الطبيعة غير الهرمية للقيادة، كما لا تستطيع الأجهزة الأمنية للدول اختراق هذه الشبكات بشدة[3].

أصبحت الجماعات الإرهابية كالشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية ، تمثل اليوم جهة فاعلة مهمة أخرى، خارج سلطة الدول،وتحديا لنظام سيادة الدولة،ومحاولة لنزع الشرعية عن مفهوم سيادة الدولة وحتى هيكل النظام الدولي نفسه[4].

---

[1] المرجع نفسه، ص 15.

[2] عبد العاطي أحمد الصياد، الارهاب بين الأسباب و النتائج في عصر العولمة. الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، ط1، 2002، ص 65.

[3] مهدي محمد نيا، من الارهاب القديم إلى الجديد:الطبيعة المتغيرة للأمن الدولي"، (المجلة الجزائرية للأبحاث و الدراسات)، المجلد 2، العدد السادس، أفريل 2019، ص 16.

[4] Shreyasi Ghosh ; Understanding Terrorism in the context of Global Security .socrate, volume 2 ,n2K 2014 , p91.

ومن جهة أخرى، يعتقد كرونين "Cronin" أن انتشار الإرهاب في السنوات الأخيرة داخل الدولة وخارجها لم يأتي فقط نتيجة للعولمة ولكن أيضًا بمساعدتها، و أن أعمال الإرهاب لا تأتي نتيجة لعوامل محلية بل نتيجة لعوامل أجنبية،و يوضح كرونين Cronin أن العولمة تتضمن عددًا من آليات الاختراق التي تم استغلالها من قبل الشبكات الإرهابية، ففي كثير من الأحيان ، تم تحديد الإنترنت كأداة مفيدة للترويج لمختلف الأفكار القائمة على الإرهاب، ومكنت تقنيات المعلومات الجماعات الإرهابية من الوصول إلى ذروتها النشاط الارهابي بسبب سهولة تنسيق الهجمات التي يخططون لها، والتأثير على الناس وخداعهم وبالتالي تجنيدهم وجعلهم جزءا من هجماتهم و أنشطتهم[1].

كما أن العولمة تؤثر بشكل كبير في التغييرات التي تحدث في علاقات السوق ، مما يؤدي إلى عواقب على الحكومات الوطنية و إضعاف الدولة اقتصاديا ، وبعبارة أخرى ، فإن عدم المساواة الاجتماعية هي سبب الاستقطاب الاجتماعي في الداخل البلدان المتخلفةالتي لا يمكن مقارنتها مع الاقتصادات الكبيرة والبلدان المتقدمة، حيث تعطل هذه المفارقات مكانية المنافسة بين الطرفين وبالتالي تعمق الشرخ بين الأغنياء والفقراء، و هذا هو منبع الغضب والعصبية التي تتحول إلى مصدرا لاستخدام الإرهاب كوسيلة للتعبير عن مساوئ العولمة[2].

[1]Genc Mekaj, Kreshnik Aliaj ,Globalisation as a facilitator of terrorism , ILIRIA International Review – Vol 8, No 1 (2018) Felix–Verlag, Holzkirchen, Germany and Iliria College, Pristina, Kosovo

[2] Genc Mekaj, Kreshnik Aliaj ,opcit.

خريطة تظهر تموضع وإنتشار عمليات داعش والقاعدة في بعض الدول من آسيا وإفريقيا منذ عام 2016 حتى 2018

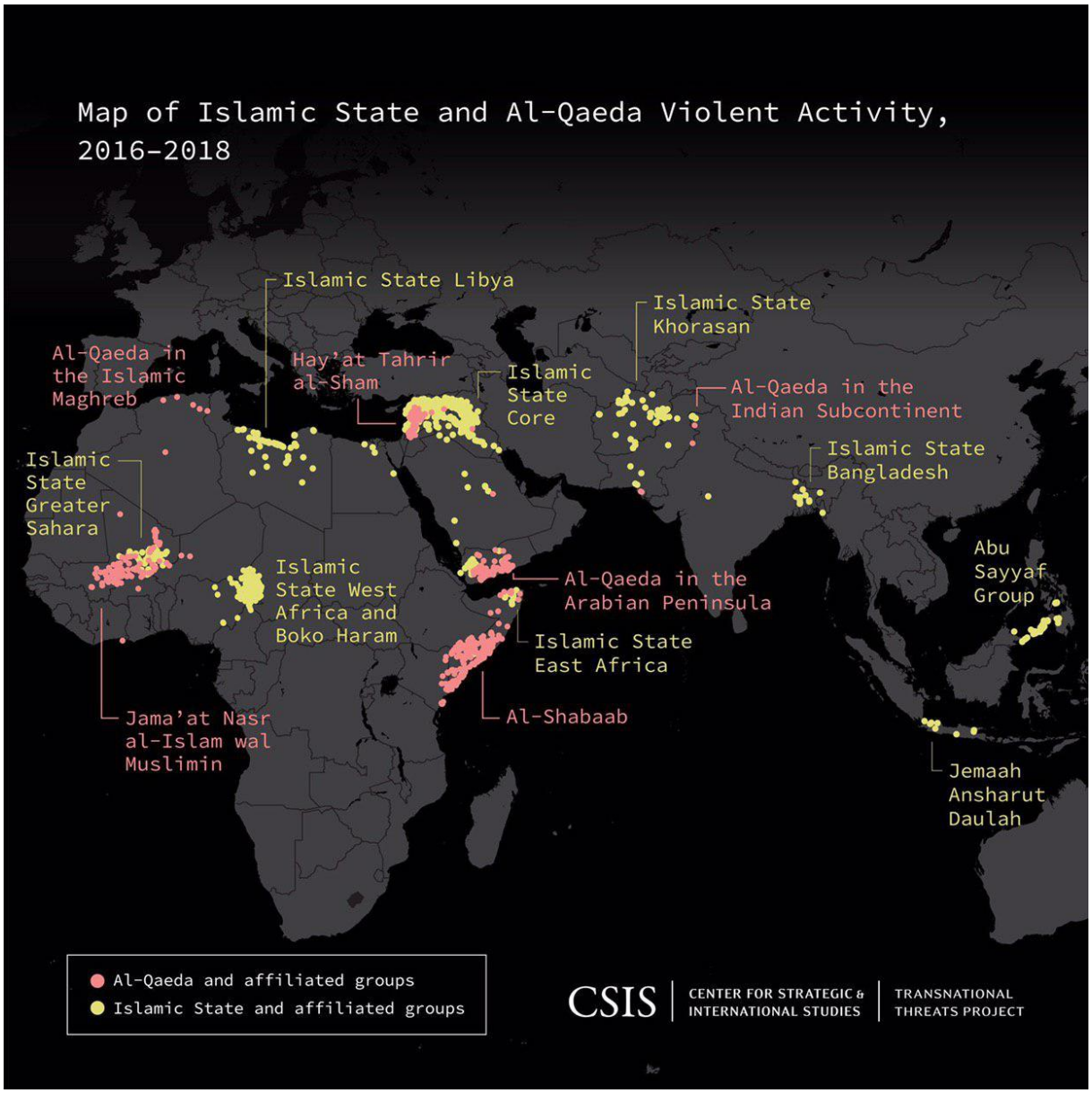

المصدر:

https://www.alalamtv.net/news/4065716/%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9-%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1-

المصدر :https://www.skynewsarabia.com/infographic/939625-%D8%A7%D9%95%D9%86%D9%81%D9%88%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D9%83-

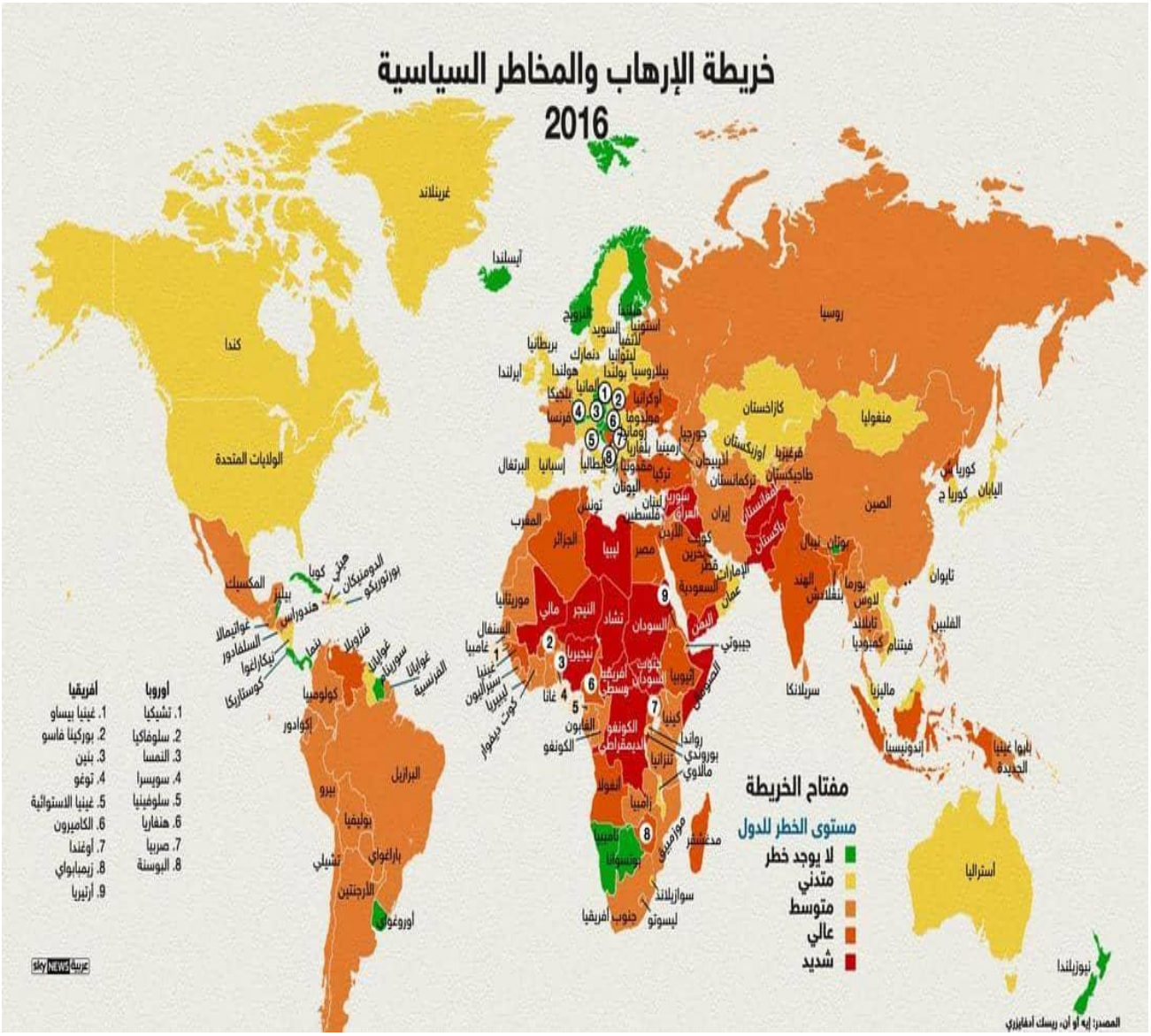

الخاتمة :

مما سبق ذكره، يتضح جليا مدى هيمنة و استقرار العولمة كهيكل منضم لكل مجالات العلاقات الدولية : السياسية التي تتلخص اشكالية السيادة الوطنية و الامن السياسي للوحدة الدولاتية، و الاقتصادية التي تتلخص في تهديد الامن الاقتصادي للدول المتلقية بفعل التقسيم الدولي للعمل و تحكم الشركات المتعددة الجنسيات في القرار الاقتصادي الذاخلي و حتى السياسي،و الابقاء على البنى الاقتصادية المتخلفة و الاجتماعية، و المجتمعية الموجهة أساسا للقيم الانسانية و خصوصيات المجتمعات، يتجرعها الانسان بوصفه وحدة تحليلية و مرجعية مهددة.

بحيث تتوخى الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ترويج مفاهيم العولمة و توظيفها من أجل السيطرة على العالم وخاصة دول العالم الثالث ، حيث تشكل مخاطر العولمة هذه تهديداً للمتلقين الذين لم يساهمو في رسم ملامحها ، وتأتي خطورة هذا الاتجاه من خلال ما تتعرض له هيكلية هذه الدول وما تصاب به حضارة العديد من الأمم من تمزق وتشويه، فضلاً عن ما تتعرض له ثقافات هذه الأمم من عمليات اختراق من طرف آليات العولمة الإعلامية والأمنية بالخصوص.

و ما يزيد من خطورة العولمة ،كونها ظاهرة ترسخت عبر تطور تاريخي مقصود و مخطط استمر لقرون و نتج عن الدمج التدريجي للعالم في نظام عالمي واحد، امتد ليشمل تنميط القيم ومحاولة جعلها واحدة لدى البشر في ابسط الامور الحياتية اليومية كالمأكل والملبس، و حتى في العلاقات الأسرية الفردية والجماعية، مما يوضح صعوبة المواجهة و الحفاظ على الذات، الأمر الذي يتطلب آليات هيكلية و مؤسسية .

كما أنتجت العولمة أنماط جديدة للتهديدات تتلخص في التحديات اللاثماثلية من هجرة و ارهاب و جريمة منظمة لا تعترف بالأطر الشرعية و يتعذر ردعها بالطرق التقليدية، الأمر الذي يزيد من صعوبة تطويقها

بيد أن اختزال العولمة في المخاطر يتسبب في عدم الاستفادة مما هو متاح في مجال النمو والتطور، كما أن الانعزال والانغلاق بحجة حماية الذات لا يفيد ولا يمنع من الآثار السلبية للعولمة.

قائمة المراجع:

قائمة المراجع :

الكتب:

1) اياد الهلال الكيناني، الحكم العالمي في دراسة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة . الأردن: دار الخليج للنشر و التوزيع، ط1، 2020.

2) رأفت الدسوقي، عولمة المدير في العالم النامي. القاهرة: دار العلوم للنشر و التوزيع، 2006.

3) سعود الشرفات ،العولمة ومستقبل ظاهرة الإرهاب العالمي في الوطن العربي،مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات و البحوث، 2018.

4) سعود الشرفات ،العلاقات المتبادلة بين العولمة والإرهاب: معضلة الأمن الحرية، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات و البحوث

5) السيدعبد المنعم المراكي، التجارة الدولية وسيادة الدولة : دراسة لأهم التغيرات التي لحقت سيادة الدولة في ظل تنامي التجارة الدولية . القاهرة: دار النهضة العربية، 2005.

6) صالح الرقب، العولمة، الجامعة السالمية، د،د،ن، ط1، 2003 ،

7) عبد العاطي أحمد الصياد، الارهاب بين الأسباب و النتائج في عصر العولمة. الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، ط1، 2002.

8) فادي علي مكي، ما بين الغات ومنظمة التجارة العالمية. بيروت ، المركز اللبناني للدراسات، 2000.

9) قاسم محمد علي، اياد هلال حسين، الحكم العالمي و تحول السلطة في السياسة العالمية ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين .

10) لتشنر، فرانك جي وبولي، جون، العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، ترجمة فاضل جتكر، المنظمة العربية للترجمة ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

11) محمد حافظ غانم،ا لوجيز في القانون الدولي العام. القاهرة: دار النهضة العربية. القاهرة، 1979.

12) معمر فيصل خولي، الأمم المتحدة و التذخل الدولي الانساني. بيروت: العربي للنشر و التوزيع، 2011

13)نافر أيوب محمد علي، مقاومة العولمة.فلسطين، 2005.

14)ياسر الحويشي، مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة العالمية . منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2005

15)يسرى كريم العلاق، الحكومة العالمية و تطورات النظام العالمي .الأردن: دار الخليج للنشر و التوزيع، ط1، 2020.

الدكتوراه:

1) باخوية ادريس، "جريمة غسل الأموال ومكافحتها في القانون الجزائري، دراسة مقارنة" ، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، 2012.

2) حامد أحمد مال، "العولمة في ظل التطور التقني وآثارها في مستقبل الوطن العربي"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، قسم العلوم السياسية، جامعة سانت كليمنتس، 2009.

3) شريف بوقصبة، "انعكاسات تحليل البيئة الخارجية الدولية على التسيير الاستراتيجي المؤسسة الاقتصادية في ظل العولمة: دراسة حالة سونطراك "، (أطرحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزائر: كاية العلوم الإقتصادية و التجارية،بسكرة ، 2015.

4) عمراوي سعيد،الاتجار غير المشروع بالمخدرات و طرق مواجهته، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2017.

5) لبيوض أسماء، "المشروطية في السياسات الخاصة بصندوق النقد الدولي و انعكاساتها على الدول النامية "حالة الجزائر"،(أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية الحقوق و العلوم السياسية: تخصص قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة مستغانم،2018.

6) وليد ابراهيم حديفة، القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة: الاقتصاد الهندي نمودجا،(أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية العلوم السياسية: قسم الاقتصاد الدولي، جامعة دمشق،2014.

المواقع الالكترونية:

1) ادريس لكريني، المجتمع المدني العالمي و تحديات اليوم، مركز الخليج للدراسات، 2016

2) دلال اعواج ، نشأة العولمة، الحوار المتمدن، متاح على الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=222719&r=0

3) وليد حسن فهمي،الأمم المتحدة من التدخل الإنساني إلى مسئولية الحماية

https://saadhamdy.yoo7.com/t2090-topic
محمد صدفة محمود، " موقف الفقه و العمل الدوليين من استخدام القوة المسلحة لأغراض إنسانية"، متاح على الموقع التالي www.academia.edu/4097149

4) معمر خولي ، موقف النظريات السياسية في العلاقات الدولية من التدخل الدولي الإنساني، متاح على الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=299328&r=0

5) مثنى خلف المزروعي، الثأثيرات الجيوبوليتيكية للعولمة على العالم العربي، متاح على الموقع:
https://almerja.com/reading.php?idm=131316
تاريخ التصفح: 2020/201/04/12.

6) نادية أبو زاهر، المجتمع المدني و العولمة، الحوار المتمدن، متاح على الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=164730&r=0 تاريخ التصفح: 2020/03/26

7) سليم بركات ، العالمية و العولمة، متاح على الموقع :
www.annaba.org تاريخ التصفح: 2018/01/17.

8) قـــلال يسمينة، شـــرعنة التدخـــــل الدولـــي الإنسانـــي بين السيادة كمسؤولية و مسؤولية الحمايـــــة، المركز الديمقراطي العربي، يناير 2017.

9) رباح حسن الزيدان، مفهوم المجتمع المدني العالمي، الحوار المتمدن،متاح على الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=253668&r=0
خالد بشير، كيف يهيمن صندوق النقد الدولي على النظام الاقتصادي العالمي، متاح على الموقع:
https://www.hafryat.com/ar/blog/
https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/repertoire/actions

10) خليل حسين، أصل العولمة و آثارها، متاح على الموقع:
https://middle-east-online.com/%D8%A7%D8%B5%D9%84

11) غازي الصوراني ، مراحل تطور الرأسمالية الى الامبريالية وصولاً إلى مرحلة العولمة المتوحشة الراهنة http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=411722&r=0

الملتقيات:

1) عمر هشام صباح الفخري، اثر العولمة في أداء الإقتصاد التركي خلال المدة 1985-2015، مذاخلة في المؤتمر الدولي التاسع تحت عنوان "الاتجاهات المعاصرة في العلوم الاجتماعية، الانسانية، والطبيعية،اسطنبول ، 2018.

2) عبد الرحمن بن أحمد محمد الصائغ، تربية العولمة و عولمة التربية: رؤية تربوية استراتيجية في زمن العولمة، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة العولمة و أولويات التربية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، 20-2004/04/21.

تقارير:

1) التقرير السنوي حول مؤشر واتجاهات الإرهاب العالمي ،مركز شرفات لدراسات وبحوث العولمة والارهاب ،عمان- الأردن، 2019.

2) تقرير المخدرات العالمي 2017، مكتب الأمم المتحدة .فينا، ماي 2017.

3) تقرير المخدرات العالمي 2017، مكتب الأمم المتحدة . فينا، ماي 2017.

4) تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ،عولمة الجريمة المنظمة وتحولها إلى خطر يهدد الأمن"2015

المحاضرات:

1) يحياوي سمير، مطبوعة بعنوان : محاضرات في الاقتصاد الجزائري والعولمة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير : قسم العلوم الاقتصادية، جامعة العقيد آكلي بلحاج محند، 2014.

المجلات :

1) ابراهيم القاعود ، "رياض القاعود،" دور الأسرة في تنمية القيم الوطنية والاجتماعية و الثقافية للأبناء في ظل العولمة"، (مجلة التربية و الصحة النفسية)، العدد الثامن، 2015.

2) أحمد عبد العزيز، جاسم زكرياء، فراس عبد الجليل، الشركات المتعددة الجنسيات و أثرها على الدول النامية، (مجلة الإدارة والاقتصاد) ، العدد الخامس والثمانون ، 2010.

3) إدريس عطية، "الجريمة المنظمة والإرهاب: مصادر جديدة لتهديد الأمن في إفريقيا"، (مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية)، المجلد الأول، العدد الثامن، ديسمبر 2017.

4) إدريس عطية، الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في الساحل الإفريقي: أولوية بناء الأمن بدل استيراده،(المجلة الجزائرية للدراسات السياسية) ،المجلد السادس ، العع الأول،2018 ،ص85

5) أمحمد فاطمة، "سوسيولوجيا الهجرة غير الشرعية: دراسة تحليلية ضمن قطاع الأمن المجتمعي"، (المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية)، العدد الأول ، 2017.

6) آمنة ياسين بلقاسمي، محمد مزيان، "العولمـــة الثقافيـــة وتأثيراتها على هوية الشباب والمراهقين الجزائريين"،(مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية) ، العدد الثامن، 2012.

7) باي أحمد، "العدالة الانتقالية والأمن المجتمعي: التقاطعات و الانعكاسات"،(مجلة البحوث السياسية و الإدارية)، المجلد الأول، العدد التاسع،2018.

8) بلهول نسيم،العقبات الاقتصاديات الدولية بين سياسات الهيمنة والفوقية الاقتصاديات المستبدة،(مجلة القانون الدولي و التنمية)، المجلد الاول، العدد الثاني، 2015.

9) جمال بن مرار ، "مفهوم السيادة الوطنية في ظل العولمة"، (مجلة مدارات سياسية)، المجلد1، العدد 2، 2017.

10) الجوزي جميلة، دحماني سامية، " دور استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسية في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية"،(المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية) ، العدد السادس ،2015.

11) حامد نورالدين، "منظمات الهيمنة العالمية "BIRD.FMI" والحقوق الإقتصادية والإجتماعية للدول النامية ــ دراسة حالة الجزائر"، (مجلة الحقيقة)، المجلد الثالث، العدد الثالث،2016.

12) حساني خالد ، "التدخل الدولي لأغراض انسانية بين سيادة الدول و الالتزام بحقوق الانسان"، (مجلة القانون المجتمع و السلطة) العدد 4، 2015

13) حناش أميرة،" المبررات الجديدة للتدخل الدولي وآثارها على السيادة الوطنية، (مجلة العلوم الانسانية)،المجلد ب، العدد 48 ديسمبر2017

14) حنان درحمون، " دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون السيادية الأوروبية – دراسة حالة اليونان"، (التواصل في الاقتصاد والإدارة والقـــانون)، عدد 45 ، مارس 2016.

15)خالد حساني، بعض الإشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الإنساني، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت العدد 425، 2014 ، ص74.

16)خالد رشو، "السيادة الوطنية في ضل مقاربة مسؤولية الحماية" ، (مجلة العلوم القانونية و السياسية)،المجلد 10،العدد1،2016.

17)خويلد السعيد،أجهزة النظام الاقتصادي الدولي،(دفاتر السياسة و القانون)، العدد التاسع، جويلية 2013.

18)دودان حنان، دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون الخارجية للدول العربية خلال الفترة (2015-2008)، (مجلة البشائر الاقتصادية)، المجلد الرابع، العدد 2.

19)رمزي علوان ، عبد الوافي بولويز، مجلـــة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية المجلد 03 ، العـــــدد: 02، 2019

20)زديك الطاهر، لعربي رزق الله بن مهيدي، العولمة و تقويض مبدأ السيادة، (مجلة المفكر)، العدد الثاني، 2013.

21)سفين بطاطا،" الهيمنة و العولمة الاقتصادية"،(مجلة الاقتصاد)، العدد 22، ديسمبر 2014.

22)سلام سميرة، "مبدأ السيادة بين التدخل الانساني و مسؤولية الحماية"، (مجلة الحقوق والعلوم السياسية)، العدد7، حنشلة، جانفي 2017.

23)سماتي حكيمة،" دور منظمة التجارة العالمية في تكريس مبدأ التدخل المشروع في الشـــؤون الداخلية للدول "،(مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية)، العدد الرابع ، مارس 2018.

24)سمير حمياز ، "اشكالية مفهوم السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة"، (مجلة العلوم الاجتماعية). العدد 24جوان 2017.

25)سيد المين سيد عمر الشيخ، المجال المحفوظ للدولة ذات السيادة في زمن العولمة، (مجلة حقوق الانسان و الحريات العامة) المجلد الرابع، العدد السابع، جوان 2019.

26)سيف الدين كعبوش،الأمم المتحدة: من التدخل الإنساني إلى مبدأ مسؤولية الحماية، مجلة العلوم الانسانية ،عدد 94 جوان 2018 .

27)سيفون باية، من ثقافة العولمة إلى عولمة الثقافة، (دراسات استراتيجية)، العدد 23،2017.

28)شرادي نبيل، " دور منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة الخارجية للدول النامية"، (مجلة المعيار)، العدد13 ، 2018.

29) صبرينة حديدان، "حقيقة العولمة بين عولمة الثقافة ونشر ثقافة الاستهلاك" ،(مجلة التواصل في العلوم الانسانية و الاجتماعية)، المجلد24 ، العدد53، جوان 2018.

30) طيب جميلة،" مفهوم السيادة بين: نظام وستفاليا" و تأثيرات العولمة" ، (مجلة صوت القانون) ، العدد الثاني، أكتوبر 2014.

31) عادل حمزو عثمان، الأمم المتحدة والموقف من عمليات التدخل الإنساني دراسة سياسية قانونية.بغداد: مركز الدراسات الدولية،2015 .

32) عبد الرحمن منير، "مبدأ سيادة الدول في ظل مفهوم التذخل الانساني"، (مجلة صوت القانون)، المجلد الخامس، العدد2، أكتوبر2018.

33) عبد العزيز المنصور،" العولمـــةوالخيارات العربية المستقبلية "، (مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية)، المجلد 25 العدد الثاني، 2009 .

34) عبد الهادي الرفاعي ، "وليد عامر، العولمة وبعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها"، (مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية)، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 27، العدد الأول، 2005

35) عدنان مصطفى خطاطبة، "دور التعليم المستمر في مواجهة تحديات العولمة الاجتماعية"، (مجلة دراسات)، علوم الشريعة والقانون، المجلد 40 ،العدد 2 ،2013.

36) علاء الرواشدة، "الجريمة في ظل العولمة: دراسة تحليلية للبنية و سياسات المواجهة"، (مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية و الانسانية)، المجلد1، العدد الثاني، جوان 2019،

37) علي جابر عبد الحسين،صندوق النقد الدولي:وصفات التنمية و مشروطية التحول الرأسمالي في الدول النامية، مجلة المثنى للعلوم الادارية و الاقتصادية،المجلد 8، العدد 4، 2018.

38) غربي محمد، "تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي" ،(مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا) ، العدد السادس،د،ت،ن.

39) غضبان مبروك، "التدخل العسكري في مالي ومدى شرعيته"، (دفاتر السياسة و القانون)، العدد11، جوان 2014.

40) فؤاد جدو، حرز الله لخضر، "الإعلام الأمني وتحديات الأمن المجتمعي في ظل الأدوار الجديدة لتكنولوجيات المعلومات و الاتصال"، (مجلة الجزائرية للأمن الإنساني)، العدد الثالث، جانفي 2017.

41)قارة وليد، "الاجرام المنظم الدولي: تمييز الجريمة المنظمة العابرة للحدود على الجريمة الدولية"، (دفاتر السياسة و القانون)، العدد التاسع، جوان2013.

42)قارش محمد، "الهوية الثقافية و صراع الحضارات في ظل الثورة التكنولوجية" ، (مجلة تطوير)، المجلد 6، العدد1، 2019 .

43)لعرباوي نصير،" مفهوم الأمن بعد أحداث 11سبتمبر2001: من المفهوم العسكري إلى المفهوم الحضاري"، (مجلة تنمية الموارد البشرية)،العدد الثاني، المجلد السادس، 2015.

44)محمد أحمد شعيب، "دور الاعلام و العولمة في تنامي ظاهرة الارهاب الدولي"، (مجلة كلية الفنون و الاعلام)، العدد الثاني، 2018،

45)محمد أدم، "العولمة و أثرها على اقتصاديات الدول الإسلامية"، (مجلة النبأ)، العدد 42، 2002.

46)محمد حسان كريم، التعاون الدولي في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات"، (مجلة الدراسات القانونية)،المجلد 3، العدد 2، د، ت ، ن.

47)محمد حمودي، الجريمة المنظمة العابرة للحدود وآليات مواجهتها"، (مجلة القانون)، المجلد السابع، العدد الثاني، 2018.

48)محمد خيدون، الوالي كوبي، المجتمع المدني العالمي بين القبول و الرفض"، (مجلة جيل للعلوم الانسانية): مركز جيل للبحث العلمي، العدد 58، نوفمبر 2019.

49)محمد شاعة، "التدخل الدولي الانساني و اضعاف الحقوق السيادية: بين قوة الشرعية شرعية القوة"، (مجلة العلوم القانونية والسياسية)، المجلد 9 ، العدد 2 ، جوان 2018.

50)مراد فول، "التدخل الإنساني و حماية الأقليات : دراسة :حالة الأقلية العربية في إسرائيل"، (المجلة العلمية لجامعة الجزائر3) ، المجلد 06، العدد 11 جانفي 2018.

51)مسعودي الزهراء، مسعودي رشيدة، التنشئة الاجتماعية لمواجهة تأثيرات العولمة على كفاءة العنصر البشري وفعالية مشاركته في تحقيق التنمية الاقتصادية،(المجلة العلمية لجامعة الجزائر3) العدد 09، ديسمبر 2017.

52)المعتصم بالله أحمد الخلايلة، "أبعاد العولمة الثقافية على الهوية العربية في عصر الأحادية القطبية" (مجلة الثراث)،المجلد الثامن ، العدد الأول،الأردن .

53)مهدي محمد نيا، من الارهاب القديم إلى الجديد:الطبيعة المتغيرة للأمن الدولي"، (المجلة الجزائرية للأبحاث و الدراسات)، المجلد 2، العدد السادس، أفريل 2019.

54)ميثاق مناحي دشر،" النظرية الواقعية: دراسة في االصول واالتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة :قراءة في الفكر السياسي االمريكي المعاصر"، (مجلة أهل البيت)، العدد 20،2017.

55)مقورة جنات، آليات العولمة الاقتصادية وأثرها على السيادة، (مجلة العلوم الانسانية)،جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، المجلد أ، عدد جوان 2017 .

56)نجلاء عبد الرحمن وقيع الله، "العولمة و أثرها على التنشئة الاجتماعية"، (مجلة الطريق للتربية والعلوم الاجتماعية)، المجلد 5 العدد السادس، أبريل 2018.

57)نوري رشيد نوري، "القانون الدولي للتنمية"، (مجلة الكلية الاسلامية الجامعة)، المجلد 2، العدد 41، النجف، 2017

باللغة الأجنبية :

1) Shreyasi Ghosh ; Understanding Terrorism in the context of Global Security .socrate, volume 2 ,n2K 2014 .

2) Genc Mekaj, Kreshnik Aliaj ,Globalisation as a facilitator of terrorism , ILIRIA International Review – Vol 8, No 1 (2018) Felix–Verlag, Holzkirchen, Germany and Iliria College, Pristina, Kosovo

3) Jean-Pierre Allegret, Philippe Dulbecco, The institutional failures of International Monetary Fund conditionality, The Review of International Organizations, 2007.

4) Bessma Momani, American politicization of the International Monetary Fund, Review of International Political Economy 11:5 December 2004.

5) Bessma Momani, American politicization of the International Monetary Fund, Review of International Political Economy , December 2004,

6) Rapkin, D,et al 'Institutional Adjustments to Changed Power Distributions: Japan and the United States in the IMF', Global Governance,1997..

7) Antonio Maria Costa the globalization of crime a transnational organized crime threat assessment , united nations office on drugs and crime, vienna,2012.

8) Juan Carlos Gachúz, Globalization and Organized Crime: Challenges for International Cooperation, RICE UNIVERSITY'S BAKER INSTITUTE FOR PUBLIC POLICY ISSUE BRIEF,07.06.16

9) Wing Commander P. E. O'Neill RAF (2006) The European Union and Migration: Security versus Identity?, Defence Studies, 11 Dec 2006,

10) Jef Huysmans, The European Union And The Securitizationof Migration , journal of common market studies, december 2000,vol38,no.5

11) **Anastassia** Tsoukala **et Ayse** Ceyhan, « Contrôle de l'immigration : mythes et réalités », ***Cultures & Conflits*****,** 11 septembre 2016.

12) http://conflits.revues.org/356 ; DOI : 10.4000/conflits.356

13) Sarah Leonard ; The 'Securitization' of Asylum and Migration in the European Union: Beyond the Copenhagen School's Framework , Paper presented at the SGIR Sixth Pan-European International Relations Conference, 12-15 September 2007, Turin (Italy)

14) jef huysmans,The European Union and the Securitization of Migration, Journal of Common Market Studies, December 2000,Vol. 38, No 5.

15) Dimiter Toshkov and Elitsa Kortenska, Does immigration undermine public support for integration in the European Union?Pre-print version. Final revision: January 14, 2015

16) Clarke Walter; Herbst Jeffrey, Somalia and the future of humanitarian intervention Foreign Affairs, Volume: 75, Issue: 2 New York,Mar 1996

17) Kofi Annan, Two concepts of sovereignty, Secretary-General : United Nations

18) 18 September 1999

19) Yvonne c. Lodico, the justification for humanitarian intervention: will the continent matter?, the international lawyer, vol. 35, no. 3,2011.

مواقع الأنترنيت:

1) Intan Suwandi **and** John Bellamy Foster, Multinational Corporations and the Globalization of Monopoly Capital From the 1960s to the Present,

2) Https://monthlyreview.org/2016/07/01/multinational-corporations-and-the-globalization-of-monopoly-capital-from-the-1960s-to-the-present

3) Https://www.ruor.uottawa.ca/.../vanwyngaarden..

4) Eleonora Tafuro Ambrosetti,The 'Migration Crisis': Furthering Identity Cleavages in the EU http://www.primo-itn.eu/migration-crisis-furthering-identity-cleavages-eu/

5) International Bank for Reconstruction and Development

6) https://www.cambridge.org/core/journals/international

7) http://www.tandfonline.com/loi/fdef20

8) Fayçal Métaoui ;Les enjeux sécuritaires masquent les enjeux sociaux ...

9) www.djazairess.com/.../«Les+enjeux+sécuritaires+masquent+les+enjeux+soc

10) Aurelijus Gutauskas. The Globalization of Organized Crime and Trafficking in Human Beings http://www.endslavery.va/content/endslavery/en/publications/judges/gutauskas.pdf

11) Erica van Wyngaarden ; "Borders of Citizenship: the Securitization of European Citizenship via the European Neighbourhood Policy" ;

فهرس المحتويات :

مقدمة :.....ص1
المحور الأول : الاطار المفاهيمي للعولمة .....ص 2
1-مفهوم العولمة ص2
2-نشأة العولمة ص4
3-العولمة و العالمية .....ص 4
4-نشأة مصطلح العولمة.....ص 5
المحور الثاني: العولمة الإقتصادية وعلاقتها بالتنمية الإقتصادية :.....ص10
إشكالية التنمية الدولية في إطار العولمة الاقتصادية : ص11
أليات تحقيق التنمية الدولية ص11
المؤسسة الدولية للتنمية:.....ص11
البنك الدولي للإنشاء والتعمير:.....ص12
صندوق النقد الدولي ص12
المنظمة العالمية للتجارة :.....ص14
تحديات التنمية.....ص16
اشكالية التنمية في ضل الشركات المتعددة الجنسيات.....ص25
المحور الثالث: العولمة كظاهرة سيوسولوجية – ثقافية.....ص36
العولمة و التنشئة الاجتماعية ص36
العولمة الثقافية ص37
الأمن المجتمعي في ظل العولمة الثقافية :.....ص39
المحور الرابع: إشكالية السيادة الوطنية في ظل العولمة :.....ص 43

التدخل الإنساني و إشكالية السيادة :.....ص45
مفهوم التدخل الدولي الانساني:.....ص46
مبررات التدخل الدولي الانساني:.....ص 50
المحور الخامس: التهديدات الأمنية الجديدة في ظل العولمة:التهديدات اللثماثلية:....ص59
الجريمةالمنظمة.....ص59
الهجرة غير الشرعية : .....ص 66
الارهاب.....ص72
الخاتمة: .....ص 81
قائمة المراجع: ص82
الفهرس:.....ص92